

۳۴۲

اسم و اثر من هذا الكتاب لا يكتسب الطهارة ولا في الدرر

٥٢٨٢



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	تکلیف الکاشف
مؤلف	ابن توم (مصدق مصدق محمد الحسن)
موضوع	شماره قفسه
شماره ثبت کتاب	٩٢٤٩٩
تاریخ ثبت	١٩٣٩

بازدید شد
٢٦ - ٢٧

نام کتاب - الکاشف در تصدیق المعارض آمده است
این کتاب در فهرست دانشگاه ج ٣ ص ٣٣٥ بی نام
معرفه شده است

بازدید شد
١٣٨١

کتابخانه مجلس شورای ملی
١٩٣٩

State museum 088

بازدید شد
١٣٨١

اسم و اثر من هذا الكتاب لا في كشف الظنون ولا في الذريعة

۵۲۸۲



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	کتابخانه الکاشف
مؤلف	ابن کثیر (مفسر ابن کثیر)
موضوع	تفسیر
شماره ثبت کتاب	۹۲۴۹۹
شماره قفسه	۱۹۳۹

بازدید شد
۴۶ - ۴۷

نام کتاب - الکاشف در تفسیر العارفين آمده است
این کتاب در فهرست دانشگاه ج ۳ ص ۳۳۵ بی نام
مربوط شده است

بازدید شد
۱۳۸۱

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۹۲۹

Tak rasm 088

کتاب حکمت مشرقیه

کتاب

کتاب الکاشف من تالیفات سعد بن نصر بن محمد بن عبد الله بن محمد
(المتوفى سنة ٩٨٣)
کتاب فقه الفرائض

الکتاب

۱۱۱

کتاب

ب ۱۱

۱۱۱۱

۵۵۱۴

کتاب الکاشف من تالیفات سعد بن نصر بن محمد بن عبد الله بن محمد

کتاب

کتاب الکاشف من تالیفات سعد بن نصر بن محمد بن عبد الله بن محمد
۱۸۷۱

کتاب

١٢٠

٢٣٨
كتاب...

فراغت من كتابي...

في يوم...

م...

م...

س...

ع...

ف...



الثالث

في قوى النفس والحركة الارادية وهي التي تصدر عن نفس الانسان ولا
تشك في انها حاصله لما في الحيوانات هـ

الرابع

في القوى التي لا تعلمها حاصله لغیر الانسان من الحيوانات الاجنة

الخامس

في السمات والوجع والالهام والحجرات والكلمات والادراك الغريبة

السادس

الصادقة عن النفس ودرجات العارفين ومقاماتهم وكيفية ارتباطهم

السابع

في ايات النفوس السماوية وكيفية صعودها ونزولها

الباب السادس

في العقول واثابها في عالم الجسماني والروحاني ومصرع

الفصل الاول

في ان العقل هو مصدر وجود النفس كلها

الثاني

في انه لو لا العقل للحركة النفس في عقلات تها من القوة الى الفعل وان

الثالث

اليه مستند كمالا الذي

الرابع

في ما ناستند بالايضا في الحركات والحوادث الى العقل

الخامس

في كيفية كون العقل مصدرا للاهتمام

السادس

في الشبه بالعقل هو غاية الحركات السماوية

السابع

في ما نال العقل يجب ان يكون حيا مبدركا لذاته ولغيره وفي كنه

الباب السابع

ذلك الادراك

الثاني

في ما نال كنه العقول وحمل من الاحكام المتعلقة بها

الثالث

فعله وعنايته وفيه سبعة فصول

الرابع

في اثبات واجب الوجود واحد لا تعال على كثر موجد

الخامس

في تنزيه واجب الوجود عما يجب تنزيه عنه

السادس

الفصل الاول في اثبات واجب الوجود

الرابع
الخامس

فيما است به واجب الوجود من نعوت الحلال والاكرام

في عين كون صفات الواجب لذاته لا يجب كثر لا يحسب مقوم ذاته

السادس

ولا يحسب ما سقرو فيها بعد تقويمها

السابع

في كيفية فعل واجب الوجود وترتيب المكات عنه

في عنايته واجب الوجود بحلوقاته ورحمة لم وحكمة في ايجادهم

وبه ختم الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

قال السيد الفقيه الى محمد الله تعالى بعد من تصور من حد من الحسن عبد الله بن محمد
 الحمد لله تعالى حمدًا مقرب الى جنابه الكريم ويوجب المزيد من صلته واحسانه واستغفر
 استغفارًا بوسن من عباد الاليم ويحسد في الغرور والاعلى من صانه واسأله الهداية
 الى صراطه المستقيم بالحلم الحق واثابة رعايته وان يصلح على من الملائكة الاعلى الخاص من
 حول العرش العظيم وعلى المصطفى لظهور التوحيد واعلايه وبعد فقد افقوا باب
 العقائد العقلية والديانات العلية ان الالمان بالله واليوم الآخر وعلى الصالحات
 هو غاية الحكايات الانتميه وبدونه لا يغور الانسان بالسعادة السعيدية ولا ينجو
 من الشقاء الاخرية ومن الظاهر ان ذلك لا يتم تحصيله على الوجه اليقينية لا الظنية
 وبالطرق البرهانية لا التقليدية الا بعلم الحكمة الذي هو استكمال النفس الانشائية تحصيل
 التصورات والقديقات بالمخائيل النظرية والعملية على حسب الطاقة البشرية وهذا
 انقطع عدد من لم يرغب في تحصيله فلم يدب في تمهيد قواعد واصوله فان كان يراى في الحكمة
 والشرع مع عدم المستند والدليل لا يعد من اهل العقل والتفصيل ويجب على المتردد
 العمل بالاحوط وعلى المصدق ان لا يفضل على علم سوا السبيل ولما كان الامير الكبير
 الفاضل العالم العادل عز الدين فخر الاسلام والمسلمين معتمد الدولة في الملك في العراق
 دوله شاه بن الامير الكبير سيف الدين شير الصافي بلغها الله شتاهم اذ ادم اياهم
 من الخلق على شرف هذا العلم بالحكمة الثابتة وارايه الصايبة التمس من تصنيف كتاب
 فيه رسمه فعملت هذا الكتاب في اشواقها قد اجئت اليه من لايته الامور الدينية
 والشواغل الدنيوية مشتملا على اختصار على مهمات المطالب وانهايت المسائل تنقضا
 مع الزيادة التي من قبل خلاصة افكار الاواخر ولما كان الحكمة الاوائل خاليا عما يقتصر عن
 افادة اليقين من الحجج والدلائل عاريا عن تحقيق ما لا يجدى تحصيله بطريق فلا يجد في هذا الكتاب

الا

الانما ينفع به في العلم بالله تعالى وتوحيده وصفاته جلاله وعجايب خلقه قائم الدار
 على كبرائه وعظمته وبيان وجوده وغايته وفي انشأت الملائكة السماوية والنفوس الارضية وادراكها
 وانوارها وتباينها بعد خرابية البدن وابديتها وتزيينها وما يصحبها من الخطا والخللان
 وفي خصائص النبوة والولاية وحال المعاد والشفاعة الثانية وبالجملة هو مشتمل على ما
 يعصم من الضلال ومن له اقدام الجبال ويسعد النفس في المال بما جلب به من الكمال
 واقول مع اعترافي بتقصيري وقلة بضاعتي من العلم انه لا يعرف مثل هذا الكتاب الا المحقق
 الذي قال نظره في الكتب السابقة عليه وقد جعلته سبعة ابواب في كل باب منها سبعة فصول
 ومن الله استمد العصم واصابه الصواب والهدى وحيزل الثواب انه العرف والوهاب

الباب الاول في النظر الى المصباح بالمنطق

الفصل الاول في مباحية المنطق وتنقعه وامور ينفع بها وتوطئة

المنطق قانون يعلم به صحيح الفكر وفاسده وتنبه الى الروية نسبة العروض الى الشعر
 والابتعاد الى ارضه الاحسان ويستغنى عنها بغيره كثير من الناس ولا يكاد يستغنى
 بغيره عن هذا القانون الا المبدون بهداية وباشية وقليل ما هم لكن الذين لا يتبدون
 بهذا القانون بلادتهم كثيرا والمرااد بالفكر هنا توجيه الذهن نحو مبادئ المطالب
 ليتادى من تلك المبادئ اليها فكل المبادئ تجري من الفكر تجري المادة والهيبة الحاصلة
 من ترتيبها تجري بحرى الصور وتكبد في صلاح الفكر اى في كونه موديا الى المطلوب من
 صلاحها معا ويكتفى في ضاده فتاد احداهما والمبادئ اما تصورية او تصديقية فان حصول
 شئ ما عند الذهن يسمى تصورا وهو نفس الادراك وما يلحقه لحواله جعله محتملا للتصديق او
 التكذيب يسمى تصديقا وهو الحكم بتصوير على تصور ولا يطلب في العلوم سواهما ولما انحصر
 المعلوم في علوم النصور ومعلوم التصديق في المجهول مختص في مجهولها ونسب الفكر للموصل
 الى الصور فلا تشاركا والفكر الموصل الى التصديق فله فقتصر اى امر المنطق ان يطرئ

وهو المنطق
 وهو المنطق
 وهو المنطق

مبادئ كل من القولين وكيفية تاليفه على الوجه الكلي القانوني لا بالنظر الى المواد المخصوصة
 بالمطالب الجزئية ويجب عليه ان يخط في الانفاط بحيث هو يعلم المنطق او يستعمل له وللعلاقه
 الرضعية من اللفظ والمعن لا حيث هو منطق فقط وعلم المنطق بعضه على تبديل التذكير والتبنيه
 وبعضه على تبديل العلم المستعمل الذي لا يقع فيه غلط وهو قانون لبعض الذي يحلله والاكتفاء
 المنطق فيما يستتبع منه بالترك الى منطق آخر وليس كذا ولا بد من انها المبادئ التي تصور
 وتصديقات بدعيين والا لاكتساب المجهول وهو محال ولا تصدق الا على تصويرين تصاعدا
 ولكن في ذلك التصور توجه ما فقط حتى ان تصورنا من المجهول مطلقا كونه مجهولا مطلقا
 كافي في حكمنا عليه باستماع الحكم عليه اي في حال لا يكون متصورا منه ولا هذا التقدّر
 وحلول المنطق الذي دلالة وضعه ان كانت على المعنى الذي وضع له لاجل وضعه له في
 المخالفة لدلالة البيت على مجموع الجهدار والسقفة والافند لوله ان كان حراما وضع له
 في بعض دلالة البيت على الحداد وان كان خارجا عنه في التزام كدلالة السقف على
 الحائط واللفظ الواحد يدل على المعنى الواحد الحاصل في كثير من التوا بالانطواء على الجوان
 على حرمانه ولا على التوا بالشكل الموجود على الجوهر والعرض يدل على معانيه المختلفة
 بالاستعمال كالعن الباسم وغيرها وهذا الوضع وقد بعض بعضها والحق غير به
 لسببه او على والانفاط الكثير يدل على المعنى الواحد بالمرادف كالحجر والعقار وعلى
 المعاني الكثيره بالسائر كالسما والارض والمنطق ان لم يقصد بشي من اجزائه للمرتبة المتعومة
 الدلالة منه على شي من اجزائه معناه فهو المفرد كقوله وعد الله والاهو المركب ليس
 قولا كالجوان الماطن واحتراما للمرتبة المستعمدة عن مثل صيغة الفعل الدلالة على مانه
 وجوهه الفاعل على الحدث فان كلامنا محذوف ولكن غير مرتب ولا مستمع والمفرد ان استعمل
 بالانجاز او عليه فان دل على معنى وعلى مانه المحصل من الدلالة احترام المحصل عن
 مثل الرمان في المقدم المصروف الى مقدم ومقدم فهو انكته كشي والانهو الاستم

لا لسان

كالانسان وان لم يستعمل ذلك فهو الاداء كفي وهو كان الناحية وما منع مفهومه من وقوع
 الشك فيه فهو حري كريد المشا واليه وما لم يمنع مفهومه ذلك فهو كفي وقت الشك في كذا لسان
 اول منع مانع غير ينشئ المفهوم كالشئ والموصوف وصفاته اذا حكم بعضه على البعض كذا كان
 كالانسان ضاحك او الضاحك انسان او كاتب المحكوم عليه موصوف والمحكم به محمول الموصوف
 خلاف ما مثل الضحك والكاتب فانها لاجل الاستيعان بالضاك ابداه له كذا
 صحت والمحمول ان كان داخل في ماهية موضوعه كالحيوان في الانسان او غير ماهية كالا
 لريد اذ زيد عيان عن انسان محصور بعارض لا عن المجموع من الانسان وتلك العوارض
 فهو ذاتي وان كان خارجا عنها فهو عرضي اما لازم وهو الدائم الصفة لخاصة العلم بوجه
 وجوب تلك الصفة كذا الزايا الثلاث للثلاث ان كان بنا او كذا في الزايا لثلاثه له
 ان كان غير من لحي يتوسط غيره واما عارضة وهو لا يكون لذلك وان صار دوما صفة
 لها اما عارضة سريعة ككون زيد قائما او بطيئة ككونه شامسا وما احدث من العرضيات
 حتى يخص ماهية واحد فهو خاصه كالضاحك للانسان سوا سواه كذا المثال او كانت
 لبعضه فقط كالكتابة الفعل له وما احدثها من حيث فصل ماهية وغيرها فهو عرض عام
 كذا لسان الانسان لا الحيوان لاحتماله به والمستعمل عنه بما هو ان كان صفة واحد كالانسان
 والمحمول مجموع داساتها كالجوان المنطق وان كان فوق واحد فان اختلفت صفاتها كالانسان
 والرسول والطير فمجموع الذاتيات المشتركة منها كالجوان واحد وهو صحت كل واحد منها
 وهي الانواع بالاضافة اليه وان انقلب صفاتها كريد وضال الصفتين بالعدد فقط فله صفة
 المشتركة صاتي المشتركة والمخصوصية كالانسان وهو نوع صحت تلك الذكر ومعناه غير معنى
 النوع الاضافي وقد صدقنا على ماهية واحدة كذا المثال وقد صدق كل منهما على ما لم صدق
 عليه الاخر بالتسايط التي هي انواع صفة فقط والانواع المتوسطة التي هي اضافية فقط الا
 اذا اعتبر بالسببه الى ما استعمل فيه مانعها دون الخصصات وقد تصاعدا لاجن

حالة

تاز

ا

ر

ق

ش

اليها لا يفسد فقه وهو العالي وحسن الاختصاص وسنابل الانواع الاضافية الى ما لا يتجتم
 الا لا اصناف والاشخاص وهو نوع الانواع والمتشكلات اجناس لماعتها انواع لما فوقها
 ونصوبه كل نوع هو فصله المقسم كالناطق للانسان وتقال وجواب اي ما هو في ذاته وكل
 شئ من ان صدق احداهما على كل ما صدق عليه الاخر فاما مع العكس وهو المتشاك في الانسان
 والفاعل اولاه العكس فالاول اعم مغلقتا والاخر اخص مغلقتا الحيوان اعم والانسان اخص
 وان لم يصدق احداهما على كل ما صدق عليه الاخر فان صدق كل بعضه فبعضهما عموم فبعض من
 وجهه كالانسان والاحص لانها متباينان بالانسان والفرد والموجود والمعدوم ولا يرد
 المحولات المفردة على الجنس التي هي الجنس والنوع الحقيقي والفصل والخاصة والرضع العام
 لاها اما اتيه او غرضيه والباسد اما صالحة لان يقال في جواب ما هو او غير صالحة والصلحة
 اما على مغلقات الخصائص وهي الجنس ولا على مغلقاتها وهي النوع الحقيقي وغير الصالحة لذلك
 اما غير مشتركة او ليست تمام المشترك بل هي في حد المتشاك له اذا التوفيق للجنس لكل الحيوان مطلقا
 ولان وجهه ولا سيما لانه كل ما صدق الكل صدق الحواضعت هذه الملام وفي هذا الوضع يكون
 اعم مطلقا والالكان تمام مشترك من ماهية ما هو غير صالحة والعرض صفة متساوية وكل
 نقدي يري انها ليست تمام المشترك او في بعض المتشاك في صالحة للتعبير يكون صلاوة الرضعة ان
 اعتبر عرضها لما هيته واحدة فهي خاصة والاخر عرض عام وكل واحد من هذه الجنس اما هو ذلك
 الواحد بالاضافة فقد صدق على واحد منها كاللون فانه مشترك للماض والتشاك وبوع للبدن
 وخاصة للجنس وعرض عام للانسان وهو كل واحد منها اسمي بالطبيع وعارضه بالمطلق وتجرعها
 بالاعتبار للحيوان جنس طبيعي والجنسية العارضة له فليس منطق والحيوان مع الجنسية جسم على
 وكذا قياس باقياها

الفصل الثاني في اشباب الصورات النصوص اما تام وهو الاضافة كونه
 حسنة للصور واما ناقص وهو تبعية لمعاد من غير تلك الاضافة والقول الشارح الموصول الى

النصور

النصور انما يسمى ذاتا تاما ولا بد وان يشتمل على ذاتيات الحدود اصح فكل من كان من
 حسنة وفصله ان كان تركه منهما اذا اجتمعت ضمن جميع الذاتيات المشتركة والفصل بغير جميع
 الذاتيات المميز ان كان لذلك الجنس والفصل تركه وكان اتحاد الشئ في الخارج لان الاتحاد بجميع
 اجزاء لمعاد في الذي هو صورة لانه الاتحاد بجميع ذاتياته وفيه ومق لم يكن كل واحد من
 ذاتيات المحدود متصورا بالنصور انما لم يتم الحدود لا صور به كنه حقيقته الشئ وحد
 الحد هو انه القول الدال بالمطابقة على ماهية الشئ وطراز جميع ذاتيات الشئ من ذلك
 الشئ فيكون التعريف بما تعريف الشئ بنسبه وليس كذلك لان الاشياء التي كل واحد منها مستند
 على شئ متبع كونه شئ ذلك الشئ المتماثل منها بل هي بصير عند الاختلاف ما هيته هي المتماثل
 فحصل بمرتبها بها فالعلم بالجنس والفصل والتركيب القسدي مقدم على العلم بالجنس المقدم
 بالفصل والفرق من مجموع الشئ ومن اجزاء شأها في اعتبار ما يقع فيه الناقص من الناقص
 والاجزاء باقية في اعتبار ما يقع فيه الناقص من غير الناقص الى الناقص ويجب تقديم الجنس على
 الفصل في الحد لان الجنس يدل على شئ مبهم يحصله الفصل اذا عكس هذا الترتيب فصل الجز
 النصور من ذلك الحد فلا يشتمل على جميع الاجزاء والحد اما حسب ماهية في نفس الامر وهو
 صعب لجواز الاختلاف بتدقيق لم يطعم عليه ولو جمع كثير من الاقاييل الحديثة فيه واما حسب
 المذهب ولا ياتي فيه ذلك اذ هو جار مجرى الناقص واذا عدينا بالانسان الحيوان المستحب
 القائمة الفخائل بالطبع فكل واحد من هذه ذاتي حسب المذهب فلا يتوخ الزيادة عليها والقضا
 منها عند استعادة حد الانسان مثلا والالكان الحدود والاقاير الحدود ثانيا يجب ان
 لا ينفصل عن هذا القانون في الحد المفهومي واما الموصول الى النصور الناقص في الحد الناقص
 وهو ما اقبل فيه بعض الذاتيات كتعريف الانسان بانه الجسم الناطق فاقبل بفصل جنسه الذي
 هو الجبروان وابانه الناطق فاقبل بجنسه جملة وبانه الرسم اما التام وهو ما يعبر الشئ بجميع ما
 عداه واما الناقص وهو ما يعبر عن بعض ما عداه واجود الرسوم ما وضع فيه الجنس ولا

ن

نقص

ن

تقبل جات الشئ في الفصول والخواص والاعراض لا يدل بالمطابقة الا على شئ واحد منها ان
 يحصى بها ما دلت الشئ لا يدل عليه الا بالترام ودلالة الالتزام غير متصوره
 عقل العقل بالترام الى الشئ والآخر والخاصه اخرى له فان اوسع الخش بل الى اصل
 الذات المرسومه وتم التعرف ما راد التوازي وتوازيها قال الانسان انه حيوان
 مشا على قدميه مرص الاطراف تحتال بالطبع وقال المثلث انه الشكل الذي له ثلاث زوايا
 واذا استنتج في ذكر الخواص والتوازي فان العقل حينئذ يطلب لها جامعا هو انما يستنتج
 عند ذلك من ذكره انما يستنتج من قول شارح الايمان الخش المعروف انما بان يكون كل واحد من اجزائه
 فذلك لزم الشئ في خواصه او ابعاضه كذلك دون البعض كرتبه بالجنس والمماسه او خاص
 بالاشتمال كرتبه بجميع كل فرد منه من غير علم وحده تلك الامراض خاصه كالطيار والورود للخاص
 ويجب ان يكون الخواص والامراض المعرفه الشئ منه له وليس من شرط كونها معرفه ان علم احدها
 ما شئ لان العلم بالاشتمال هو علم على العلم بالخص والخص به فلو عرف ذلك الاستدلال فكان
 ديدا بل من شرطه ان يكون بحث مستقل الدرس من تصور الى تصور المعروف به والمعلوم مطلقا
 وكذا الجوهري مطلقا لا تصور عليه تصورهما بل المعلوم من ربه والجوهري من آخر كذا قال ابن
 طلب كيه او رايته وان لم يكن كل واحد في الاحوال الشارحه منه ما يخص بالحد ومنه ما يعمه
 وانهم اما الذي يخص بالحد فان يوجد مكان النفس احد امور سبعه اما التوازي العامه كالوجود
 والدرجه واما الفصل كقولهم النفس افراط الحبه واما هو الحبه المفرطه واما النوع كقولهم الشرير
 من علم الناس والمطروح من الشر واما بشر او كما قال الصدوق فلو لم يكن ما من حساب
 الشهوات فان الخارج له الصاعده النوع ولا حسب ففقه احدت النوع مكان الملك والما النوع
 كالحشب في حد الكثر فانه يوجد قبل الحبه الشريره وسدها والذل الخش فان وجوده مقدم
 بالفصل وسدها واحد واما الناده الفاسده كقولهم الخرجه منفس والرماد شمس حرق واما المبر
 كقولهم الانسان حيوان يمشي وهو الحيوان ما يخص به فان الخصص لا سال على الخلف فلا يكون مشتقا

بل اختوان الذي هو بشر مما ان يوجد غير مشروط بحد انه يخلق ولا فقه انه لا لا لا
 الاول هو الانسان نفسه والثاني متاخر له فلا يدل عليه وان يوجد الانسان لا مكان
 الفصل فان القول لا يطل الشئ والامداد لا يطل مطلقا واما الذي مع الحد والاسم
 فان يعرف الشئ منه كقولهم العدد وكذا من الاشياء والعدد والكبر واحد واما متاخره
 في المعرفة والجهل له كقولهم الاب هو الذي له ابن او ما هو من منه كقولهم المثلث شكل ذو اربع زوايا
 متساويه لخاصه او ما لا يعرف الا به كقولهم الشمس لو كان مطلع بها او الزهراء ربه رمان
 فلهذا هو النسب

الفصل الثالث في القضايا واقتضاها

الفصل الثالث في القضايا واقتضاها القول استتدعي كقولنا
 انما هو وهو في نوع مفرد كالانسان او جبري وهو ما عرض له لذاته ان يكون مادعا او
 كاذبا ولا يصير لذاته من مثل يحصل كذا فانه امر باحداث وبل على الخبره اي او من مصلك
 به ارجح عنهما كالتنبي والامر والهي والعصم والامنا والحب والاشتغال
 والتسوي يمنع به في الاموال الشارحه وقدمه في ذلك وما مثل التنبي وماعه هو احسن
 بالحدورات دون العلوم وينفع به في الخطايه والشعر وما هي مما هي اما لا يتلقى من
 هذا الكتاب واما الجبري هو الذي يتبع به في تركيبه الحجب ويشتت في نفسه ولا ينفذ ما من يحكم عليه
 ويحكم به اعلم او سلبا فان لم يكن ما من قد اقترنا بالتركيب من الجبريه كالانسان ما شرا
 ليس او كالمؤمن انما هو ما شرا وهو مستقل مثل قدسيه او ليس هو الحبيبه وان كانا كذا في
 الشرعيه والارباب من الجبري ان كان مقدم او صاحبه او سلب احدهما في المسله وان كان
 معاد او عدم موافقه او سلب احدهما في المنفصله فاما الحبيبه في التي حكم فيها لم يكن احد
 مرصا وهو الجوهري بقوله لا على ما قال عليه الامر وهو الموضوع سواء كان ذاتا وسدها بالانسان
 كاتب او هو مع صفه كالفاحل كاتب والموضوع والجوهري هما ماده الخصيه وما يربط احدها
 بالآخر هو وجودها وقد عرفت في بعض اللغات لفظه لانه العزبه عليه معنى كما قال زيد ما شرا

وصحة ان يقال هو ماش في الموضوع ان لم يكن تعدده اما ان يكون جبراً كذا كانت اولئك الاشياء
 الحكم على ان يستحق الجدية خصوصية وان لم يكن تعدده فان لم يكن الحكم على كل واحد من افراد
 لطالب حكم كذا انسان حيوان وفي الموضوع الكلية او السلب الكلية ولا يصح ان يكون
 وفي السالبة الكلية او السلب الكلية لطالب كذا كانت اولئك الاشياء كذا كانت
 وفي السالبة الكلية في المقادير الاربع الجدية خصوصية وان لم يكن تعدده في الانسان
 حسناً وليس للجدية مبدل وفي مقادير الفردية وفي مقادير اذا صدق الحكم على كل الفرد
 او على بعضها فعلى الفرد من صدق على بعضها نقلاً ونساقول الحكم في الشئ من صدق على
 الموضوع من الانسان والاشياء والاشخاص الموجودة والمفروض وجودها مما لا
 يشترط اعتبارها به واذا صدق الحكم في فرد فلا معنى لغيره في الجبريات فلا كلية في الحقيقة ولا انفرادية
 بل معنى كل واحد من افراد جميع الشخصية او غيرها وبالمقدور ما يوصف بهم وصفاً مشتركاً من
 حيث هو انفرادي لا لغيره في الحقيقة التي هي القوة الشرائكية في موضوعنا به لذلك في العرض
 الذي هي اول الوجوه المعاني وبقية الصف به واما ما لا يغير دأيم بل كيف انشأ فيكون على احد
 جهات العمل التي تاتي ذكرها واذا كان العمل معدولاً فهو الذي يغيره ما اده سلب مع لفظ
 حصل تسمية الجدية معدولاً كقولنا الانسان هو لا نفس وبسببه الموجبة فيها السالبة
 الجدية والفرق بينهما هو ان الموجبة المعدولاً حكم فيها ما يربط السلب والسالبة المعدولاً
 حكم فيها سلب الارتباط بالسلب واحد ما يرفع للقطب في الامور بخلافه والقطب لا
 يصح ولا صدقاً للاحتمال في الخارج اي في نفس الامر ان حكم شئ في الموضوع كقولنا لا
 في العقل ولا ذلك السلب في الحدود من عدمها كان قد وقع الارتباط بينهما في الخارج
 وصدق الحكم في العقل غير الثالث اذا اريد من حيث هو غير ثابت وكل شئ في الموضوع سلبه ما في
 نفس الامر خصوصية فان كان بعضها لا يوجب كذا في موضوعه وبقية وان كان لا يتبع
 في مادة متعده كذا هو وليس وان كان لا يمكن ان في مادة ممكنة كذا كانت اولئك وما

ملفظة به من خصوصية السالبة او من غير وان لم يلفظ به فهو حيزه القسمة سواء كانت المادة او
 لم تقسم وقد يكون الجدية متساوية لا يرد من مادة واحدة فكما بالسلب الغير المتعده فانما يتساو
 مادون في الوجوب والامكان وكذا انما في بعضها من اشياء السالبة واذا حكم بدوام السلب او
 سلبها مادام كانت ذات الموضوع ثابتة فالقسمة من ورية ان في الوجوب كالاشياء في العرض
 حيوان وليس يجوز دأيمه ان لم يصدق به وكان محتملاً لا كذا في بعض البشر واما اولئك واد
 ما لا يجب ان يوجد كما يستعمل في الامور في شئ من الاشياء ولكن مرادنا بالامام ما لا يحكم
 بوجوده فان صدقته بالاشياء واد ما لا لا يحكم وجوده وحقيق لا صدق الحكم به على كل
 واحد من حركات العقل الانساني فلا يلزم العقل على دوام الحكم عليها الا ان اوجب ذلك لنفسه
 طبعه الكلي وعلى الموضوع الحيزي مما ذكرنا في المتشابهة والوجدان كما يشهد وان حكم ان يكون
 الحيزي او سلبه دأيم بدوام الوصف المعبر به عن الموضوع ككل كانت محمولاً الاما في اولئك
 لها كذا ما دام كما في حيزه واد ما بدوام الحيات او لاد ما في شئ من الاشياء في حين وجوده
 بحسب الوصف والفرقة ان لم يصدق وان حكم بذلك في بعض اوقات الوصف المذكور مع حيزه
 صدق العمل العربي ولا صدقة ككل حيزه يشتمل ولا يستعمل في بعض اوقات كونه محتوياً في
 الحقيقة الضرورية ان قد انقضت في ذلك الوقت والسبب المحاطة ان لم يصدقها وان حكم بذلك في
 بعض اوقات سلب ذلك الموضوع مع حيزه ان الاتصال في الحقيقة الضرورية ان يغير اصله
 والمطلقة ان لم يغيره وان يغير الحكم في ما عدا الضرورية والدأيم بالادوام بدوام وان الموضوع
 والجبرية مركبة من تلك الجبرية من حقيقة ما انما في الكيفية في الاحاطة والسلب وقد يوافقها في الحكم
 وما عداها فان كان الحكم سلباً في عدمها في الاحاطة او سلباً في وجوده في السلب في الكيفية
 الدأيمه وان كان سلباً في العرض في بعضها في الكيفية الخاصة وهي مركبة من مكسبة على غير الكيفية
 وقد يكون الضرورية المتساوية في المكسبة قبله منصف او وقت وحيزه ان لا صدق الحكم في الكليات
 بالفعل في نفس من لا اوقات كذا في الامكان في العام او خاص كما يصدق ان لم يكتب دأماً ولا صدق

هذه في مثل الامر اذا دام غير موقوف على صدقها اما هو على الوجه الذي ينبغي
 الدابة والموجبات لا ياب لها الا الاحكام ومودعا لا يحق منه حد الا ان الرتبة على ما
 يصح ما لم يذكر في الوجبات على ما ذكر مرافقا ما يتعلق بالخلق واما المنفصلة فهي الحكم فيها
 صدق عليه فلي التالى على قدر صدق الحق في التقديم في الوجبة او لا صدق التالى على قدر
 صدق التقديم في التالى وفيما لا يرد عليه ان الحكم في الاجاب لزوم التالى في التقديم في السلب
 سلب اللزوم مثل ان كان زيد يكتب فقول بده وليس ان كان يكتب فهو ماس في الحق من
 لزومه السلبه وسأليه اللزوم على قاس الترتيب من الوجبة المعدولة في التالى في التقديم
 في الجلبه واما اعاقبه اذا حكم فيها في الاجاب سواء جربها على الصدق من غير حكم في اللزوم وان
 لم يمنع في السلب من ذلك التوافق مثل ان كان الانسان بالحقا بالحقا راقى وليس ان كان
 بالحقا ليس مراهل وهو من المنفصلة يحصر حكمها بالاحوال او الاوقات المعينه كاللوم ان
 صحت اذ لم يحصرها الكلي كقول الحكم في جميع الاحوال والعايد والمكر اجزاها مع التقديم
 التالى لا اثر لها في الاستصحاب وانما قدما على اجزاها بالتقديم احتراز من عدم اللزوم
 ومن مثل لزوم التعدي به للثبوت على تقدير اعتبارها بمتاخرين والسلب الذي لا يكون
 تلك الاحوال والعايد اجزا من التقديم فعند انكساره يحملة وحصرها الجري كقول الحكم في
 بعضها واما لهما احوال ذلك كله وتصور الاجاب الكلي والعايد الجوى قد يكون وتصور
 السلب الكلي ليس السنة واما ليس والجوى قد لا يكون وليس كل ما كان وليس في التالى وسألي
 معاني هذه فاذا اعتبرنا كيف المنفصلة من عمليات وشرطيات وظلماتها فهي على سبعة
 اقسام من حيثين وقد مثل به منفصلة مثل ان كان كذا كانت الشمس طالعه فالها موجود
 كذا فان الليل موجود فالشمس غابره ومنفصلة مثل ان كان كذا هذا الذي ما صغرا او
 لم يتأخرها ما حارده او رددته وحده مقدم وتصله التالى مثل ان كان طلوع الشمس على وجود
 النهار كذا كانت الشمس طالعه فالها موجود وكسبه كسبه هذا المثال من جملة منفصلة

على فثبها مثل ان كان هذا عدد فهو اما زوج او فرد وكسبه ومن منفصلة ومنفصلة على
 شتيها سلب او كان كذا كانت الشمس طالعه فالها موجود فاما ان لا يكون لها عدد او يوجد
 النهار وكسبه وحكم كل واحد من الاجزاء في التسليم هذا الحكم وعلم جرادا اعتبرنا فيها
 من المصادقات والكافات وظلماتها قد سالف اللزوم من جملة وحق وقد شتت مثال
 وكذا من مثل ان كان الحمل طير فله جناح وكذا قد مقدم وصادق التالى مثل ان كان طير فهو
 حيوان لا صدق كسبه ولا معنى للزوم الا الحكم لزوم صدق التالى على قدر صدق التقديم
 فاذا لم يصدق لم يصدق في الحكم والاعايد لا يصدق الا من صادقين وهو ظاهر واما
 المنفصلة فهي لثبوت اقسام حقيقته ومانعه الجبر وماتته فلو كانت حقيقته هي التي حكم فيها فالحقا
 او عدم الموافقة من قسطن او اكثر في الصدق والكذب على الوجه او سلب ذلك
 الصناد والاعايد في السلبه شال ما حكم فيها بالمانعه اما هذا العدد زوج او فرد من
 مرسا واما ليد او ناقصا ومساو من كذا وليس اما هذا العدد زوج او اسان من مرس
 واما قد او اربعة من كذا وسألي ما حكم فيها بالاعايد ولسي مانعه اما زيد كاتب او
 اسود اذا كان كذا وليس كذا اذا حكم فيها بالاعايد او بقدها وبانعه الجبر هي التي حكم فيها كذا
 في الصدق فقط من غير مرس كونه في الكذب ايضا مثل ما هذا الجواجر وليس اما هذا
 في العايد واما هذا كاتب او اسود اذا لم يستحسها او ليس كذا اذا استحسها في الانا
 وبانعه فلو ما حكم فيها بذلك في الكذب فقط ولا يمنع الصدق مثل ما زيد في الجا او غير
 مرس وليس اما هذا حيوان او نبات في العايد ودرج سأل الاعايد فامر وكل واحد
 من ماسن الجمع والخلو ان احدهم حيث لا مثل المنفصلة فالحكم فيها مركب من جملتين خصوص
 المنفصلة وحصرها واما لهما على قاس ذلك في المنفصلة من غير احوال اليهود والمجرب ما والشور
 الكلي فيها واما في الاجاب وليس السنة واما الترتيب في السلب والجوى قد يكون في الاجاب
 وقد لا يكون وليس واما في السلب وماتى عايدها وسنم المنفصلة من هذه مركبات الجمل

قد

دا

قد

والتي هي من الاستقام لا تقطع في اتصالها مع سبب عدم تقدم هذه من غيرها
 ويعرف اصلها من قساستها مع ما تعرفه من ملازم الشرطتين وقد عرفت ان هذه هي سببها
 المذكور فتمت حرمه والاعتبار بالحق لا الجاهل وقد عرفت ان هذه هي سببها والاعتبار
 هو سببها بالربط والاشتراك في الاحوال لغيرها هـ

الفصل الرابع في لوازم القضية عند افرادها - كل قضية فانه يلزم من
 صدقها كذب نقيضها ومن كذبها صدق نقيضها والناقض من النقيض هو اصلها بالاعتبار
 والسلب لا غير بمعنى اعادة ما في المحض وما يتعلق بالارتباط من جهة ارفاقه او شرط
 او زمان او مكان او كل غير اذ فعل وقول او غير ذلك الا انه قد سلب في احداهما من
 اوجب في الاخرى وعلى الوجه الذي اوجب مثل ان اذا هذا كل ج هو ج في وقت كذا او في مكان
 كذا او في جهة كذا وغيره فمقتضى ليس كل ج على ذلك الوجه بعض الضرورة كذا الضرورة
 لذا ليس الضرور كذا او على هذا الاساس اذا جفت هذه الامور متعلقة بحري القضية لا بالارتباط
 فيها كقضية الناقض مع الاصلان بالكنية اعادة المحض لا غير على وجه اتحاد السبب اذ
 اصلها المستحسن مختلف ولزم من سلب كل واحد من الاعجاب اكل السلب المحض الاخر وكذا
 من سلب كل واحد من السلب الكلي والاعجاب اكل السلب المحض الاخر وكذا من سلب كل واحد
 من السلب الكلي والاعجاب المحض بعض كل ج ليس كل ج وهو سلب جري ومقتضى لا شيء
 من ج ج في ج ج وهو اعجاب جري مع مراعاة ما في الشرط والناقض اما يكون في الملازمين
 معا ولازم النقيضين فمقتضى ايضا المشهور في تعريف الناقض انه اصلان فمقتضى الاعجاب
 والسلب على جهة مقتضى لهما ان تكون احداهما معدومة وغير مبنية صادقا والاخر كادرا واحترز
 لفظه لعدم من استقام الصدق والكنية خصوصية المادة مثل زيد ملحق زيد ليس بمولود لا
 اصول في مقتضى زيد ملحق زيد ليس ملحق في ذلك الاول او لم يكن بالشرطية ان ليس ملحق
 لما حصل الاستقام وهذا هو تعريف السامق متساويان والاختلاف الكيفية في الاعجاب والسلب

دعا

والكنية وهي الكيفية والحرمه مع ما في شرطها التناقض مع عدم العضل في الصدق والكنية في
 المواد الثلاث والجدليات الموجبه متماثلها ما اشتبهت على سبب جها كما هو واضح في المثال
 سبيل المثال وادع على هذا اذا اختلف الصدمان الكنية والكنية مع اعاد ما هو عليه فاما
 جري من الضرورية والكنية العامة ومن الدائم والمطلقة ومن المشروطه وكنية عامة تحت
 جنس من اقسام وصفه في الموضوع ومن العرفه والخصيه المطلقة ومن الحنيه والضرورية وما
 سلب فيها الضرور في كل اوقات الوصف وعلى وجه الضرورية والكنية العامة صدق هذا
 الوصف ان بعض والعدم ان لم يصدق والاصطلاح يقتضي المركبات الضرورية من مقتضى جها
 وذلك لما هو ان كانت كلية والمكانات المحرمه لم يصدق فيها العنصر الذي وقع عليه العلم الصحيح الى
 بعض الجواهر المحرمه في الكيف من جري اقسام العنصر المحرم في الجواهر وسلبه في السلبه
 اذ ان يكون هو الضرور الاخر من اسبق او تقدم الشرط اكل على اولى الاصول ان يكون مقتضى
 ضروره للظرفين على سبيل منع الطول فقط فيقتصر الملكة لتفاسد يقال في بعض كل ج ج
 الامكان الخاص اما الضرور وعض ج ج او بالضرور وعض ج ليس ج وعليه ليس بعض
 لا شيء من ج ج كذلك في بعض ج ج بطلان بالضرور وعض ج ج هو ج ج واما الضرور لا شيء
 من ج ج وان سلب اما بالضرور وعض ج ج واه واما بالضرور لا شيء من ج ج واما بالضرور
 بعض ج ج وبالضرور بعضه ليس ج ج وان سلب كل ج ج اما بالضرور وعض ج ج او بالضرور ليس
 ج ج وعلى ما شبه بعض ليس بعض ج ج بذلك الامكان الا انما في الوجه الاول من لوازم الضر
 لا شيء مما هو ج ج وليس ج ج ب واما بالضرور وعض ج ج لسمع مثل ذلك في بعض ج ج هو
 الجهمه وان كان في هذه الجهمه مقتضى للوجه متساو والمقتضى لتساو وكذا في كل مركبه متساو
 الحرس في الجهمه وصدق دوام الطرفين بمانها لخصاوي يقتضي المطلقة الاولاديه وصدق
 الدائمه الموافقة في الكيف مع الحنيه المتماثلة فيه كذلك في يقتضي العرفه الاولاديه وتبدل
 الحنيه ككنية عامة في بعض اقسام الوصف في بعض الشرطية الاولاديه وان عرفت مثله

قص

لك

ق

دعا

ك

لشأنها المحرمة وما في ذلك سهل مما سبق ولا تصور العكس في المنفصلة إذا لم يكن
 لوجهها في الطبع في الوضع نقطة تكون مكانها في العباد ودرج المعنى والعبارة في الزمان
 ليس عكس التقيض وعكس الضيق هذا المعنى في الضيق التي أقيم فيها مسائل كل واحد من
 الأصل بالاحتياط والسلب شيان لا يجمع معهما الكثرة والصدق أو ملازمة هذه الحالة لها
 في الكثرة وحكم الموجبات في العكس المستوي حكم التوابل فيما وحكم التوابل هناك حكم
 الموجبات ههنا في الكثرة والمجته والساكن هو استسلام بعض المدعى لتمام الاستسلام
 لاجد العكس في ما لا يصدق مع الأصل ولا يصادف مع الأصل المحال أو بالأحرى من الوجبات
 الكثرة المحللة أن كانت ضرورية أو دائمة أو عرصة أو شرطية فيكون عكسها
 كسرها في الحكم بالوجه لكن في المكين كوز قد لا يدرام في بعض أفراد الموضوع وإن كانت
 ما عدا هذا ما ذكر في الموجبات فلا عكس ببعضها ولا للموجبات المحرمة إلا في المشيئة والضرورة
 اللادينية ما عدا صدق الضرورة أو دائما بعض حرج مادام حرج لادينا من الموضوع وهو
 حرج قد ليس بمتصل للادام سوت الماله وليس حرج مادام ليس بمتصل واللافتان حرج
 حتى هو ليس بمتصل فليس حرج ضروري وقد كان بمتصل مادام حرج هذا حلف وقوله بعض
 ما ليس بمتصل هو حرج مادام ليس بمتصل لادينا والسؤال الكيفية والوجوب منها محقق
 حرجه على ما شاعرت في العكس المستوي واعتبر مثله الموجبات والسؤال في الجلية
 وما يما من متصل وكذا الشرطيات ومن الشرطيات أيضا ملازم بالمنفصلة مستلزم
 منفصلة بواجبها في الحكم والمعدم ومكانها في التكيف وبما تنفصل في الثاني ومستلزم منفصلة
 مانعة الجمع من غير مقتضاها ومعها إليها إذا لم يكن بعض لادنه لا يحتاج وبما تنفصل
 من بعض مقتضاها وعين ما إليها إذا لم لا يخلو أما أن لا يصدق المقدم لأن جدد صدق
 الثاني وكل واحد من هاتين المنفصلتين مستلزم تلك المنفصلة ومستلزمها أيضا منفصلة
 صفة من أحد جزئها وبعض الآخر كذا في غير عكس وكل واحد من المنفصلة الثانية

الجمع

الجمع والممانعة للخلو مستلزم الآخرى مولفه من بعض جزئها واستحقاق ذلك كله باعتبار
 من لا يشك وقد طعن في ملازم المنفصلين أن المقدم المحتج حاد في مستلزم التعميم فلا
 يفرق السالبة للوجوب وبما تقدم كذا كان معناه غير متع حاد في استلزام الشيء ولا
 صفة وجوابه أن المستلزم للتعميم معا لا يكون غير مستلزم ما قبل ولا يكون غير مستلزم
 لاحد مما صدق السالبة ما عدا في ما إليها عدم اللزم وكل ما لا يستلزم شيئا غير مستلزم
 لصفة الضرورة ولا لاذن التقيض بل جاز أن لا يعمم ذلك الاستلزام لشيء مما فإذا
 حقوق عدم استلزامه لواجب حق بواسطه استلزامه للآخر ولوام (أقليا) كبيرة لاند
 تحت المحرر وهذا القدر منها يحتاج بحسب عرض هذا الكتاب إلى الكونه هـ

حل

الفصل الخامس في القياس السببي

بعضها إلى بعض والعمدة منها هو القياس والسببية هو قول مولفه من بعض مستلزم
 لادينا أن لا يصرح به المادة ولا يصفه بالشيء غير عكس أحدها المستوي ولا اعتبارا
 لما له فيه خصوصية إلى آخر ذلك القول جعل آخره بالسببية إلى هذه الآثار واحتقر
 بهذا الكلام الأخير من مثل انتاج لاش من حرج وبعضه لبعض أي الشكل الأول
 مع الحكم صفة أو المطلوب فيه شبهة إلى آخره في كل ما في المطلوب شبهة إلى آخره
 من الشكل الرابع مع اتحاد المقدس في الصور من بلا متي قاسا إلا ما استلزم قولاً
 موضع أول ما شاعرت في القياس وما لم يستلزم لالباة قولاً كما ليس بمتصل
 هو ليس بمتصل وكلية المستلزم لكثرة بواسطه كثر بعضه الأول ورسول
 متساوية وبما يتوكل المستلزم بواسطه أن المتساوي المتساوي متساوي متساوي
 بوجه مستقيم القياس المتساوي المتساوي أن ذلك النتيجة أو متساوية المتساوي المتساوي
 من الوجوب والآخر في الزمان لكل لعل وهو على ستة أقسام من جليلين وشبه جليلين
 وحده ومتفصلة وحده ومتفصلة ومتفصلة ومتفصلة أما الذي من جليلين فقد يشبه

جـ

كان

وحد في وسطه من طرفي المثلث اللذين ليسا المخرج منها الاصغر والمقدّم
 التي هي في الصفرة والمثلث الاكبر والمقدّم التي هي في الكبري وفيه شبه الاوسط الى
 طرفي المثلثين بالمتوازيين والمخرجيه متساويان الصفرة والكبري قديما وربما كان
 الاوسط هو الذي في الصفرة وهو في الاول وهو قريب من الطبع وان كان غير
 فيها فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيها فهو الثالث وان كان موضوعا في الصفرة في الثاني
 الكبري فهو الرابع وهو ابعد عنها عن الطبع وان كان في كل شكل من تلك المثلثات
 الاوسط فقط او بعضها من تلك المثلثات في المخرج منها في الاصل حسب تشابه المثلثات
 اربعة ودرجتها تركها اربعة اخرى في الثاني ذلك وفي الاصل حسب التشابه
 ستة وحسب التركيب ستة اخرى في الرابع حسب التشابه وستة للتركيب اما
 ضرب الشكل الاول فالاول من مخرجين كل شكل من تلك المثلثات في كل شكل
 والثاني من كل شكلين كما هو متساو في كل شكل من تلك المثلثات في كل شكل
 من مخرجين مخرج صفري ومخرج كبري كبري بعض جرت وكل هذا المخرج الصفري او الرابع
 مخرج جرت صفري وشبهه كبري كبري بعض جرت ولا شيء من تلك المخرجين في كل جرت
 والادوية الرابع حسب التركيب هي التي لها ثمانية وساجها هذه عينها لكن بعضها
 سوال مرتبة مع حق الاجابات فانه لما كانت الاكبر ثمانية لكل ما كانت له الاوسط او
 متساوية وحل الاصغر مخرج الاوسط له حسب التشابه او التركيب ذلك
 الحكم حكم عليه الاكبر والصفري التي هما عدد المثلثات مع الكبري التي لا يصير فيها الحكم
 حسب وصف الموضع جميع المخرج فيها الجمة الكبري اذ الاصغر فيها بعض جزئيات
 الاوسط حكم على تلك الجزئيات وكذا في الصفرة المخرج مع الكبري الصفري ودرجته
 والمثلثة فان الصفرة ان كانت بالفعل فظاهر وان كانت بالقدر فممكن ان يكون الحكم الاكبر على الصفرة
 الكبري واما امكان ان يكون صفرا فهو ضروري في نفس الامر اذ ما ليس ضروري

في

في نفس الامر من غير ان يكون صفرا واما الاستيعاب ان يكون صفرا فهو ضروري في نفس الامر بطر
 مخرج الصفرة وكذا اما امكان ان يكون مخرجا والادوية الكبري الحكم بالامع الصفرة في شكلها الحكم
 الصفرة فانها طبقا لطريقها في التقييد دايمة ومع باقي كبرياتها التي تصدق عليها الامكان
 بالصفة ممكنة اما ما عدا ان كانت الكبري بمقتضى ادخالها ان كان الحكم
 كانت معلية بالصفة مطلقة وان كانت بالقدر فقد امكن ان يكون الصفة مطلقة ولا شيء يكون
 الصفة ممكنة الا امكان الحكم بالفعل ولو اريد الموضع بحسب الخارج فمخرج عنه المخرج
 والمثلث الذي لا يقع مخرجها من الصفرة التي صفراها ممكنة عقيدة في هذا الشكل فانه مخرجها الامكان
 كل مرتبة ممكن ان يكون في المخرج في هذا الوقت وكل ما هو في هذا الوقت في المخرج فهو صفرا
 انسان بحسب الخارج ولا تصدق كل مرتبة انسان وما في المخرج لا تصدق ان يكون انسانا الا
 خارج المخرج حيث الصفرة في المخرج بنفسه في الانسان واما لم يخرج لا احكاما في
 الكبري انما لا حكمها على ما هو الاوسط بالفعل والاصغر جازا ان يكون هو الاوسط
 الصفرة لا الفعل فلا يصح الحكم اليه واذ اخرج وتوقع هذا الحكم بالفعل جازا ان لا يصح الحكم
 صفيدي لا يرد او انما ردها اذا احدثت الظاهر بحسب الجمل والربط بحسب الوجود الخارج
 فقط لم يرد او ايرادها مخرج الكبري فخرج الصفرة الصفري ودرجته مع الكبري في المخرج
 والادوية مخرج ان كانت الصفرة في المخرج مخرج صفري والادوية مع الكبري في المخرج
 مع مخرج صفري الصفرة في الادوية ان لو اريد بالادوية لادوية الصفرة والادوية معها
 الحكم بالاكبر على الاصغر دايما ولا دايما وهذا لا تصدق للمثلثة وان كان مستثنى والادوية
 المثلثة وطه تسيطر ومن كسبت الاصلاط منها كالمثلثتين ان لم يحلفا وكانا فيهما ان
 اصلافا والمثلثتين ان لم يحلفا في المثلثين فيها الدوام بحسب الوجود واعتبر في الصفرة
 فقط محال فمطلقة وان اعتبر في الكبري فقط تعرفه فان اصحت الرخصة كذا كان واحد
 المثلثتين تسيطر اعتبارها واما ضرب الشكل الثاني فالاول كل جرت ولا شيء من تلك المثلثات

الاصغر

واجبه اليه هذا ما رأت ان اذكر من حال العياش لادعاني . واما الاستثنائى فهو قريب
 الى الطبع ومالك اما من متعلقه مع الاستثنا اذ من متعلقه معه اما الاول فالمجبه الكليه
 الفردية اذا استثنى بين مقدمها اعم من مقدمها اذ من متعلقها باليه اعم من مقدمها لانه
 متى وضع المزمع وضع اللانم متى وضع اللانم رفع المزمع وضع المزمع متى وضع المزمع متى وضع المزمع
 التشرطه فاللوانم حديه لكن التشرطه حاله فاللوانم حديه متى كان كاسه التشرطه حاله
 فالكذا ان حقه لكل التشرطه حاله فاللوانم حديه اولئك التشرطه حديه فاستثنا التشرطه حاله
 ولا يعم بعض مقدم ولا يعم بالى سالا احتمال ان يكون المالى اعم من المقدم ولا يعم من رفع
 الاخص رفع الاخص ولا وضعه ولا من وضع الاخص وضع الاخص ولا رفعه ولا التشرطه الكليه
 منها فلا يعم الاخرى حظه زدها الى مجبه والمجبه التشرطه فى اسبابها ان يكون
 الاستثنائى غير حال المزمع فاللوانم منه شى والخبريه السالبه فغير هذا الشرطه اذ ادب
 اليها والاحاطه لاشد ما شئت العن حله ولا يصدق بغيرها . واما الثانى فهو الفرق
 من متعلقه مع استثنائى المجبه الكليه المستثناه بغير استثنائى بغيرها سيق منها سواء
 واستثنائى حقه ما شئت منها غير ما شئت واحد كان اولها اصل هذا العدد اما ما اذ انص
 او زائد منه نام فليس ما شئت ولا يابى او ليس ما شئت فاما زائد او انص ولو كان الاستثنائى
 لاكثر من مجرى شئ اخر او عتبه واما المجبه الكليه المابيه المابيه المابيه المابيه المابيه
 بغير استثنائى بغير بعض الاخر اعم من باقى ولا يعم استثنائى بغيرها شئ مثل اما ان يكون
 رايا فى الما ولا يعرف كنهه ليس فى الما فهو لا يعرف او كنهه حق فهو فى الما لانه اذا انص
 او اذ من صدق احد المحسن فاذا علم اسفا احد ما حصى صدق الاخر والاكلا كما اقتضاها
 على الكذب ولو اصدق ما لى الما فى الحقيقه لخص من استثنائى بغيرها سيق منها سواء
 وان كان غير مفيد فكونه معلوما اصل الفاس واما المجبه الكليه المابيه المابيه المابيه
 المتناول للمعصيه وعبرها فلا يعم فيها الا استثنائى العن بعض الجاني فمطل من قولنا اما

ان يكون هذا صراحا او تحرا كنهه صراحا فليس بغير او كنهه شى فليس صراحا لانه اذا حكم بعد
 اجماع فصين وعلم صدق واحد منهما عن كذب الاخرى والاصد طاعا واذا احد
 ساعد للمعصيه صدق المتكذب من استثنائى التقيض ولم يكن مفيدا لما س ولوكات هذه المصلا
 التلب موجب حربه او سالبه لى كانت فلا يعم الاشرطه لاجابه الى ذكرها واستثنائى
 الوصع واربع ترى على الحد الاوسط من الامتيازاته لكن تارة حال الوصع وان الشرطه
 وتارة حال كونه مستثنى .

الفصل السادس

في تواضع الاصته ولو احتجها قد وثقت بقدما تخرج منها
 مجبه انهم من الزمان مقدمه اخرى وهذه الى ان يمتثل الى المطلوب ويسمى ما شئت
 وهو اما حوله السابح او مضمرها اما الاول فمثل قولنا كل آب وكل بتر وكل ج وكل
 ج وكل آد وكل ده وكل آه واما الثانى وهو الذى وصلت منه السابح فمثل قولنا
 كل آب وكل ج وكل ده وكل آه ومن الاصته المركبه فمثل قولنا كل آب وكل ج وكل ده وكل آه
 المطلوب باطل لان مقدمه المستلزم لا يغال حقه المستلزم لاسانه ويركبه على اربع
 وجوه اى هاتى ثباته امتزاي واستثنائى الامر اى منها من متعلقه وحليه ان كان المطلوب
 قلنا اوس شئ من شئ تمام من احدى المقدمتين بغير تمام من الاخرى ان كان المطلوب
 شرطيا ومثاله انما يكون المطلوب جليا ولكن ليس كل جوت حرفا ان لم يكن ليس كل جوت اذما
 كل جوت صادق وهو من المتعلقه ثم ضم اليها حله على كل بآ على انها سله لاسان فيها او غير
 سله لاسان شئت حقا شئ اخر فيج ان لم يكن قولنا ليس كل جوت صادق فاصلا على آى شئ قولنا ليس
 كل جوت اعل انه من الضلال اوس مطلانه فغير بعض المقدم وهو ليس لم يكن قولنا ليس كل
 جوت صادق فليس كل جوت صادق وهو المطلوب وثانها اما كل جوت او كل بآ امانه
 الجمع او لو حارحها على الصدق لصدق بعضها وهو كل جوت الكلى ليس كل جوت اعل انها كاذبه
 فلا ضمان على الصدق لكن كل بآ اعل انها صادقه فليس كل جوت وثالثها اما ليس كل

الذي جعل له الوجود والصدق معا قولنا هذه الخشبة مستتبها النار وكل كفا يصرف
 لهذه الخشبة بحرقه بالاشتراط مع كونه على الصدق من قولنا العلم بالأكبر على
 الأصغر فإن لم يكن على الأكبر في نفسه بل ربما كان معادلا للصدق الذي هو له النار
 التي هي معلولة لها وهي على وجهها إلى الخشبة ومنه برهان أن وهو الذي جعل
 على الصدق فقط كقولنا هذه الخشبة ضياء كل شيء يستند لذلك في محرقه وربما
 كان الأوسط في هذا معادلا للعلم وصنيد شيء وبلاش هذه الخشبة صمدية وكل محرق
 فقد مسته النار وأما الجدول فصاعده عليه تنبذ منها على قائمه الوجه من
 المقتضيات المستقلة على التي مظهر براد على حافظه التي وضع يتفق على وجهه لا يتوجه
 إليها شاقصه بحسب الامكان فاقص الوضع بقائمة الوجه ليس شايلا وبما به سعيه
 أن يلزم وحافظه شيء محميا وبما به سعيه أن لا يلزم وبما به سعيه في المسلمات العامة
 أو الخاصة والتي تحسب شخص فمعد السابيل هي ما يستلزم من المحب وعند المحب
 في المشهورات فيها الواجب قبولها لاسيما حيث واجب قبولها بل من حيث محمول المحمولات
 بها ومنها الأثر المجزوء وهي التي لو على الإنسان وعقله الجرد ووجهه ووجهه ولم يرد
 شمولها ماها والاعتراض بها ولم يجعل الاستعرا بطنة التزمي الحكم ولم يستدع إليها
 ما في طرفة الإنسان خاصة لعقله أو وجهه أو صفة مثل حكمنا أن عددا لا غير صحيح
 والكعب فتح وكشف العورة فيه وهذه قد يكون صادقة وقد يكون باطلا وقد يكون
 ناعا ماها المحمولات كقولنا العدد جميل وضاحه براما أهل مله أو صناعه دون غيرهم
 وربما كان السابيل مشهور من حيث ما بين أو غرضه ولا يلزم الجدول أن يستعمل
 المحج التي هي حقيقة بل قد تستعمل ما بين تحت الشبه أو تسليم الحكم وإن كان
 عقليا في نفس الأمر وفوايد المحج الجدلية الزام المبطلين والذنب من الأوضاع
 وسائل فاستند للاستدلال مع كل مهارش فاسلوبا لصق واقناع أهمل

هذا هو الوجه
 في الاستدلال
 بالاعتراض
 بالاعتراض
 بالاعتراض

التي جعل من الحوام والمقطبين القاصرين عن البرهانيات أو غير الواجدين إلى موضع
 جد وربما لاح من الجادله على طرفي النسخ من الخصمين برهان أحدهما وحصل منه
 انصار راضة لمطارد وغير ذلك وأما الخطابة فانها صناعه عليه بكل حقا اقتناع
 الجمهور فصاراد صدقهم به فقد الامكان ربما بها على المتقولات من غير صدق
 أو على صلتها والمشتورات في رأي الرأي وهي التي يدعي لها النقش 2 أول اطلاقها
 عليها فان رجحت لي وانها عاد ذلك الأدنى لها أو كدسا مثل آخر انما كان طالما أو
 مظهر ما فانه عند التأمل يظهر أن العلم يقف أن لا يمتد وأن كان انما والمفردات وهي
 التي جعل لها النفس مع شعورها ما كان متا لها شيء وأن كان المحج مستعلا من ثباته
 انما يقع ربما مع صفة غالب العلم وهي انما قال نال في حكم مع الاعداء جردا فهو منهم
 وربما يكون مقابله مظهر ما باعتبار انما قال ذلك بينه في نفس الوجه عنه والجميع
 المستعمل فيها من مظهر متباين كان سخا في نفس الأمر ولم يكن وسبق بها في غير المصالح
 الخمره المدنيه وفي اصولها الكلية كالتعايد اللطيفة والعقائيل العلية وقد يكون
 عددا منها للنفس على جعل العلم القئين أو معدا لها لغير ذلك من سببه وهذه
 انما ربما كانت تحت نفس الشخص دون غيره وأما الشعر فهو صانع من رعاها
 على سماع حركات صير مبادئ انما لآلات مستانية مظهره فبادرنا على الصلابة في التي
 نورثا في الشعر استلها أو شباها أو شتبه لرا أو يمله أو يحمله أو يجمع كما قال النسل
 انه من صفة صغر ما كنه وهذه قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة وربما زاد ما أثره على
 ما به الصدق وإن لم يكن له صدق والحصل عما كاه ما والمحاكاة عند الداداء وبها
 كالمشهور مثلا وإن كان شيء صحيح ولهذا كانت القويس العائيه مطبوعه له أكثر من غيرها
 للاضمار ولا مشروط في ألف الوجه الشعرية أن يكون سجي في نفس الأمر بل يحسب الانماج
 والحصل فقط واستركه الشعرية والمطليات في فاده الترتيب والترتيب في الأمور

القيضية والاعتقادية وهذه الصنائع الثلاث اعراض الجبرلية والخطابية والشعرية قد ذكرنا
 في كل واحد منها كلاما طويلا متصلا كما مفردا ولا يفتقر من هذا الكتاب اكثر من الذي
 ذكرته فيها واسما المتعاطفة في ان يرقى ما يشبه برهانها او جعلها ليس هو ولا يدعيها
 من مذهب بعضه مشابه اما في مادة او صورة وموادها في المشبهات بغيرها والوجوه
 والاستدعاء في المشبهات تستمر الى ما يقتضيه اللط والاما في مذهب الحق والى متوسط
 اللط فتكون باعتبار انفرادها اما في بوجه كانه مدلولاته هي ذاته واما في احواله الدايمة
 وفي الابدخل عليه بعد حصوله كاستقلاله المتعارف او في احواله العرضية كاعتبارها في العوارض
 والنسب والاعظام والشكل وقد يكون باعتبار مركبه اما في بعض التركيب وهو الاستقلال
 المركب فاما في كل ما تصور العاقل فهو كاشعور فان رجع الى العاقل وان رجع
 الى المتقول وكقولك على هذا القرب فانه مستعمل بين الجبر والامسا واما في وجود
 المركب وعرضه كانه مدلول القول مفردا فيقوم بولها فاما في بعض شاعر صدى فيقول
 حوده في السمع او صدق في لفظا مستعمل مفردا فاما في الجسد نوح ووردي في ان لا يخرج
 مفردا والذي في متوسط الحق فاما في احد من القضيض الا انها معا وما في احد هما اما ان
 لا يوجد او يوجد وان لم يوجد على او يد ما يشبه من العوارض في راي انسانا
 ايضا فليكن فليكن كل كائن كذا فاما في الامس على انك تسمى احد ما بالعرض مكان ما
 بالذات وان اردت لكل احد منه ما ليس منه او حذف منه ما هو منه مثل القيود
 والشروط وغيرها كمن اخذ غير الموجود على وجه مخصوص في وجوده في نفسه في سوا اعتبار
 الجمل وما في حيز القضيض معا فهو اتمام العكس كمن راي الجراح ما يما فليكن في كل الجرح
 ما في الجرح والوجوه ان تصابا كاذبه حكم بها الهم الانساني في المعقولات البعثة حكم
 في الحسوسات وبعضها تنصا سدد اذ هو يقتضيه انه لا يصل مقابلا اذ هو تابع الحس
 فاما لا يراعي الحسوس لا يشبه وهذا انكر نفسه ويثبت العقل في عدمه ما في نفسه

ح

حكمه فاذا وصل الى النتيجة رجع عما سلكه ويكاد يشاكل القضايا الأولية ويستتبع
 بها وذلك كالحكم بان كل موجود فله وضع وان لا يد من لا يقتضي اليه الملاك او حال
 المتعاطفة اما في القول المطلوب به انتاج الشيء واما في شيئا خارجة عنه والخاص
 مثل تحصيل الخصر وتدخل قوله والاستدعاء والاستدعاء عليه وقطع كلامه والانتزاع
 عليه في اللغة وسوق كلامه الى العكس بما يدل ما واستعمال ما لا يدل في نظره وما يرى
 هذا الجري وما في غير المتقول الذي يطلب به الانتاج فاستعمل في نفسه مخرجة واجزاها
 فذمعي وما يتصل بالتركيب فاما في تركيب يدق قياسه او في تركيب لا يدق فيه ذلك
 والانه هو كجمل المسائل في سلكه مثل الانسان وحده فاما في قياسه على حقيقة نفسه
 ولصده والقياسان هما الانسان فاما في قياسه غير الانسان فاما في التركيب الذي يمتنع
 قياسه فاما بالقياس الى الشيء او بالقياس اليها والذي ليس بالقياس اليها فاما في
 صورة ما يكون على حده غير مخرجة او في مادة ما يكون مجردا عن الانتاج فاما في بعض الطرق
 بحيث لو صار كل شيء لصار كذا او صار بحيث يفرض ما غير قياس والذي بالقياس الى
 الشيء فاما ان يكون الشيء نفسه ما خذ في حده على انها احصت ما في هذا هو المصادرة
 على المطلوب واما بان لا يكون كذلك فكذلك غير مناسب للشيء وقسم احد ما ليس بوجه فله
 مسائل هذه لا يخرج الا بقتب استقضاء لفظي او معنوي ولولا القصور وهو عدم
 التميز بين ما هو الشيء وما هو غيره لما تم لهذا الصناعة وتايد هذه الصناعة انها
 تعميم صاحبها من ان يخالط في نفسه او يخالط غيره وانه يتدبر على ان يخالط المتعاطفين
 وانه يستعملها استخانا او عند الغرض ما ومن تعمي الجدة وجزاها فوجد ما على ما ينبغي
 مادة وصورة ولطاف معنى مركبه ومفردة امر هي ان يتقوله فله طبعين على هذا الصنيع
 كبر الاطلاع على المعالطات وحلها وشيئا في الابواب المستقبلة ما يستعان به على
 حل كثير منها واذكر في هذا الموضع كفا لطيفة ينتفع بها في التدبر وما يجد المتأمل

وإذا حصل في ذلك ما هو في غيره من جهة القوة لا من جهة المكان فيكون في القوة لا في المكان
 وإذا حصل في ذلك ما هو في غيره من جهة المكان لا من جهة القوة فيكون في المكان لا في القوة
 وإذا حصل في ذلك ما هو في غيره من جهة القوة والمكان فيكون في القوة والمكان لا في جهة واحدة

ويكون كالاتي في ما شاهدها فاعلم في التعليق وفي خمسة الآيات عليها يدعي ان الله موجود
 لان وجود الخلائق ليس مستلزما لارتفاع الواقع بكان واقعا بل المستلزم هو في المثلثية بان
 الشريعة انه لو لم يكن واقعا لكان واقع يتقضي فيكون وجوده مستلزما لارتفاع الواقع
 من جهة ان وجوده مستلزم لارتفاع نفسه واما حجة المتقدم فانه لو كان مستلزما
 لارتفاع الواقع لكان مستلزما لثبوت لم يستلزم ارتفاع الواقع فاذا لم يستلزم ارتفاع
 الواقع على تقدير ثبوته لا يكون مستلزما لارتفاع الواقع فكله انه ان كان في قدم المستلزم
 معناه انه على تقدير ان يكون لارتفاعه في نفس الامر لم يكن وجوده مستلزما لارتفاع
 الواقع فيكون لان وجوده اذ قال هو الواقع ولا يلزم منه ان وجوده المستلزم لارتفاع
 وقوله في بيان القدم ان وجوده مستلزم لارتفاع نفسه الواقع لو لم يكن هو واقعا فلا
 ساقاة بينه وبين صدق مقدم المصطلح الذي هو مستلزم ايضا لان المقدم في قدم ذلك
 المقدم هو ان وجوده حاصل في نفس الامر لانه حاصل في نفس الامر به كونه مستلزما
 في نفس الامر مستلزمه وان معنى به ان في وجوده كذا في مستلزم ارتفاع الواقع
 سلكا المقدم ومنفصلا صدق المقدم وقوله في بيانه اذا لم يستلزم وجوده ارتفاع الواقع
 على تقدير عدم ثبوته لا يكون مستلزما له فتزوج اذ جاز استلزامه له على تقدير عدم ثبوته
 وفي صدر هذا الاشكال دقة جيب ماله للشيخ وان معنى ارفقها ان يرفع الحكم عليه
 جنبه والاشكال به قولنا بعض الجسم مستلزم للجسم الى غير النهاية لانه لو لم يصدق
 لصدق لاس من الجسم مستلزم للجسم الى غير النهاية وينعكس لاس من الجسد الى غير النهاية
 الى غير النهاية بجمته وهو كاذب لصدق قولنا كل مستلزم للجسم الى غير النهاية بجمته
 وحله ان منقوع الجرمية التي هي الحق ان لم يصدق الوجود الخارجي فهو صادق لان بعض
 الاجسام في القدر كذا وان قيل به وجب ان يوجد العبد في نفسه الفاسد وفي
 علمه فلا ياتي صدق الجرمية الكلية التي تحتها غير مبنية بانه في الخارج ولو لم يكن بدلا

صدق

صدق لعدم وجودها فيه والاشكال في ثبوت الامكان لا يلزم مستلزما
 الشق في كلامه من صدق بعض جرب بالامكان العام امكان صدق بعض جرب الفعل
 لان الاول حكم ثبوت الامكان والثاني حكم امكان الثبوت ويستلزم الثاني من الاول
 ان الحادث تحت امكان وجوده في الاول ولا يلزم ثبوت وجوده في الاول من هذه
 المادة قد سلك الامكان يعلم على الثبوت وهذا الحكم به وادعى صدق الاسلام
 لغيره الذي في الدور ان وجه الله تعالى حيث اودعه على قلبه فكله ما عذ
 تخالفته ان الامكان لا يكون بعينه الاشياء ان لا يكون امكانا له فالامكان القات
 في انفسه للجسم ليس له امكان ثبوت الجرمية المصوع فاذا حكمنا بثبوت امكان
 وجود الحادث في الاول شغلنا بوجود الحادث كذا كاذب فان حجة مستلزما
 بالامكان كاصادق في انما يصدق الاول ولا يصدق الثاني اذ حصل في الاول
 شغلنا بالامكان وثان بوجود الحادث واذا عني به ذلك لم يكن مطابقا لما
 ادعياه ولا يقال اذا ثبت في الاول امكان وجود الحادث ولم يكن ثبوت وجود الحادث
 في الاول نفس الحالة المعبر عنها بالاول قد ثبت الامكان ولم يكن الثبوت بخارج
 صدق الاول بدون ذلك في ذلك الحال فظهر صحة المستلزم لان القول بالثبوت
 اذ اصدق ثبوته الامكان لثبوت امكان ثبوت ذلك الشيء في الجملة ورفقا عليه
 وهذا اع من انه اذا اصدق ثبوت الامكان لثبوت شيء اخر كان ذلكا لثبوتها الا
 او غير صدق امكان ثبوت ذلك الشيء في ذلك الخبر ولا يلزم من دعوانا صدق الحكم
 ان يكون الاخر منه صادقا فظهر الفرق ولولم يلزم من صدق بعض جرب بالامكان العام
 صدق انه بكل الامكان العام ان صدق بعض جرب بالفعل لصدق انه ليس بكل الامكان
 العام ذلك ويلزمه انه يتصدق صدق بعض جرب بالفعل فيصدق بالفرد لانه من
 جرب مع صدق بعض جرب بالامكان العام الذي هو نفسه هذا خطف فقال في دفع هذا

بما عدا ما ان لازم من صدق قولنا يستحق ان يصدق بعضه من الفعل ليس هو الضرورة
 لاشي من حجب بل هو وجوب صدق لاشي من حجب دأيا فاجبت منه ان الدوام لا ينقل
 عن الوجوب اليه فان كل ما لا يجب وجوده عن مقتضى لم يوجد ولم يستمر وجوده ودالم
 يجب عدمه لم يجد ولم يستمر عدمه والعقل لما يمكنه ان يحكم بالدوام مع قطع النظر
 عن الوجوب لا يحكم بان الدائمة في المقوم اعني من الفردية بل حتى لا يحفظ العقل في
 الدوام وجوبه فعقل لا يحفظ من حيث هو ضروري فصارت حجة الدوام من حجة
 الفردية فنقولنا لاشي من حجب دأيا الملاحظ وجوب صدقه هو عينه ما الفردية
 لاشي من حجب او هو متساو له والارادة تفرض شخصا وحدها قال كل كلامي
 في هذا البيت كاذب ثم خرج منه قوله هذا ان كان صادقا ما يلزم كونه كاذبا لانه قد
 من افراد كلامه فيصدق وكذب معا وان كان كاذبا فبغير كلامه في هذا البيت صادق
 فان كان الصادق هذا الكلام فقد صدق وكذب معا وان كان الصادق غيره وهو
 كاذب في نفسه فيلزم صدقه وكذبه معا وحله انه خبر عن نفسه والخبر والخبر
 عنه واحد فلا يكون صادقا لان مفهوم الصدق طائفة بالخبر والخبر طائفة بالخبر
 الاعم الشبيهة ما وهي متقودة ههنا فلو ان كاذب لعدم المطابقة المذكورة
 ولا يلزم من كذبه بهذا المعنى كونه صادقا وانما كان يلزم ذلك ان لو كانت الاشياء
 ثابتة مع عدم هذه المطابقة ومن معنى الفرق بين التسلل البسيط والعدول
 بين الفرق من الكذب ههنا وايضا فان صدق هذا الخبر هو اجتماع صدقه وكذبه
 فكذبه هو عدم هذا الاجتماع بخلاف ان يكون صدقه كونه كاذبا فقط لا كونه صادقا
 فقط ثم صرح هذا الخبر اني اخبر خارجيا فهو كاذب لعدم حضوره ولا يلزم صدقه
 والاشي العقل افراد كثيرة من كلامه غير هذا فلا يحسن من كذب كلام واحدنا واحدة
 والمخاطبة هي ان يقول المتكلم انك لايصدق اليه حتى لو كان اليه

نحو

بمن يصدقها لاني اذ انك فلما كان ان تجد مقول ليس كذلك لانه فلما كان ان فليس
 حجة بان فلما كان ان وليس حجة فليس حجة من الشكل الثالث قد يكون اذ كان
 ان فليس حجة فلا صدق فلما كان ان تجد ونفسك اذا كانت ليست اليه اذ كان ان
 تجد فلما يقول فلما كان ان وجد ان فلما كان ان وجد تجد فقد يكون اذ كان
 ان تجد وحله ان قال من المتصلة ان كان لازما في الموجبة او غير لازم في السالبة
 على كل تقدير من السالبة مطلقا من غير قيد هذه التقادير ما يلزم اجتماع مع المقدم
 فثبت انها لا صدق وان كان لزمه او عدم لزمه على التقادير الممكنة الاجتماع مع
 المقدم ما صدقها مع صدق الخبرية التي ليست كذلك لما عرفت في سابق المصاحفات
 الاثرانية اذ كان المقدم في تقدماته لقياسي مشعرا وقد مر في الفصول السابقة
 كبره فستعان بها على كل المتعلقات والاعتماد في ذلك عدم معرفة القواسم والد
 استعجالها على النظر والتبصير وبما شئت المطلق كبره جدا فكيف لم ارني ارياده
 على هذا القدر ما يدعي بتدبيرها شئ من هذا الكتاب بل كبر عما ذكرته صدر
 الخاشطة المطبوعة انما هو لراية الخطر بحسب الاشياء اليه في اعتبارها بالبراهين
 المستعملة فيه وتصحيحها ولهذا اصرفت على هذا التقدنيا وما اوردت في الكلام
 في سانه ولم اوجه الاشكاليه ما اذ كان على كل من فهم الخطاب ولاه مستوفى
 في كتب اخرى مشهورة

الكتاب الثاني

الفصل الاول

في الامور العامة للفرد وما كانها **الفصل الاول** في الوجود
 والعدم واحكامهما واتصافهما الوجود لا يمكن محله لانه اول التصور ولا
 شئ اعرف منه حتى يعرف به ومن رام سانه فقد اخفها ما ان العاقل اذا مال على
 حسنة الموجود وان يكون ماعلا او متعلا لصدق ان الشئ في تعريفه نفسه قال

على

والمفعول يوجد في غيرهما الموجود مع زياده افاده واستفاده وكذا من مره ما في الدرك
 ستم الى جادش وقدم فانها لا تنفي ان الوجود ما هو مع شئ معلوم او لا سمته
 ومتى عرف فلا بد ان يوجد في معرفته ولذا في معرفتي السببيه العاطيه راد بها مثل
 الذي وما كانا سال هو الذي هو كذا وهو ما ستم الى كذا والكشفية اعم من الوجود
 باعتبار ان المفعول الذي يشع او يكل لكنه معدوم هو شئ في العقل لان لصور عليه
 وليس له وجود وهذا الاعتبار انما يصح اذا خص الوجود بما في الاعمى وانما اذا احد
 اعم منه ومن الذي فكما انه شئ باعتبار معقولته هو موجود في الذهن بهذا الاعتبار
 وكما انه ليس موجود في الاعمى ليس شئ في الاعمى والكشفية باعتبار اقوام من الوجود
 من وجه واحد من وجه اما وجه عمومها فلا يما يقال عليه وعلى الماهية المتعرفه
 له واما وجه خصوصها فلا في الوجود يقال على الماهية المخصوصه وعلى اعتبار السببيه
 الاصله ما لا في الوجود ولو في الذهن وباعتبار ان شئها اعم السببيه والوجود
 لظان متراذ فان ستم معاهما الى عني ودعني واذا الملقن الوجود في الاعمى راد
 به البيني والوجود في الاعمى هو شئ في الكون في الاعمى لانما به يكون شئ في الاعمى
 ولو كان شئ يكون في الاعمى يكون في الاعمى استلست الى امره انما به فاما كان
 الشئ في الاعمى فادرا الوجود الذي هو الكون في الاعمى هو الموجود به الاعمى
 هذا المفهوم انه كون في الاعمى شئ بل قد يكون شئ ما وقد لا يكون من حيث المفهوم
 الا ان شئ من ذلك دليل متصل والوجود لا يجل على ما عده محل المراهة بل محل التشكيك
 فان وجوده لعله اقوى من وجود الحاصل واقدع وكذا وجود الجوهر بالنسبة الى وجود
 العرض وجود العرض اقار اقوى من وجود العرض الغير القار والاصا في اصعب
 من غير الاعمى ولولم يكن مفهوم الوجود بينهما واحدا لما امكان ان يجرى بعدد على كل
 موجود من الموجودات ولا ان يجرى بانه من كذب العدم على الشئ صدق الوجود عليه لاحتمال

كذلك

كذلك ما دكون الوجود تنوع وديهي وكونه مفهوم واحد ومثولا بالشكل ليس
 مما يحتاج فيه الى اقامة برهان والذي ذكر في ما انه انما هو تنبيه لا برهان وهو تنبيه نحو
 اللازم لا غير تنبيه النفس ولا المفهوم الذاتي كيف كان واذا كان فاما تنبيه ان يكون موجود
 في النفس فان الوجود يوجد في النفس بوجود اذ هو كذا والمعاني المنصورة في الذ
 والى في الاعمى منه هو موجود ما وليس تنبيه كل وجود بموضوعه فقط كتنبيه العرض
 مثلا بموضوعها وانما يخص كل وجود بما جرى بحري الفصل ثم تنبيه العرض وهو الوجود
 من اجل جوهله الاستاى بعينها موجود كذا وجوده وكذا ويتم الجميع في الذهن الوجود
 العام ولولم يعرف انواع الاعراض استقاما ورؤيتها كما يقال مثلا انكم هو عرض
 كذا ولولم يلم الوجود من الحركات العقلية الصفة فكان اما مجرد الماهيات ثانيا يمال
 عليها او غيرها فان كان عبارة مجردة ما كان بعني واحد شئ على العرض والجوهر على
 السواد والماض وكان قولنا الجوهر موجودا جازيا بحري قولنا الجوهر جوهر والموجود
 موجود وان اضربني اعم من كل واحد من الماهيات فاما ان يكون قائما بنفسه اخصلا
 في تلك الماهيات فان قام بنفسه فلا يربط به الجوهر مثلا ان نسبتته اليه والى غيره
 سواء وان كان في الجوهر فهو حاصل له والحصول هو الوجود فالوجود اذا كان حاصل
 فهو موجود فان اخذ كونه موجودا انه عيان عن شئ الوجود لم يكن محولا بعني واحدا
 سناه في الاشياء انه شئ لها الوجود وفي نفس الوجود انه هو الوجود وانما فان الوجود
 ان كان في الاعمى وليس جوهر فهو عرض فلا يحصل قبل محله قبله بالذات وذلك
 ظاهر ولا سمه بالذات فليكن ان لا يحصل محله بالوجود ولا بعد بعديه بالذات ايضا
 والا لكان محله موجودا قبل ان كان موجودا هذا حلف ثم يلم من كونه في الاعمى مع عدم
 قيامه فانه ان يكون العرض اعم منه من وجه فلوكون اعم الاشياء مطلقا واصنافا
 اذا كانت معدومه فوجودها ليس بموجود فاذا اعدنا الوجود وحكمها بانه ليس

فيه

موجود تفهم الوجود غير مفهوم وجود الوجود ماذا وجدت الماهية بعد عدها فقد
وجد وجودها فظهر وجود وجود وجود الوجود الكلام الى غير الماهية على تقدير كون كل وجود
هو في الايمان فليس للماهية العينية وجود ضمن الوجود كون الماهية وجودها
تثبت في الخارج وهذا الماهية العينية تستلزم في الخارج لانه ضمن الوجود اما على
هو الوجود في الخارج والشئ من الوجودات المتعقبات التي في المستند الى المتعقبات لا ذلك
فليس في الموجودات وجود وجود او شئ من الموجود اما انسان او فاك او غيرهما
لزم عقوليه ذلك ان يكون وجوده او شئ من الوجود على التمسك الى الاشياء كما
قال الشئ موجود في البيت وفي السوق وفي الفرس وفي الزمان وفي المكان فلهذا
الوجود مع لفظه في كل معنى واحد يظهر في الوجود يقال فيه يوجد كانه قد
قال على الحقيقة والذات كمال ذات الشئ حقيقة وجوده وحيثه ونسبه
فوجود اعتبارات عقلية ونسب الى الماهيات الخارجية والموجود ضمن الى ماهو
موجود لذاته وذاته وذلك هو الموجود الذي لا يقوم بغيره ولا يتب له وهو الوجود
لذاته والى ماهو موجود لذاته لا بذاته وهو الذي يقوم بذاته وله شئ بوجه وهذا
هو الجوهر والى ماهو موجود لذاته ولا بذاته وهو العرض فانه من حيث ان يوجد شئ
ليس موجودا بذاته بل يستند ومن حيث ان وجوده لما هو فيه ليس وجوده لذاته بل
لغير الموجود بذاته لالذاته وان كانت القصة العقلية تخيل له فهو غير ممكن لخاصية
الماحول فيه وقد قسم الموجود ايضا الى ماهو بالذات والى ماهو بالعرض لما الموجود
بالذات فكل ماله حصول في الايمان مستقل جوهر كانه عرضا فان وجوده لم يكن
هو عينه وجوده له ان قد وجد الحيل دون عينه ثم وجد ذلك الماهية في شئ
لم يكن شئ من صارا شئ واما الموجود بالعرض كما قد بينا ان كانه شئ من الجوهر والخصائص

٣١

التي لا تحقق في الايمان وقال انها موجودة في الايمان العرض وقال الشئ ماهو
في الكا به ويوجد في اللفظ واما حازان من حيث ان الكا به في اللفظ يدل على اللفظ
واللفظ يدل على الوجود الذهني فقال على الوجود الجسدي ومما يدل على الوجود الذهني
بعد ما سبق من حال الشئ والوجود ان تصور اشياء اما متعقبة الوجود كاحتياج
الصدق او غير موجودة في الايمان كغير الخشخشة وانما الانسان الكاتب دائما
وكجمل من ياقوت وعمر من سبق ويمر من هذه المقصودات وكل شئ يثبت واذ ليس
في الخارج هو في الذهن فان الذي في عالم محقق وجوده من المكاني في العقل ان له وجودا
عاشا فالحتميات لا يتبدل الى دعوى ذلك فيها احتياج الصدق في الذهن ليس
مستقلا اما المستعاضة عنها في الخارج فليس من الحرارة والبرودة والبرودة الباردة
بل الضاد من الحرارة والبرودة الحار يصفى وكذا اشياء وحصول الصحة والبرودة مثلا
لا يلزم منه ان يكون الذهن موصفا بغيره فانه غير قابل للذات ولا ساه بل المستحق
انصف بالصورة في الخارج وتبين لك في الكلام في الاحوال ما المراد حصول الشئ
في الذهن وللعدم عدد في الذهن فان عدم العلة موجب عدم المعلوم وعدم
المعلوم لا موجب عدم العلة وكذا الشرط والمشرط والمعدم المطلق هو الذي لا
صور له لا في الذهن ولا في الخارج لان كل ان يخرجه والعدم المطلق له صور في العقل
وعكوه عليه فانه مقابل للوجود الذهني والخارج جميعا ولا يلزم من ذلك صدق المتعاقبات
على واحد او لا على من عدم المطلق والموجود في الذهن فانه لا صدق في الشئ اما عدم
مطلق او موجود في الذهن بل صدق في الشئ اما عدم مطلق او لا عدم مطلق وهذا هو الشئ اما وجود
في الذهن او لا موجود في الذهن مفهوم عدم المطلق يمثل في الذهن وهو صورة شخصية هو
ذلك الصور وجود ذهني شخصي ويضع الاسات الخارجية اسات ذهني فليس في لا
اشياء خارجية وكونه في الذهن متصورا وشمعاً عن غيره وتبيننا في نسبه وما سأل

الذي لا ياتي في كونها هو منشوب اليه ليس ثباتا في الخارج فلا يحكم على ما ليس ثابتا في
 الخارج انه غير متصور مطلقا بل حكم عليه بانه متصور من حيث انه ليس ثابتا في الخارج غير
 تصور الامر حيث هذا الوصف وديم السوت الشامل الخارج والزم من تصور ما ليس ثابتا
 ولا تصور اطلاق الحكم عليه من حيث هو ذلك المحصور ولا يخرج من حيث هو ليس ثابتا
 ولا يكون ما يصح لاصلاح المحصور من اذا اطلق المحصور اما ثابت في الزمن او غير ثابت
 فيه فاللا محذور تسبب المحصور من حيث انه معدوم وديم من ثبات في الزمن والاعتبار
 لا يستلزم ان يكون لما ليس هو ان قلنا المحصور واللا محصور متساويان وليس للا محصور هو
 ولو فرضنا بالاهلية كانت لذلك الاختيار داخل في تسبب المحصور باعتبار ما هو في افعالا
 هو به صفة المحصور والمستلزم منه الوجود هو المحصور فقط لا اعتبارا بكونه موجودا
 بهذا الصفة او غيرهما وان كان بحيث لم يمتد ذلك ويشترط مطابقتها للذي في الخارج في
 المثل على الامور الخارجية باعتبار خارجية ولا يشترط ذلك في المحصولات والاشكام
 الدينية على الامور الدينية والمعدوم لا يمتد بصفته اى مع جميع عوارض الشخص له
 فان من المساو والمشتاف وجوده هو ما في السواد الفاسل في كل واحد مساو في كل واحد
 قبل ذلك والسواد المعاد سلا اشتراك في السوادية وفي كل واحد منهما ولا بد من
 فائق وليس هو المثل ولا السوادية ولا امر معاير التكون المعاد كان متساويا اليه بانه
 كان له وجودا والمشتاف لا يتساوى اليه بهذا وليس هذه الاشياء ان سوادا اما متساويا
 في شئته كان موجودا وان السواد كان كذا ولا ان سوادا يشابهه او يطابقه السواد
 الذي كان موجودا وان السواد كان كذا حاله بل لان المفروض كونه معادا اكان له هو به
 هو دليها الوجود والا افرق من الصور من ملو جان افاده المخدم لكان كل مشتاف
 معادا وكان الشئ في حال عدمه هو موجوده والى في صفة بالطل والمقدم مثله
 ايضا فان من الخارج من عرض من مساو من هو الزمان او المثل فاذا اعد المثل بالمعاريق

هو الزمان والزمان لا تصور اعادته فالمشخص بذلك الزمان لا مساو بل الذي فرض
 كونه ما يداهو غيره واما حكمنا باستحاج مورد الزمان لانه لو اعيد لكان له في حاله
 الوجود صوت وميله صوت وان كان مني بكونه كان ما هو ما صوته وذاته وما صوته
 وذاته الا انما تكرر من قبل الا انما هو كونه الان ما انما لعدم واحد وهو حلال
 الذي وان كان مني ذلك غير هذا وهو كونه ما في حاصل فالتسوية نفسها ما عادت فلم
 كل زمان هو المعاد بل غيره وقد حصل من هذا انه لو اعيد الزمان لما كان زمانا
 هذا حلال وتقول للشيء انه يجوز بعد عدمه وجوده ان كان اشار الى ما في الذي
 فهو مستحيل الوقوع في الاعيان بعينه اوالى ما عاين في ما في الزمن بوجه ما فلا يمتد
 ان يكون هو المفهوم الذي به الكلام بل ما تله اشياء كثيرة اوالى شئ في الوجود هو
 حاله لعدم مستحيل الاشياء اليه فمستحيل القول بمنع الصفة والاشياء بالحل
 ثم الشئ بعد عدمه من محس را عاده يكون وجود عينه الذي هو المتدا صفة في
 الحقيقة وحلل الشيء من الشيء الواحد غير معقول وما يتبين به هذا المطلوب ايضا
 انه لو اعيد ما نال منه الوجود فالوجود الثاني اما ان يكون مستلزم الوجود الاول او غير
 فان كان يشته فلا يكون وجودا اما لا يكون المعاد معادا وان كان غيره فان لم يحصل
 لمادته اذ كل حادث كما يستعمل سقذمه ماده استبعاد وجوده الثاني فان اختصاصه
 به دون الاول حصصا لا حصص وان حصل لمادته ذلك فقد عرض للمعاد عارض لم يكن
 حاصل الاول فلا يكون معادا اجمع عوارضه وحس فلا من اعادته بعينه الا ذلك
 وليس استمرار الشئ وتمايز هو وجودات متعاضدة للمزم فيها سئل ذلك بل هو وجود
 واحد في زمان واحد متعلل اربعة ان لم يكن وجوده زمانيا

الفصل الثاني

في ماهية وتصحيها وما يستلزم اليه لكل شئ صفة
 هو بها هو دمي معار لمجمع ما عداها لازما كان ارتفاعها ونال ذلك الانشائية

فانما من حيث هي اشياء لا تدخل في مفهومات الوجود والعدم والوجود والكثرة
والعدم والمخصوص الى غير ذلك من الاعتبارات فانه لو دخل الوجود الخارجي في
مفهومه مثلا لما كانت الاشياء الموجودة في الدهن فقط اشياء ولو دخل العدم
فيه لما كانت الاشياء الموجودة اشياء ولو دخل الموضع فيه لما كان زيد اشياء
وعلى هذا فانه من الواجب ما ناهيها بل الاشياء من حيث هي اشياء ليست الا الاشياء
فقط فاذا انضم اليها الوجود صارت موجودة او العدم في الاعتبار فهي صارت معدومة
وهكذا حال الوجود والكثرة والكلية والحزبية وغير ذلك فلا يصدق عليها احد هذه الاشياء
الا بما مر زائد عليها واما كونها اشياء في ذاتها ولهذا لا يصح بان يقال السواد سواد استود
بل سواد ولا الوجود موجود معنى انه وجود بل على معنى انه وجود لان السواد ليست
سوادته باقر زائد وكذا وجود الوجود فعال فلهذا من حيث هي هي الماهية لا شرطية
ولما هي الجوهرية من جميع اللواحق الماهية لشرط لا شيء فالاشياء بالاعتبار الاول موجودة
في الاعيان لان هذا الاعيان موجود والاشياء دانية معومية لهذه الاشياء فيكون
موجوده ايضا واما الاشياء بالاعتبار الثاني وهو شرط لا شيء لوجودها في الاعيان
ولان الاذهان لا تترك الوجود من الوجود في الدهن والخارجي الا من اللواحق وقد وجدت
وجوده من حيثها بل هو من اللواحق الخارجية فقط هي موجودة في الدهن وشاكلة الاشياء
الكونية باللواحق الخارجية في مفهوم الاشياء وليست الاشياء الخارجية داخل بعضها
موجودة في كثرين والاشياء الواحد المعبر في العالم الفاضل صدق عليه الاشياء المتخاد
كلا من الوجود والعالم والباطل بل اشياء في بعض اشياء حاله وليس كذلك في مفهوم
الاشياء والمشتغل هو الكلي الطبيعي والصور الذهنية سال متساوية في التسمية الى
حرايتها الخارجية مطابق لكل احد منها وهذا الاعتبار سميت كلية واما في الخارج فهي مبرومة
المتشخص اذ لا يلحق كل واحد من حرايتها فلا تعرض لها الكلية فانكلي العقل والمطلق لا يوجد

لها في الاعيان ولا يلزم من كون الاشياء لا بعض الوجود انما بعض الوجود وفي
الكثرة فان بعض اصحاب الوجود هو لا نقضا الوجود لا نقضا الوجود ومعنى ان يقال ان
الطبيعة التي هي في الدهن لها ايضا هوية ادهن من جملة الوجودات ولما خصص امر كل واحد
في الدهن وعدم الاشياء اليها وكونها لا تشمل الاستقام والوضع لها وليست كليتها باعتبار
مطابقها لكثير في فقط والاشياء الخارجية كذا المطابقة معها ولا يلزم من ذلك
غير محصية فانها قد خلت عنها بعد اشياء بل بانها ذات مابلية ليست متصلة في
الوجود لكونها هي نفسها اصلية بل هي مثال لا كل مثال بل مثال ادراك ما وقع او
سقط من حيث انها مثال ادراك الامر خارجي او لما هو بعد الوجود من كل الوجود او
من وجه واحد وجميع مطابقها الفكرية في كليها وذاها انما حصلت للمادة والمطابقة في
ولما الخارج في ليست ذاته مثال لا شيء او وليس من شرط مثال الشيء ان يكون مما لا يشترط
جميع وجهه ومن الكلي ما سبق على حرايته الواقعة في الاعيان كما اذا تصورنا صور ثم
اوضحنا في الخارج صور اعل مثالها ونسب ذلك ما قبل الكثرة ومنه ما ناهيها كالصور
المستفاد من الحركات الخارجية ونسب ما بعد الكثرة فاما اذا رأت بعد احصل منه
في ذهنا معنى الصور الاشياء المبراه عن اللواحق واذا ابرهت بعد ذلك فخالده
والصور باقية في ذلك لم يسمع منه صور اخرى وشالده قابل رسم من طابع جسمانية
مما لا يقبل رثما من الاول ولا يختلف وجود اشياء معه عليه ولا سكر الطبيعة
الكلية في الاعيان لا يميز مثلا لا يميز ان يكون سوادا ان لا يتسبب جسم كثر
بها او يتسبب جالين فانه ان كان لانه استود متضمن ان يكون كثيرا فان كل واحد منها
تضمن ما خصه طبيعة السواد واذا كان كل واحد من السوادين مثل الاخر لا
خالقه في شئ لانه هو هو واما فان كان سوادا ان يكون هذا السواد دكان من
شرطه ان يكون اياه وجب ان لا يكون سواد غيره فاذن كثرته وكثرة الاكثر واجتماعه

لها

١

لاستنباله

يكون شبيب فكل ما أصبح الكثرة على جميعه الكثرة لاها لو كانت كان لوجود قتل الكثر
 شبيب وحرض ان لا يتب لها هذا حلق ثم اذا اشتبه الى عدد من نوع على الطبيعة المشابه
 حقيقه او قتلها والمشير بشعره بانه غير الآخر فقد عرف فيه شاعر فقه به
 وتبين عن غيره وذلك رايد على الماهية المشتركة ثم المشترك كان في امر واحد هما من
 حيث الامتداد معتركان وما به الاعتراض غير ما به الاشتراك فالمشترك ان كان
 جنسا فالانفراد الفصل وان كان نوعا فالاعتراض الغير الا ان كان لا في الماهية
 لما اختلف به الشخاصه وان كان عرضيا في نفس الماهية ومن الميزات الاثنية والاعتراضية
 كالمتدار انما وانما قص او لا يزيد احدها على الآخر الا في نفس المقدار به ولا يكون هذا
 قسما رافعا الا اذا لم يجمع ما يكون من جوهر ما يخصه ما اختلف في جملة الفصول ويجب
 ان يعلم ان الغير غير المتخصص وليس منع الشركة في الماهيات العينية لسبب المميز
 بل هو بانها العينية والسيارة بها بخصصاتها وتخصص التي انما هو في نفسه وقايرها انما
 هو بانها في المشاركات في معنى عام بحيث لو كان شي عديم المشاركة لما اصاح الي
 مية نال مع انه متخصص بوجود استار كل واحد من الشئين بصاحبه ولا يفرق من ذلك
 دونه اكل واحد يتاخر بذات الآخر لا طينيان وهذا كما ان قوة الآخر موقوفة على ذات
 الاب وابو الاب موقوفة على ذات الابن وما ازم الدور واذا قلت دانا شي اخصيه
 او ما عتبه ففهمومات هذه لا في حقه انما انسان او فرس او غير ذلك في اعتبارات
 ذهنية ومن يوازي المعقولات والطبيعة العامة التي لا وجود لها في الاعيان افعالها
 كما يقال التي لها وجود في الاعيان من انما ان وجهه بخصه ما احد الخواصات فلا يوجد لغيره
 وان امكن ظهورها به لعله وهذا كالعقد المتخصص بانواعه لا يمكن ان يقال ان اخصه
 ما حدها كالأربعة لا يوجد للملاذ وان لم تقض ذلك فحقه للملاذ معله وذلك لان العدد
 كاستعمل من الامور التي لا يوجد في الاعيان من حيث هي عددية فلا يكون محققة واجباً او

لما

لما

كه

مكان من حيث هي في الوجود العيني وكذا المكان الوجود اللازم للجوهر والعرض وشاير
 الاعتبار الذهنية والماهية ان لم يكن طبيعة من امور تتجلى في الطبيعة بل في
 الطبيعة والاشياء المركبة ولا بد من وجود الشاير والام يوجد المركبات وانما المر
 لا بد ان يكون كل واحد منها محاط الى الآخر من الطبيعة التي اصاح اليه وهالاه دور
 ولا ان يكون كل واحد منها عينا من الآخر والملا حصل منهما ماهية مركبة كالحاصل
 من الانسان والحجر الموضع الى حصة ماهية واحد مركبة منهما بل لا بد وان يكون بينهما
 محاطا الى الآخر من غير احتياج الاخر اليه كالمه الاحتاجية لغير العنصر وادوية المحو
 او من اسبابها لانه لا من الجهد التي كان به ذلك محاطا الى هذا كالمادة والصور للشمس
 وتركيب الماهية قد يكون عساراً للحيوان الآخر وقد يكون جسيماً ولا يفوا ان يكون
 بعض اجزائها ام من الآخر وهي سداخله او لا يكون وهي سبانية والخرق سداخله ان كل
 تمام المشترك معها من نوع اخر فهو محقق والآخر الفصل والمشارك كان في شئ من الاديان
 اد اختلفا في نوع من اللوازم لم يكن مركبة من نفس الفصل لان الفصل اخصه لهما لا يستند
 الى المشترك والالتم اشتراكهما فيه نفس مستند الى غير المشترك وهو فصل وقد انكسر
 السبل انكسر العقل لوجوب الحقيقة فان الانسان الكلي في العقل او احد انه ان كان ذلك
 صانعته كذا او غير اشود طيل الى غير ذلك من التبريد الكمية ولو كانت بها لفت فانه لا
 فصل منها في العقل الانسان كل مصنف تلك الصفات الكمية ولا يصير مانعاً من
 الشركة وانما الماهية قد يكون شبيب في الخارج كالنفس والذات التي لها احدا
 الانسان وهذا يكون بينهما الا في البصر فقط كالشواذ المركب من حيث هو المكون
 فصل هو الذي باعتبار كونها طامعا للبصر شلا فانه لو لم يكن احدهما من الآخر في الاعيان
 فان كان كل واحد منهما محسوساً كان احساستنا الشواذ احساستاً محسوستين وان كان
 لهما محسوساً فقط كان الجوهرا الكلي وان كان كل واحد منهما غير محسوس فمعد

اعتبارهما ان لم يحصل منه محسوسه لم يكن الشواذ محسوساً وان حصلت كانت خارجة
 عنهما لانها لا تكون في نفس الشواذ لا لانها لا تكون في نفس الشواذ لانها لا تكون في نفس الشواذ
 فغير متضمن لها وايضا الملوحة ان كان لها وجود مستقل فهي اما في الشواذ
 فتوجد الشواذ لانها او في محله فالشواذ عرضان لكون وفصله لا واحد جعله لولا
 هو بعينه جعله شواذاً وانما في هذا ايضا حصل البعد الذي هو درج سلاطس في
 الخارج سيمان احدهما مطلق بعد الآخر فوجد داما ولا كان البعد وجوده وحده
 كونه ذواً ما وجوداً آخر فكون ايج صوبه اعتبر بها اذ ليس واحد منها بعينه شراً
 للبعدية والمحمول المحسوس غير محصل الوجود منتهى بل هو منتم محصل الفصل بمحل
 لان حاله على شيا محله الحماة وعبره هو بعينه احد تلك الاشياء وذلك هو المحسوس
 لا شرط ان يكون وجوده بل مع محسوس ان عاربه غيره وان لا عاربه فكون معناه مقولاً
 على الجميع حال المعارضة ولا وجود له الا في الفعل ومخالفة المحسوس شرط ان يكون وجوده
 فانه يرد عليه كما عاربه ولا حال على الجميع منهما اذ هو حرسه مقدم عليه والمحرر
 لا محل على الكل فلا يكون جشاً والخبر ان الذي هو المحسوس وجود الانسان لمعيار
 الخارج مقدم عليه لان الانسان عالم وجود لم يعقل له شيء غيره وعبره وان كان وجوده
 في العقل هو السند المقطوع على الطبيعة وعلى المحسوس على النوع ولونهما من قوامه الاربعة
 لاجل على ركه في الخارج فان ما في الدهر لا يحبه ان يكون مقاماً لما في الحس اذا كان
 حكماً على الامور الخارجية ليسا قاريه وليس كل عمل على الشيء على لاجل مقامه المحسوس
 العبد فان الحرسه على بل يد وكذا الحقيقة من حيث هي حسنة وليسما تصور حادثة
 ولا بعينه من صفاته بل هي حسنة الله ان لا يوجد في غير الدهر وكذا حال المحسوس الفصل
 ومن كونها جري الماهية هو كونها جري حدها ولهذا محلان على المحدود والاحتمال
 على المحدود الجزاء المحسوس ليس لاجل على ذلك الشيء هـ

الفصل الثالث

في الوجود والكثرة والواحدية معنى الوجود هو العقل
 العقل لعدم اعتسام الماهية وهذا المعنى حضوره بدني وفي مفهوم زائد ذهني
 لا وجود له في الاميان والاكثات شيئاً واحداً من الاشياء فلهذا وجوده ايضا ان حال
 وجود واحد ووجبات كبره واذا اجبت الماهية وجودها سمان تماماً ان
 يكون الماهية دون الوجود وجود وللوجود اخرى وجود الكلام محسوس صفات وجوده
 معاربه وهو كما يستعمل حال واذا كانت الوجود كذا فالكثرة ايضا لا يكون الوجود
 فقط لانها لا يحصل الاشياء وايضا ما في الاربعة مثلاً اذا كانت عرضاً موجوداً اما بالاثبات
 اما ان يكون في كل واحد من الاشياء الاربعة تامة وليس كذا اذ في كل واحد شيء من
 الاربعة وليس الاربعة اذ ليس في كل واحد الاربعة وليس منها جميع الاربعة
 على الصدر من لاجل له سوى العقل ولهذا ان الفعل اذا جمع واحد في الشرق الى واحد
 في الغرب لا يحط الاربعة وادار اي جماعة كبره احد منهم لثمة واربعة وحسب
 عاقله النظرانية ونسبه بالاشباع ووجد ايضا عشرة عشرات واما سمان وجود ذلك
 ومتى حصل الواحد على كبره كانت حبه ووجده غير حبه كبرته فاما ان يكون على الوجود
 مقبولة تلك الكثرة ولا يكون فان لم يكن فاما ان يكون من عاربهها وليس فاقى ليست
 من عاربهها فاما على لا تلمس وجود واحد محسوس كالاشياء هو كذا في كونه زيداً
 او بوعى كذا كبره هو الفاضل في كونه اسماً واما من عاربهها لحوول واحد كذا لغيره
 العقل في كونه اسماً وان كانت مقبولة للكثرة فان كانت في حواء ماهر فاما لاجل
 في شيء مما ادبيات في الواحد الفصل في الاشياء في الفصل هي الشركة في النوع لكن
 الاشتراك مختلف ومتى لم يقل الواحد على كبره فان كان غير مامل للشيء لم يكن له
 مفهوم ورا انه غير منقسم هو الوجود وان كان له مفهوم غير مامل كان له وضع فهو
 النقطه والافراد الواحد المطلق وان كان مامل للشيء فان لم تقسم الفعل هو الواحد

احد

بالاشتغال وانما يصح فان لم يكن اجزاء متتامه بالتحقق فهو المركب المحقق والاشغال
 الواحد بالاشتغال ووجوبه اما طبعه كالبعد الواحد او صناعيه كالشرايط والاشغال
 او وضعيه كالديم الواحد وتسمى الاتحاد في الحسن بمقتضى وفي النوع مشاكه وفي
 الحكم مشاكه وفي الكيف مشاكه وفي الوضع مطابقه وفي الاصله ساسه وفي
 اتحاد وضع الاشياء وانما وكل شئ لها وجه من وجه فانه يقال لها هو ولا
 معنى اتحاد الاشياء فان ذلك محال لانها عند الاتحاد انما يصار اليها اشياء كواحد ان
 تولى احداهما العلم من ولا واحد منهما فليس ذلك اتحاد لان المعلوم لا يحد بالوجود
 ولا المعلوم والواحد مقول على ما يحته بالشك لان الواحد من كل وجه وهو
 المحقق الذي لا يشتمل وجه من الوجوه الا الى الاخر الكنه ولا الحده ولا انقسام
 الكلى الى اثنائه هو اولى من الواحد الذي هو واحد من وجه كثير من احوال الواحد
 المتضمن اولى الواحد من الواحد المتضمن الذي هو اولى ما من الواحد المتضمن الذي
 سائل الجوهر يسمى بالغيره وهي مستقيم الى ما عليه والى حالته والميلان هما المشاكه
 في حقيقته واحد من حيث هما لذلك بالاشتان والاشتان من حيث هما
 شيئا لسان والطبيع المحققه اذا احدث اعدادها مع نظم النظر في اشتراك
 به من الفصول في نوعيه وكذا الفصول بالميلان هما المشاكه في نوع واحد
 ولا يشترط في ذلك مشاكه في جميع الصفات والاذا ما شيئا واحدا لا يشتمل
 والميلان هما الامران المتصوران للثان لا عدد فان على شئ واحد لانه واحد من
 جميع واحد واحده بالاجزاء من اجل التقابل من الابد والابن فانه اذا لم يشترط
 اتحاد الاجزاء جاز ان يكون الواحد اياها اعتبارا وانما باهر وكل امرين كذلك ان كانا
 وجودا فان كانتا صيه احداهما مقوله بالاشارة الى الاخر فاما المقاطع كالاشغال والاشغال
 والاشغال الصدان بالاشغال والاشغال وان كان احدهما وجودا والاخر عددا فاما ان

كان يتناول الى عدم والوجود بشرط وجود موضوع يستبعد لقبول ذلك الاشغال
 تحت شخصه او نوعه ان حقيقته القريب او البعيد وهو عدم والملكه كالنوع البصر
 واما لا يتناول اليهما بذلك الشرط وهو الاشغال واشتراك كالفلسفه والاشراكه ولزوم
 اشتان زيد ليس بالاشان وهما لا يتبعان على الصدق ولا الكذب وسائر المقادير
 حازان كذا اما المقاطع فكذلك ابو جلد وان جلد اذا لم يكن كذلك اما الصدان فالاها
 كذا ان عند عدم الجهل وعند وجوده اذا لم يصف باحدهما واما الملكه والعدم
 عند عدم موضوعهما والمقابل من حيث هو مقابل صدق عليه انه مضاف والمقابل
 اعم من المقابل من حيث هو مقابل لانه صدق عليه وعلى كل ما عرض له انه مقابل ولا
 يلزم ان يكونا التقاطع اعم من التقابل ولا مانع ان يكونا خاصا بعضا لما له طبيعه العلم
 عند اعتبار شرط صيربه العلم اخص ولا يتلوه شي عن عرض الاضافه له اما
 تحت مقابل او ضله او تشبيه الى عمل او مائه او غير ذلك ومن جاحيه مقابل
 الصانين للزوم والاشكال وسائل السلب والاشغال هو اقوى من سائر النقا
 ولا يخرج عنه شئ الى ركن ان ما ليس بغيره عقد انه ليس بغيره عقد انه شر
 وعقد انه ليس بغيره لاسا حيه عقد انه شر ولا عقد انه ليس بغيره شر لا قد صدق
 مع كل واحد منهما فالمعاني له عقد انه خير والمناقاه محققه من الحاسه بعقد
 انه خير لاسا حيه الاعتدانه ليس بغيره لاعتدانه شر الذي هو عند وانما
 والشرع خير وهو امر ذاتي له وانه ليس بغيره شر وهو عرض له باعتدانه ليس
 خير ومع اعتداده كونه خيرا وهو الذاتي واعتداده سر رافع اعتداده ليس
 شر وهو العرضي ورافع الذاتي اقوى معانده من رافع العرض وايضا فان الشرع
 لا انه ليس بغيره لما كان اعتداده وايضا اعتداده كونه خيرا ولو كان دل الشرع اخر
 بما ليس بغيره كذا مع ذلك منع اعتداده خير وليس بغيره وكل هذا على ان

للات

الساقي بالذات ليست الاثر التسليمه والاعجاب والواحد لا على الكثير والاكثير السائل
 جميعا على حد الوجه الاربعه لكنه ليس بالعدم والملكه ولا التسلب والاعجاب يكون
 احدهما مقوما للآخر وليس الوجود والعدم والاعجاب والتسلب لذلك ولا التعريف
 لان الوجود مقدم على الكبير والمضائق لا تقدم احدهما على الآخر ولا التعريف لانها
 لا تواردان على موضوع واحد ومن الواضح ما هو تام وهو الذي لا يمكن للزيادة فيه
 كخط الدايه وسه ما هو ناقص وهو الذي يمكن ذلك فيه كخط المستقيم وقد يطلق
 الواحد العام على ما لا يحصل من نوعه ما صح ان يكون شخصا آخر فكون نوعه في نفسه والخاص
 ما لا يكون كذا فالدار من قسم الخاص على هذا الاعتبار وقد يطلق التعريف على معنى آخر
 غير ما سبق وهو انهما موجودان في غاية التعريف حيث قسمه من حيثها ان معانها
 على موضوع واحد او بعضها عنه فمثل التواء الجرح على هذا الاصطلاح ليستا احد
 اذ ليس بينهما غاية الاختلاف واما البياض والاسود فهما صفتان بالمتغير والصد
 بالمتن الاخر من اخص من الضد بالمتن الاول والصد ان المتن الاخر اما ان يكون لهما
 سببه لازما فموضوع مثل البياض والفتح واما ان لا يكون كذلك والاعطال ان يستع
 فلو اهل من ماسل الصحة والمرض واما ان يكن ذلك وهو ينقسم الى ما يكون موضوعا
 بالوسط سواء عبر عنه باسم حصل كالفاقر والاهل او تسلبا الطريقين فنقول لا
 جاز ولا عاقل والى ما لا يكون كذلك كالسفاه والملك والعدم ايضا اصطلاح
 امر اما الملك فهو انما التي يوجد في موضوع وقاما ولكن ان يعدم منه والعدم
 صفة كالانصار واما العدم فهو انعدامها عنه في وقت امكانها كالحق واما بدين
 العصبين اخص منهما بالمعنيين الاولين الزوجية والفردية غير متقابلين الملك
 والعدم على الاصطلاح الاخر وبهما ذلك المتقابل للمعنى الاكبر والحق والمردود
 التي هي مثل وجودها في عدمه ولذا اساد الشرح هذا التعريف الذي هو صفة

كما

فما عرفت بالمتن الاكبر متوكان الامكان للشخص كالمردود او التزوج كالحق للملكه او
 للشخص كالحق للملكه وقد ميز بين الاصطلاحات الثلاث بطريقين اثنين الاول ان
 في الوجوب والامكان والاشياء وما يتعلق بها هذه
 الثلاث فهو ما تبادر به فان كل واحد سلم ان الانسان يجب ان يكون حيوانا وكل ان
 يكون كاسا وينبغي ان يكون حرا وهذا العلم حاصل لمن لم يمتدح شيئا من العلوم اصلا لا
 الضرورة ولا الصدق منه ولولم يكن صورا هذه الثلاث نظرية والاما حكمة
 الاما دس علما ومن قام تعريف هذه لاجل تبديل الفيه ولا تبديل ما يحوي صحت
 العلم انه قد اخطا وذلك مثل ما سأل ان الملك هو غير الضروري واذا فرض وجوده
 لم يضر منه حال ثم يقول الضروري هو الذي لا يمكن ان يعدمه والى ان ادعى
 علة ما هو عليه كان حاله لا يمكن ان يعدم هو الضروري والعدم الذي لا يمكن ان يوجد
 هو الذي لا يمكن ان يكون وهو الذي يجب ان لا يكون والواحد هو المتع ان لا يكون الذي ليس
 يمكن ان لا يكون في الملك هو الذي ليس متع ان يكون وان لا يكون والذي ليس بواجب ان
 يكون ولا يكون وهذا كله ووجه ظاهر واول ما تصور من ذلك اولا هو الوجوب لان
 الوجوب اكد الوجود والوجود اعرف من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف
 بوجوده ما بالوجود وبما يثبت على مفهوم الوجوب انه استغنى الشئ بذاته عن الغير ولو
 عدم الوقف على الغير وعلى مفهوم الامكان انه كون الشئ بحاله لا مستحق الوجود ولا
 العدم من ذاته وبذلك الاحتياج في وجوده وفي عدمه الى الغير وبغير الشئ واما
 واستغناء امور معتزله حصل في العقل من اسناد المقدمات الى الوجود الخارجي
 وليست بمجودات في الخارج وان كانت راد في العقل على ما عصف بها ولو كان
 الوجوب ماسا في الخارج لكانت صفة محتاجة في تعريفها الى ذات واجب الوجود فيكون
 ممكنة لذاتها فصاح الى تسبب مقدم عليها بوجوب الوجود فيعلم بعدمه على نفسه

مه

نه

ر

وان يكون لكل وجوب وجوب لذلك الى ما لا يتناهى وهو محال واما ما في الامكان
 ليس ثابت في الخارج هو ان كان الشيء مستقدا على وجوده في العقل فاما الكمالات التي
 لا لها وجود فكلها تقع على المحلقات مفروم واحد وهو عرضي لما فيه وفيه هو موجوده
 فلا يعم نفسه ولا يكون نفس لما فيه ولا يكون واجب الوجود والافلا استمر الى ان
 الى موضوع فكلها ممكنة اذن فكلها ممكنة في العقل قبل وجوده فليس امكانه هو وجوده انكلام
 هكذا الى امكانه امكانه الى غير الهية فبعض الى السلسلة المستمرة لاحتياج احادها
 مرتبه واذا قبل ذلكا هو متنع في الاصلان فليس معناه ان له امتناعا حاصله الا
 بل هو امر عقلي يقع اليها في العين ما في الوجود الى ما في الوجود اخرى ولذا هو وكل واحد
 من الامكان والوجوب والامتناع اذا نظر في وجوده او امكانه او وجوبه او جوهريته
 او عرضيه لم يكن ذلك الاعتبار امكانا او وجوبا او امتناعا فليس كل كان عرضيا في العقل
 هو العقل ومكان في ذاته قد يوجد غير ماهية فالامكان وقسمها من حيث هو ذلك
 لا يصعب كونه موجودا او غير موجود ومكانا او غير مكان واذا وصف شي من ذلك
 يكون صديق احد الثلاثة بل يكون له امكان اخر او وجوب اخر او امتناع اخر ولذا امثاله
 والمثل على كل من الوجود في ذاته وقد يكون مثل الوجود في ذاته وكلما امكن وجوده في نفسه
 مكن الوجود في نفسه فلا يمكن ان يكون مكن الوجود في ذاته ولا يكون مكن الوجود
 ليس بل اما واجب الوجود ليس بالارضية لا يوجد او متنع الوجود في ذاته فاما الامكان
 فكلها واجب والا لا يمكن ان يكون واجب المكن واجبا او متنع هذا صنف والامكان
 اما عرضي لما فيه اذا اختلف مع قطع النظر عن وجودها وعدمها وعن علمها بما اذا اختلف
 مع شي من ذلك امتنع عرضيا لكان لها وكل واحد من الوجوب والامتناع مشترك فيهما
 هو الذات وما هو الغير وكل واجب بغيره او متنع بغيره فهو ممكن في ذاته ولا يلزم من
 كون الوجوب مستقدا كغير الوجوب بالذات والوجوب بالغير كون الوجوب بالذات مستقدا

لا يقتضي العقل شي من الذات عدا في الوجوب بالغير المتغير بعقله الى امتناع العقل
 الغير العقل الوجوب وكذا لا يلزم من كون الامتناع مشترك في الامتناع بالذات
 والامتناع بالغير مركب في الامتناع به انه الذي يكون متناهما والامكان مجموع الى
 السبب اذ كل مكن فان سببه وجوده وعدمه الى ماهية على المسوية وما هذا شأنه
 ولا يخص احد طرفيه على الاخر الا يخصص والعلم به نظري ولا يلزم من كونه نظريا ان
 لا يكون قضية اخرى لجعل منها عند العقل لمواز ان يكون ذلك الامر عاكسا لا
 الى المصدق بل محتملا بل الى امتناعه كالتصورات الملازمة لذلك الصديق وعدمه
 الحكم بالمتساوي الطرفين ليس قويا محتملا ونسأوي طريق وجوده وعدمه لا يكون الا
 في العقل والخصص عقلي وعدم العمل ليس في بعض وهو كفي في الخصص العقلي
 ويكون متناهما عن عدم المفعول في العقل بخلاف هذا لعدم ذلك لعدم
 العقل ويجب وجود المكن عند وجود سببه المخصص له لم يجب وجوده فاما ان
 نسخ او مكن فاما بالاطلاق فاما الاول فانه لو امتنع وجوده لما كان ذلك الوجوب
 من جملة على عدمه فلا يكون رتبة حاصله ان قد وقع حاصله اختلف واما الثاني
 فانه لو كان مكن لا يمكن وقوعه مع السبب تارة ولا قد وقع اخرى فان يوقف وقوعه
 في احد الطرفين على مخصص لم يكن السبب المخصص حاصله وقد فرضنا حصوله وان لم
 يوقف كان حصوله في احد الطرفين دون الاخرى بحسب ما اختلفا في الطرفين المتساويين
 على الاخرى غير مخصص وعلاوة على ذلك وجوب وجوده احد طرفي الطرفين او له لذاته
 من الاخر ولا يمتد الى احد وجود ذلك الطرف الذي من ذلك حال لان ذلك الاول وان
 حصلت ماهية المكن بمرتبة في وجودها بل لا يمتد الى ماهية الفاعل في وجوده الا في الامتناع
 التقديس وان لا وجوده الاوليه لما فيه فان امكن وجودها مستقدا كان حصولها مستقدا
 على عدم ذلك السبب فلا يكون ماهية مرجح في شي مع قطع النظر عن ذلك السبب بمضيته

دعا

لها وانما يقع زوالها بسبب كانت حاصلة دائما فكانت الماهية ولحجج الوجود دائما فثبت
 ان حصل الاوليه بالماهية ولا يمتنع الى العدم الوجوب وان لم يحصل له اعمه من حيث
 كان حصولها فثبت من غير الاشياء الوجود الوجوب امكن ومعه مع السبب ولا
 ومعه ولو انكر ذلك لم يمتنع من وقوع الممكن المخصص عن ذلك السبب بل كان كما
 مع السبب كما هو ممكن في ذاته اذ لا وجه لاستناده عند لعدا الحال في طلب سبب
 ومخصصه فلا يكون الذي فرض سببا محصيا سبب محصن وهو ظاهر الفساد بظهور
 من هذا ان كل كنه لم يجب من علمه لم يوجد عنها وكما يقتضي الممكن في وجوده الى السبب
 فذلك هو مقتضى حاله تعالى الى السبب لانه ممكن في حاله تعالى ولا يمتنع ان لا يكون
 الداعي الى الاستناع او الوجوب الداسين وذلك بدوي البطلان واذا كان حاله تعالى ممكنا
 وكل ممكن الى سبب والممكن حاله تعالى مقتضى الى السبب وسببه المحسوس في عند
 الكلام في العلل ان شاء الله تعالى

الفصل في الحوادث في القدم والحديث بمعنىهما اعني الزمان في الدلائل
 الحديث في عند الجمهور هو حصول الشيء بعد عدمه في زمان محلي والقدم عند
 ما عدا ذلك وبهذا التفسير لا يصح ان يكون الزمان جادما والاكتفاء بوجوده متعارفا
 لعدمه والحوادث قد يطلقون لفظه الحديث ويريدون بها احتياج الشيء الى غيره واما
 حاصته المية اولم يمتنع من هذا الحديث بالحديث الداعي والقدم المحال
 له لا يمتنع الاصل واجوب الوجود فقط والذي يمتنع الحديث الثاني ويدل على ان
 لفظ الحديث عليه اولى من اطلاقها على الزمان لان كل الحديث من سببها في القدم
 وجود على الوجود والقدم والماضي على الاضمان كثير فانما قد يكون بالزمان كالارادة
 او بالادوات كحركة اليد وحركة الفتح او بالطبع كالواحد والاشياء او بالمرتب كالاول
 والاني او الشرف كالعلم والمعلم منه وكذلك الجمع والفرق من القدم بالادوات والقدم

بالطبع ان الذي الذات يجب من وجود المتقدم وجود المتأخر والذي بالطبع لم يمتنع من عدم
 المتقدم عدم المتأخر ولا يلزم من وجوده وجوده بل في الزمان مع وجوده لانه لا تقدم
 معقول الدرس عليه والذي المرتبة عنه دسري وليس وهو على مرتبة في سلاسل حيلها
 لا سبب الارضاع كالمصنوعات والصفات والعلل والمعلولات والاضاف والافتراق وشه
 دسري في الامام والمأموم ومن حاصيه ما المرتبة ان يعلب متأخر مقدما لاني يشه
 بالاحتياج احد الاعد والقدم الحقيقي من هذا هو ما بالذات وما بالطبع وكلاهما اشتر
 في عدم ذات الشيء على ذات الآخر والقدم الزمان وان كان اشرف فانه يرجع اليها
 اذ التقدم والماضي في الاب والآخر المقصد الاول انما هو الزمان في الشخص واما
 لداهما فاقصد الثاني وعدم الزمان على الزمان ليس الزمان اذ لا زمان للزمان
 بل هو تقدم بالطبع كما سبق في الرسي الرسي يرجع الى الزمان في اضا له مدخل فيه
 فانما اذا قلنا بل قد استقدم على ذلك ما معناه ان زمان الوصول الى ما اخذ مقدما
 قبل زمان الوصول الى ما اخذ متأخرا والذي الطبيعي هو انهما متعلقان بالزمان فانه اذا
 وقع الابتداء من احد الطرفين فليس ذلك الابتداء اسكاسا بل انما هو حسب شروع وما
 والذي اشرف يجازي فان المقصد الاول لم يكن متبعا لتقدمه في المجلس او في الشروع في
 الامور كما سمي مقدما فهو بالذات تقدم مكاني او زمني والمكاني يرجع الى الزمان كما
 سبق والزمني يرجع الى التقدم بالطبع فالذي الزمان والمرتبة والشرف كله يرجع
 اليه فلا تقدم وتأخر بالمصنعة الا الذي بالذات او بالطبع وبهما كوز الشيء الذي
 له متأخر مما كان في عهده الى الذي يقال له تقدم ويسمى ذلك الماضي والقدم محسوسا
 الوجود واما الجمع فليس كل سبب ليس بالقدم والمتأخر زمان فيهما معاني الزمان بان
 الاشياء التي وجودها غير زمني أو مستغنىها ليس منها تقدم وتأخر الزمان ومع ذلك
 فليس جميعها زمانية بل اللذان هما الحقيقة معا بالزمان بحيث ان يكونا زمانين كان

ك

في

ق

الامر بما يجب ان يكونا كائنا على اية لاهج وجود شيئين هما معا في المكانين
 جميع الوصف لكنه في الزمان جاز واذ قد بين ان القديم والماتر الحقيقي هما اللذان يجب
 اشتقاق الوجود فالتقدم لا وجوده على وجوده فاما الذات او هي المبدء من
 الذي تقدم عليه فمتعده بالزمان فكل انت علم ان حال الشيء الذي يكون الشيء باعتباره ذاته
 متعلقا بغيره على حاله من غير قلبية بالذات لان ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته يستلزم
 ارتفاع ذاته وذلك مقتضى ارتفاع الحال التي يكون للذات بحسب الفترة ولا يكون بحسبه
 وكل موجود بغيره هو لا يستحق الوجود بحسب الخارج لو انترد من ذلك الغير فلو
 لا يكون له وجود بل ان يكون له وجود قبله بالذات وذلك هو الحدوث الرائي وهو اول
 من الزمان الذي لا يشع ان يصير المتقدم فيه بالعرض متأخرا وهو بعينه بسبب ان مقتضى
 التقدم والماخ فبعد امرنا من خلال ما اذات او المتخلف اذ كان موجودا له ولذا كان
 باستحقاق الوجود والحدث الزمان وان كان احتياجه الى الموت ضروريا فليس العمل في
 احتياجه اليه هو وجوده الزمانا ولهذا الجواز ان يكون هذا الحدث واحدا لوجود الشيء
 من غير علق ما احدي في مفهومه الوجوب بالغير فانه لا يستحق في الغير الا اذا لم يكن
 طبيعة هذه الطبيعة فلا تصور فيه ذلك الا قد بدلت طبيعة طبيعة اخرى فلو
 ذلك فاعلان مفهومه وليس دليل في مفهوم ما حدثه زمانا وان كان لازما له والحدث
 بهذا المعنى لا يكون عليه دائم والالفة وجوده عنها في بعض الاحوال دون بعض
 من غير تخصص فلا يكون الاكثار الا لازم لماهية كائنا في زمانه عن احدا الوجود بل لابد
 من حصول شرط آخر فلهذا الحادث امكن ان احدها الاكثار في العايد الى ما بينه والآخر
 الاستعداد الدائم وهو سابق عليه مستقرا زمانيا فاذا لابد لكل حادث زمانا في شق
 حادث آخر وذلك لكون كل سابق متقرا للحدث الوجود الى المحلول بعد عاينه ولا
 بد لئلا الحادث من محل انحصار الاستعداد موت دون وقت وجازت دور حادث

دليل

وذلك المحل هو المادة فكل حادث زمانا فهو مستوفى باده وحركه وهذا الاستعداد
 السابق على الحادث يختلف بالقرب والبعد فانه ليس استعدادا للماضي لان كونه سابقا
 لاستعداد الطرفة لذلك واذا لم يستعد المادة لقبول الشيء لم يكن للماضي قدر على
 فعله كما ليس له قدر على اتحاد الحس في الحق مسلا لعدم صلاحية لها والفرق بين هذا
 الاستعداد وبين الاكثار ان الاكثار لا يقتضي من حيث هو وجودا واحدا في المكان
 وليس فيه قرب وبعد ولا هو امر موجود في الخارج والاستعداد علق ذلك كله وظهر
 بمعنى معنى مقبول هو صفة يحصل في العقل عند عقل الوجود والوجود للحدث
 عليه في العقل بالصفة به من الماهيات لا يكون موصوفا بالوجود ووجهه لا يكون وجودا
 في الخارج من حيث هو كذلك بل يكون وجوده في العقل واذا اطلق بعد هذا الموضع في
 هذا الكتاب لفظ الحدوث او الحادث فانما مراد به الزمان لا الدقائق

الفصل التاسع

في العمل والمعلول وما بينهما على الشيء من مسوقه وجود
 الشيء على ان كانت له لوجوده او عدمه ان كانت له لعدمه وهي قد يكون تامة وقد يكون
 ناقصة والثانية هي مجموع ما ستوفى عليه الشيء ويجب بها وجوده والناقصه بالثبت
 كذلك ودخل في العامة المشايخ وذو الالمانع فان المانع اذا لم يزل بقي الوجود بالثبت
 الى ما من غير علمه سكا واذا كانت نسبة اليه امكانية دون مرجح فلا عليه للمعلول
 وليس هذا منصرفا الى ان عدمه شغل شيئا بل معنى دخول عدمه في العليلة ان العقل
 اذا احاط وجوب المعلول لم يصادف حاصلا دون عدم المانع وتقدم هذه العمل على
 معلولها هو تقدم ذاتي لازما في فان المعلول حال بقائه لو كان معللا لعله تامة كانت
 موجودة قبله بحسب كون عليه حال وجوده ما وجبه وجوده بعد اضافتها وعدمها فلو لم
 من ذلك انما هو كمالها لعله لان لحاظ العمل للمعلول ان كان عاين وجوده فانها تامة
 بالضرورة لا يكون حال عدمها والاكثار المدوم على تامة الوجود وطلالة ظاهر

ما يشترط في العمل
 ان يكون له وجودا
 ووجهه قد يكون تامة
 او ناقصة
 والناقصه بالثبت
 كذلك ودخل في العامة
 المشايخ وذو الالمانع
 فان المانع اذا لم يزل
 بقي الوجود بالثبت
 الى ما من غير علمه
 سكا واذا كانت نسبة
 اليه امكانية دون
 مرجح فلا عليه للمعلول
 وليس هذا منصرفا
 الى ان عدمه شغل شيئا
 بل معنى دخول عدمه
 في العليلة ان العقل
 اذا احاط وجوب المعلول
 لم يصادف حاصلا دون
 عدم المانع وتقدم
 هذه العمل على معلولها
 هو تقدم ذاتي لازما
 في فان المعلول حال
 بقائه لو كان معللا
 لعله تامة كانت
 موجودة قبله بحسب
 كون عليه حال وجوده
 ما وجبه وجوده بعد
 اضافتها وعدمها
 فلو لم من ذلك انما
 هو كمالها لعله لان
 لحاظ العمل للمعلول
 ان كان عاين وجوده
 فانها تامة بالضرورة
 لا يكون حال عدمها
 والاكثار المدوم على
 تامة الوجود وطلالة
 ظاهر

المعتبر في الحقيقة والاحتمال فان حصل فهو مطلق وان لم يحصل بقيت العلة الناقصة مع عدم
معلولها وان كان عدساً فاما ان يكون عدم العلة وهو المختار او عدم ما عدسها وهو بدعي فبالطريق
محمد السائل وسئل الشئ لا يكون له اثر في العلة التي به كان معلولاً على وجه الدور سواء كان
معلولاً مرسياً او بعيداً لان العلة مقدمة على المعلول بالوجود مقدماً وانما يكون المعلول له
لما كان مقدماً عليها بالوجود والتقدم على التقديم على الشئ مستند عليه فيكون الشئ مستنداً الى نفسه
ولان المعلول يحتاج الى العلة فلو كان له علة لكانت بحاجة اليه ولزم احتياجه اليه فيست
عمل بما لا بد من ذلك حال وتبطل العلة الناقصة فلو ان المعلولات لها قوام واحد فستبطل
محصل موجوده الا ان يوجد ذلك الموجود لا يكون منها والا فليدخل في حكمها ومن جرد كل واحد منها
فلم يوجد ما عدسها وكذا في التماسك لا يتبع في العلم بوجوده اول واما المعلولات التي يعلم
العلم بوجودها فذلك على اول المعلول واما ان كان حصل كل واحد من المعلولات وحده فكل واحد
منها حكم واحد في الاحتياج الى الموجود فجميع المعلولات بحاجة الى علة غير معلولها والاحتياج
من المعلول ومنه خارج عنها هذا خلاف وسئل العلة مقطوع السلسلة وسأله في ما هو موقوف
ايضاحاً اين من هذا ان كل سلسلة من علل ومعلولات فكل واحد منها علة باعتبار وجوده وعلول
باعتبار كونه احداً من سلكها فان كان الخارج اذا فرض تساوياً من جهة معلول واحد منها فلا
يد وان يكون حله العلة بل هو على حله للمعلولات الواحد من العلل في الجانب الآخر الذي فرض
غير متساو لان كل علة لا مطبق على مرتبة على ما هو لها بل انما مطبق على معلول عليها المستندة عليها
المرتبة ولو لا رادته مراتب العلل الواحد لا يرفع وحيث التقديم والماور الا ان من العلة
والمعلوليه واما من ذلك استقناع المعلولات قبل انقطاع العلل المحقق لتساويها مع فرضها
غير متساو من رادته الحكم فاجاب ان تساوي العلل فاما حال تساوي العلل الواحد
علل انما هي الاولى فلا يكون وجود علل ومعلولات لانها لها وهكذا الحكم جميع الاشياء التي
تكون لها موجوده في زمان واحد ولها رتب سلس في المراتب والصفات وما هو في زماناً

واذا حدد احد الشئ من اعنى الوجود معاً والترتيب لانظم الاطلاق وحسب المراتب
نفس الامر فان نفس التطبيق ان يفرق من بعض المراتب الى ما لا ياهيه له فستجوز
له كذلك حله ومن رتبة التي تنطبق الى ذلك الجانب ايضا حله اخرى وتساوي العلل الاولى
من هذه المراتب الاولى من تلك الحلة الناقصة ان يصدق على مراتبها ايماناً له لو امكن
على اجزاء الحلة الاولى طبق كل جزء من اجزاء الحلة الثانية على جزء من اجزاء الحلة الاولى
حسب الترتيب كان الناقصة متساوية للزيادة وان لم يصدق عليها ذلك لزم انقطاع
الحلة الناقصة من جانب الآخر ضرورة وزيادته الاولى لها مرتبة واحدة فقط فلو كان
ايضا متساوية وهذا فلا سائر في حله ليس الحاصلة في الخارج الا في بعضها اذ يكون الحلة
مرتبة هي حله غير موجوده في الخارج اصلاً ولا في حله لا ارتباط لبعض مراتبها بالنسبة
في نفس الامر وان صور فيها ارتباط حسب الاختيار والذم في الذي لا طاق له امر احاد
لانها في الاشياء المترتبة اذا اطلق على جزء من المراتب شيء في رتبة استحال ان يطبق
عليه جراح بل الآخر طبق على غيره والجزء يفضل في المراتب لا يطبق عليه شيء غير
المرتبة لا يتصور فيها هذا البرهان والعلة الواحدة بالوجود الحقيقية التي هي من جميع
الوجود لا يجوز ان صدر عنها اكثر من واحد اذ لو جاز صدور شئ منها لوجب اجلا
بالحقيقة او بالعدد والضعف او بما عرض والالام صور اشقيتها والعرضية
لانها وان يكون حقيقة غير مستقلة من الامس فما صدق ان منه يكون قد اوادها واما
العرضية التي اصلها منه فتبطلها على كل يدبر لانه وان صدق منه محققان اما
بالحقيقة واما بالكمال والعرض اذا عت اختلاف المقتضى بت اختلاف لاقتضا
الدرج على اختلاف منه فما علم بدونه ان العلل وان تساوت تسببها الى صدور
وجب مساوياً في دواها وجميع احوالها اذ لا يكون لاحدها من العلة ما ليس للآخر فكان
يكون ما هو اكثر من واحد واحد لما عطف من اسما له الاثني عشر من غير غير يتبع به

صا

فما

دعا

الاختلاف واعتبر كيف اجمع اختلاف الجهات فينا لاكثر افعاننا الاكثر ارا دانا
 واخر افعاننا وبأداة واحدة واستار واحد لا يحصل بها الاشياء واحد ولو لا ان السبب
 يتوقف على ثبوت مستلوب ومستلوب عنه فان الاختلاف يتوقف على وجوده وصفه
 وللثبوت على قابل ومقبول لما يمكن ان يتلبد عن الواحد اكثر من واحد وانما حار فذلك
 لانه لا يمكن ثبوت المستلوب عنه والمقبول والتقابل خلاف صدور الشيء عن الشيء فانه
 يكون في حقيقة فرض شيء واحد هو العلة فان معنى هذا الصدور غير معنى الصدور
 الاضافي العارض للعلل والمعلول من حيث يكونا متساويين هذا هو كون العلة حيث
 يصد منها المعلول وهو مستند على المعلول وعلى الاضافة العارضة لها وهو ان واحد
 ان كان المعلول واحد اما ذات العلة ان كانت علة لذاتها او علة لغيرها ان لم يكن
 لذاتها علة واذا اكثر المعلول كان ذلك الامر مختلفا ولزمه كبريات العلة كما
 من وجود صدور الاسماء اكثر من الواحد الحقيقي اذا كان بعضها صادقا عنه
 بوسط صدور بعض وباختلافه لالات والقوابل والخصائص والشرائط لا يقع
 في العقل ان يصد عن الواحد ما اذا دعي واحد ولكن ذلك لا يكون على الحقيقة صدورا
 الا انها هو كبر لا من واحد من حيث انه واحد وكل علة مركبة فعملها مركب ايضا
 اذ لو صدر السبب من حيث هو بسيط من المركب من حيث هو مركب فلما ان يستل احد
 من اجزاء ذلك المركب العلية ولا يستل فان يستل بها لم يكن المعلول مستقلا الى
 الباقي والا لا يقع عليه علمان باسنان وان لم يستل واحد منها ذلك فلما ان يكون له
 تأثير في شيء من المعلول او لا يكون فان كان له تأثير في شيء منه لا يكون له اثر في غيره
 كان المعلول مركبا لا بسيطا وان لم يكن له تأثير في شيء منه الا انما يستلها ان يحصل لها من
 الاجتماع امر اريد هو المؤثر فذلك انما يرد اما عددي او وجودي فان كان عدديا لم يكن
 مستقلا بالتأثير في وجود المعلول وان كان وجوديا فهو اما بسيط او مركب وبسيط

مورد

يعود الكلام في صدوره عن الامر المسترها سواء كان هو مستل أو غير المركب
 بصدور الكلام في صدور المعلول الذي فرض انه بسيط عنه وان حصل له اصل الاسماء
 امر اريد كان حالها مع اعتبار الاختلاف حالها مع اعتبار اعتبار الأفراد فلا يكون المجموع المركب
 بورا في البسيط ومنه رايه من فرضه هذا خلف ولزم من هذا ان يكون علة كاجاد
 مركبة لو جوب حدوث تلك العلة ايضا والا لكان صدور الحادث منها على تقدير ثبوتها
 في وقت دون اقبله ثم جاز من غير مرجح ولو كانت علة الحادث بسيطه لزم من حدوثها
 ان يكون علة لها حادثه ومن نشاطها ان يكون علة لها بسيطه والعلة موجودة مع المعلول
 في الزمان لما مر ولم وجود تسلسله غير متناهية من علل ومعارلات وقد سبق نظام
 واما اذا لم يكن علة بسيطه في وجوده من التسلسله غير لازم لمحال ان يكون تركب
 علة من امرين قديم ومحدث ويكون الحادث منها شرطا لعدم تعدد وجوده في وجود
 الحادث المعلول من العلة القديمة والتسلسل جاز ان يكون عددا فيكون هو العلة
 الجامعة للحادث امر عدديا والجزء الآخر دايما الوجود فلا يقع امر من وجوده معا
 ولها ترتبت العلية والمعلول الى غير النهاية لان احد جرمي علة شيء واحد مستند
 الوجود فان كان ذلك الشيء معلولا فاستل الى علة غير معلولة والامر الحادث وان لم
 يقع احتياجه الى حوادث امر من حادثه اول فان تلك الحوادث البسيطة لها
 جملة موجودة بل كان حادث منها مستبوق حادث اخر سبقنا زمانا ساعلا متبع علم
 نتائجها ولا كذلك لو كانت علة الحادث من حيث هو حادث حادثه وبسيطه كما
 من وجب من هذا ان لا يكون شيء من الحوادث واحدا مستقلا بل لابد وان يكون فيه
 انشائية من وجه ما وان كانت ماهيته الاصلية واجدة والعلة الفاعلة شيء لا
 يجوز ان يكون قابله لما فعلته من الجهة التي كانت بها فاعله لاجبه الفعل غير جهة
 القول ولو كانا واحدا لكان كل فاعل بالاعلان فاعل وكل قابل بالاعلان فاعل نفس

الفعل والقول فلا بد في ذاته من حتمين لخصائصهما مثل ما مر في ان الواحد الحقيقي
لا يصدق عنه اسان والحيات حيث يصدق في موضع فلا يصح ان واحدا ابدا ولا في موضع
من المواضع لان اتحاد الاثنين محال والاصح ان الفعل متساوي وجودها وجود المفعول
اذ الفعل لها الوجود الاول والمفعول سائا والعلة لا يصدق في الوجود الى المفعول بل يكون
موجوده في انما او فعله اخرى والمفعول يصدق في الفعل والمفعول في انه لا يجب له وجود
واعا يجب له بالفعل فالي وجوب ذات الفعل بطرا لا متاول وذات المفعول وذات المفعول
فان انظر اليها موجودة فانا نلاحظ حقيقة الى الفعل والمفعول سائا بالعلة من حيث هي على
الجهتان التي يمكن ان يكون على من راده او معاد او امر مفعول او سائا الامر لا يصدق في ذاته
الجميع يجب واذا اسما الجميع اسما جميع الامرا او اسما البعض يصدق في مدام المرجح
دام المرجح فان كل ما لا يوقف على غير شي ما اذا وجد ذلك الشيء وجوده والا
يوقف على غيره وقد وضع انه ما يوقف على غيره هذا حلف وستمس العلة بالمتص
الى ما يكون مراد من المفعول والى ما لا يكون مراد من المفعول الذي هو الشيء بالفعل وهو المفعول
كصوره اكثر شي والذين هو به بالقوة وهو المادة كالحشب له وما ليس به منته اما
ما به المفعول اي انه الذي يفتقر الوجود وهو المفاعل كالفخار او ما لا يصدق المفعول وهو
العابيه كالحلوس عليه او ما فيه المفعول وهو الموضوع والفعل كالحطب لمساكنه او ما هو
خارج عن هذه الاصنام وهو الشرح كالا له في حال المانع وغير ذلك وبعض المفعول
قد يصدق في كل هذه او في عدة منها وبعضها لا يصدق الا في الفعل العاميه فقط كما
ستتضح وكل واحد من هذه الفعل قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون عاما وقد
يكون خاصا وقد يكون كليا وقد يكون جزئيا وقد يكون بالذات وقد يكون بالعرض وقد يكون
بالقوة وقد يكون بالفعل وسائا في انما عليه مع سائا في الاسباب ان العفوه على غيره
لغيره والاضمان مع الاسلاء عليه بعيدا لها والاضمان للذات على عامه والاضمان له على خاصه

وهو كل وهذا البتة جرى والطبيب يعالج على الذات والكاتب يعالج على الفعل
منه لا يستغنى عنه الصفا المانع او من ان الدعاء من الحايطة لستورته وشاير العدل
المعد جميع هذه على العرض والذات قبل شروعه في انما فعله له بالقوة وعدم سائا
له فعله له بالفعل والمفاعل لا يصدق في الوجود الا بعد خصه لانه لا يوجد الا وان يكون
شخصا ولا يصدق عنه الوجود الا اذا كان موجودا وبان السبب الى السبب اما ان
يكون دائما او اكبرا او سائا او اجليا والذات هي في السبب اليه على احد الوجهين
الاول هو انما هو الغايه الدائيه وعلى احد الاخر هو انما هو الغايه المتعاقبه فمن خرج الى السور
لا سائا شلعه مطلقا على غيره فاساع الفعل على انما هو وقطره بالتم اسائه والتم
انما هي انما هي ليدل على السبب الى من لا يعمل اسائه ما واما اذا انقست لاسائه لاسائه
والى لاسائه المكسفه كلها فلا توجد بالاضاق البتة والعلة العاميه هي على فاعليه
للعلة العاميه وليست فعله لوجود العلة العاميه والعلة العاميه على لوجودها
وليست على فاعليه العلة العاميه بل هي على لذاتها والعابيه بالمحيته ما هي ممكنه
في نفس المفاعل كمثل فاعل البت الاسكان به وفي الفعل واما الواقع في الاعيان
فالا اسكان به في الخارج فهو مفعول الفعل لانه اذا لا يوجد المبدء وجوده وليس
من شرط انما هو الرقيه فان الرقه لا يحصل وانما هي بل يعين الفعل الذي يختار من
اضال جابر اختيارها لكل واحد منها فاعليه خصه فان الغايه اللازم للفعل هي الضر
لا يصدق فاعل واعتبر الكاتب الماهر لو روى في كبر حرف حرف كان يصدق له الصار
بالعود والرائق المستقيم بالعضم والمبادر الى العمل عضوم غير مذكور ولا يروى وعابيه
فعل المفاعل بالاضمان لشي عرصا وهو اخص من الغايه المطلقة وكل من فعل لغيره هو
ما يصح له انما هو انما هو لاصالح ذاته بظاهر وان كان بحسب شي اخر ما كان صدو
ذلك الشيء عنه الى غيره ولا يصدق عنه منته لانه لا يوجد عند فاعله على شقيقه

الفعل

د

ب

ر

وان كان يحدوه عنه اذ لا يزال سكون حتى يبلغ ذات الفعل فاسأل لم يثبت كذا
فقال انفع فلان وارفع لم يثبت فخرج فلان فقال لان الارتفاع من ذات الفعل ولم يرفع
هو من ذات الفعل هو من مود اليه او من صفته وفيه السؤال واللام وفيه فان
حصل الجهر لكل شي في قول الشيخ هو المطلوب فانه مطلقا وعند من يقول ان
الاعمال بعد الفعل ان كان متوقفا على واحد فهو الخرافة بالحق والحق وان كان
مع مراح او طبقة فهو الصمد العزوي والسنن وحركة المرض وان كان محليا مع كذا
مستاسه داعية غير موجه الى روية فهو العادة وان كان الحدا سوتا محليا وروية
وبادى الى العاية فليس بحيث ملايد في هذه الاشياء كلها من سوق وعمل حتى انفسه
والناسم والياء نفع محلا ولا محلا عن جبل لزه او في حاله بلوله والتحليل شي
والشعور بلنه هو ذا محيل شي وقفا الشعور بالتحليل في الفكر شي فلا يكون العمل لعدم انقطاع
في الذكر **الفصل السابع**
في الجوهر والعرض واحاطا الكلية الذي قد اطلق عليه في هذا الكتاب هو الجوهر
ما عام بذاته والعرض ما عداه وقد سمي هبة واما في اصطلاح الجمهور فالجهر هو ما فيه
اذا وجدت في الايمان كان وجودها لا في موضع والعرض هو ما عداه اذا وجدت كذا
فوجودها انما هو في الموضع وهو بالموضع المحل المستقيم في قوامه فالحال فيه وان كان
في المحل هو ان كان شي لا يكون منه شأنا معه بالكلية ولا يصح سارعه عنه فالحال فيه وحصر
من المحل وعلى هذا انفس الجوهر يكون في محل وليس ذلك الجوهر صورة وتسمى على هبة
وماده فلو وضع والمادة واختلاف تحت المحل والصورة والعرض واختلاف تحت المحل فالحال
كذا هو في هذا هو لفظ مشترك بين معان مختلفة فان ذكرا شي في الزمان وفي المكان
وفي الحسب وفي الارادة وفي الحركة وكون المحل في كل واحد في الاجزاء والخاص في السلام
لش انطه في جميعها معنى واحد وان جمع ذلك الاشياء او الاستمال او الطورية

فيل

فكل من هذه له عدة سائر ايضا فالسبع والجامعة بالكلية وعدم جواز الاستمال في شرح
الكان في المحل هو قرنه عنهم منها المقصود لفظه في المستعمل فيه ولا في غير من
مثل كون اللونية في السواد والحيوانية في الانسان وقد سئل ان اسأل هذه لست بها
في الحقيقة بل هي كالأجرام وقد خرج عن جوهر مستقيم بل ليس له ورا الامة ما معه فان
قولنا اذا وجد كان لا في موضوع لا صدق الاعمالي بوجوده وابداعا على ما معه ودخل فيه
كلمات الجوهر المرستة في الذين فانما وان كانت في الحال في موضوع الامة بعدة عليها
انها اذا وجدت خارج الذين لم يكن وجودها في موضع على ان هذه في الحقيقة لا يستلها
من الذين الى الخارج بل الذي في الخارج عاكسا وليس من شرط المثال ان يكون محلا
من كل وجه والعرض وجوده في نفسه هو وجوده لحده وليس ان حصل له وجوده لحقه
وجوده في محله خلاف كون الشئ سلا في ذلكا فان كان في الفلك ليس من وجود
اذا ما منع من نومه الشمس كانه في غيره ولما كان العرض بالاصطلاحين لا من وجوده
الخصي الانما يحل فيه لم يكن اسأله عنه الى محل اخر ولا في وجوده منار قاله كيف كان
ولهذا قيل في تعريفه ولا يصح معارضة عنه وذلك لان الخارج في وجوده المختص بالعله
لا يمكن ان يصاح الى محله بمعه لان المهم لا يكون من حيث هو منهم موجودا في الخارج وما
لا يكون كذا لانه وجودا حارضا والعرض اذن لا صدق وجوده الا محله بعينه قبل
مبدله ذلك الوجود ولهذا منع ان يستل عنه ويخالف حاله في هذا المعنى حال استبا
الحس من جبرالي جبر لان اصاحه الى الجبر انما هو في صفة غير الوجود فانه محال في
عدم لا وجوده الى جبر من حيث طبيعة الجبر فلا يمنع ان يستل من جبر صفة الجبر لغير
لش ان الجبر الاول في صفة الجبر وهكذا اذا منع جبر الواحد مانع كان الواحد بالخص
من محله ذلك الترفع فضاجا الى احد اجزاء جبر ذلك النوع لاسيما ولذلك لم يستل
الجبر اخر والحاصل لما كانت في المحل ففي نفسها الاستعداد الى السبع فيه مع الاحتيا

بمعناها فلا يجوز ان يقوم بنفسها ولا ان ينقل فانما عند العقل تسبق الوجود والحركة
 في جوهر لا هذه فان الطبيعة الواحدة من حيث تلك الواحدة منها لا تحتاج الى حمل بان
 ويستحق عنه اخرى وذلك ظاهر ويجب ان يعلم ان الانتقال الذي يحكم استتباعه على الحركات
 انما هو الانتقال المستلزم لاستتباعها بالوجود او بالحركات او بالحوادث الكسبية او بالاعراض
 يجري هذه واما استتباعها بمعنى ان علة نظيرها نفس او لغيره في حمل نظيرها لذلك
 حمل غير ذلك الحمل فلا يستلزم من هذا الذي قد حمل ولم يحد بها انما على استتباعه ولا ان العقل
 او الحسية قد عدم فالتقدم اذ كانت العلة الفاعلة له ماقته هو سلفه على النظر له
 واما سلفه فاعلة فلم يقدم ولهذا اذا كان نظير حمل آخر وقام العرض بالعرض جاز وهو
 كما يستتبعه شرط الحتم وكذا الجلو في الحركة لئلا يدعى انها الى ما يقوم بالموصلة
 والعرض الحال في الحمل المستلزم فانه لا بد وان يستلزم بانقسامه لانه لا كل واحد من الامور
 المفروضة في الحمل انما يوجد فيها شيء من الخصال بل كل الخصال حال في ذلك الحمل ان كان
 شي فاما ان يكون الخصال تمامه حاصل في كل واحد من اقسامه الخصال فيكون العرض في اقسامه
 الحالة الواحد في كل من حمل واحد وهو اقل بالبداهة او يحصل كل من هذه في بعض
 من هذه وهو موجب الاستقام ويجوز قيام غير المعتمدين بالقسمة اذ لم يكن قيامه من
 حيث هو مستلزم لمرجئيه اخرى لا استقام فيها وذلك كقول النقطه في الخط فانها
 حمل فيه لا من حيث هو خط بل من حيث هو متناه وكذا اقل الخط في السطح والسطح في
 الجسم ولذا قيام الوجه الغير الحسية بالمفروض المستلزم فانها تعبر به من حيث هو
 مجرد وكذلك الجبهه المتناهية الوضع انما يحصل في الاخر بعد جبروتها حمله واحد والاول
 والسجل لذلك ايضا وليس هو جلو عرض واحد في مجال كبير انما هو جلو عرض واحد
 في حمل واحد مستلزم باعتبار غير اعتبار وحدته ولا شفع هذا وامثاله في الامور المتناهية
 التي لا تحصى طاقا في الايمان وتقسيم الجوهر الموجود بالحق المصطلح عليه في هذا الكتاب

منظرة

الحال

الوجه

اربعة اقسام والعرض المشتمل على اقسام الجوهر فحيث انه انما يجب وجوده لذاته وهو
 الواحد الوجودي ولا يكون لذلك وهو الكل الوجود لان ما ليس به واجب هو اما ان يكون
 متمم او لا ليس متمم يكون وجوده متمم ليس هو سلف الجوهر المتكامل كونه موجودا
 فهو اذن يمكن وكل يمكن فاما متمم وهو المتمم لاستتباعه الجوهر الفرد كما يستعمل
 واما غير متمم ويسمى بالروحاني والمازني والمازني له خلق بالحق من طريق
 الذي يراه والصرف فيه والاستكمال به وهو النفس والروح ان يكون له هذا
 السائق وهو العقل وما يكون الحقائق الواحد مستقرا الى العلاقة الحسية في بعض
 اقسامه مستتبعيا عنها في بعضها ممكن مستقرا بالاعتبار الاول ومقتلا بالاعتبار الثاني
 ويستحق صحة ذلك واما اقسام العرض فحيث انه انما ان يصور سائر لذاته اولا
 بصورة سائر لذاته فان صور سائر لذاته فاما ان ينقل دون القسبة الى غيره اولا
 بعقل دونها والذي بعقل دونها فاما ان يوجب لذاته المشاواه والفتاوى في الحوى
 او لا يوجب والذي يوجب ذلك لذاته هو الكم والذي لا يوجب هو الكيفية الذي
 لا يعقل دون القسبة الى غيره هو الامانة والذي لا يصور سائر لذاته هو الحركة
 واجتزاء لقطعة لذاته في الحتمية عن الزمان فاعلم لا يصور سائر بتسبب ان مقدار
 الحركة كما يستعمل واحدها في الكم الذي يكون كما بالعرض كالذي هو موجود
 في الكم بالروحية والاستقامة والخطية او انكم موجود فيه بالحدودات او هو
 حال في حمل الكم كالبياض او سعلق بما يعرض له الكم كما قال الفقيه ابن سينا
 ونحو ما هي متبذرة كون المعنى عليه لذلك في البدء اولى العدة وعلو
 من واحد كما بالذات وما لغيره كما كان انما لونه كما بالذات فظاهر واما ان
 كما بالعرض فلعلمكم بالحركة المتعلقة بالمتناهية وعلى اصطلاح الجمهور في معنى الجوهر
 والعرض غير هذا القسمة لان الواجب الوجود ليس جوهر على مستلزم ما سبق في المصون

3

المقومة المحل فيه وكذا المادة التي هي محلها جوهران على ذلك الاعتبار ووجهه
 يستقيم الجوهر عندهم انه اما حتم او احواد او غير ذلك والعينان الاولتان
 سمونها بالمادى والعين الثالث بالمعادى والروحاني ويستوفى الاول الى
 المادة والى ما فيها والى ما تقوم بهما والاول هو الجبريل والثاني هو الصورة
 وهما جبر الحتم والثالث هو الحتم واما المعادى فاما ان يحذف في الماديات على
 الوجه الذي سبق وهو نفس الحذف فيها لذلك وهو ان يترك ويستوفى العرف
 على الاطلاق منسدا ويجب ان يعلم ان العلم اما ان يكون من غير حتم او مطلق
 على حد مستعمل وهو المتصل والامتن وهو المنفصل والمنفصل ان كان قاربا الى
 صفة ما هو المقادار والافعال والافعال هو المبدأ والاول يتوقف الوضع
 دون الاخرى والاول يتوقف بانه غير قادر الذات دون المقتضى وان الكيف
 اما ان يكون مختصا بالمكان كالنوع مع ذاته ووجهه او غير مختص بها وغير المختص اما
 ان يكون من حيث هو استعداد لامر اما اوله من حيث هو لذلك والمختص
 فيه استعداد هو القوة واللاقوه كاللحاحية والصلابة وما سألها
 والذي لا يصرفه انه استعداد هو القوة واللاقوه في الحواس الخمس والافعال
 كجوهرها الجوهر ووجهه الجبل او غير محسوس احداهما كوجهه المصاحف وعصبه الجسيم
 ومع الاولين كونها لا يصبر فيها انما كمال جوهر خلاف الثالث والرابع والافعال
 والخرق اسما لا يلق بها ان يوزن هذه الموضع وهذا الذي ذكره هو مستقيم
 حاصر جميع الموجودات الخارجيه على جميع المعنويات الذاتية ومن هنا ان
 شأ الله تعالى وبوصفه سبحانه اشرف في الكلام في كل احد من هذه الاشياء
 مستدما ما فيها واحدها وهو انقسام الامراض وجودها واعداها ما فيها الى
 الاشرف والاشرف والاقوى فالاقوى من الموجودات الجوهرية فادكر بعد الامراض

الاجسام

الاجسام ثم النفوس ثم العقول ثم اجتم الارباب بالكلام في حال العن المطلق الصيغ
 الواجب الوجود على وجهه وغير ما كانه
الباب الثالث في انقسام الامراض وجوديه والاعتباريه
الفصل الاول في المادى والاعداد التي تعينها جميعا كونها كمية قاربه الى
 انقسام المقادير بلغة خط وتسطيح وبعين تام وتسمى حتميا علميا فالخط هو طول و
 دون اعتبار عرض وعمق والتسطيح هو طول وعرض فحتم دون اعتبار عمق والبعد
 الباعث هو الطول والعرض والعرض والعرض من هذه المقادير ومن الحتم الطولي ان كل
 واحد منها قد يبدل على حتم واحد مع ان ذلك الحتم حاله لم يبدل والمبدل
 غير ما ليس تبدل الا ترى ان قطعه من الشئ مثلا اذا اسكبت ما شكل مختلفه
 شئ براد او لها مارح وتغير اخرى وكذا عرضها وتغيرها مع ان حتمها هو في
 جميع الاحوال فكل من الخط والتسطيح والعمق عرض في الحتم فجوهرها وهو البعد العام
 هو عرضها ايضا او لا تقوم جوهرها مع عرضها لا تقوم لها عرضها وليس لشي من هذه
 الاستعدادات وجود في الاعيان على الاستقلال اما الخط فلا له لو وجد عينا كما
 ما لا ياتي منه حتمه التسطيح عرضا ملاقي للجوهر الاخرى فحتم في العرض والتسطيح لو وجد
 لذلك كان الملاقي منه كجوه الحتم غير الملاقي منه للجوهر الاخرى فحتم في العرض والبعد
 العام لو قام مسته دون ماده فكان هو الحتم الذي يستحق انشاءه وخر اذا احسنا
 الجوهر من غير ان يلفظ الى شيء من المواد كان ذلك بعدا اما هو الحتم العقلي واد احسنا
 منهاها فقد حتمنا سطحي فاذا كان حتمنا سطحي من غير ان يلفظ الى شيء مما سارده
 في المواد من اللون والصوت كان ذلك سطحا علميا وعلى هذا صحت الخط العقلي والبعد
 العام يمكن ان يوجد لاشطش وكل ان يوجد لاشطش واما السطح والخط والعلمي
 فلا يملك احدهما لاشطش لاشطش بل كالا حصران في نفس الامر على الاستقلال فكذلك اني

اش

ن

هـ

ر

واحدة فالسرعة والطية اشتراك في الابداء والانهامعاً والمساواة في المسافة والموتطة
شريك البطية في المسافة ولم يشارك السرعة بها بل في السرعة حافة البطية الموت
في المسافة وشريك البطية في شئ حالته به الموتطة وذلك الشئ ليس هو الحول ولا
المحول ولا الحركة ولا ما يتعلق بها من المسافة والسرعة والبطول لا يحول كل واحد من
الآخر والمحول غير المحول الآخر وحركته غير حركه الآخر ولا متعلقة بها وبها نسبة مساوية
والنقص بها وهي ماضية وما اليه ويستزل النقص في شئ منها وهو المدة والزمان واستزل
الزلا في قطعته من واسان في الكل هذه المدة والزمان او ذلك المحوطة بالدهر ولا
تساوي حركها كلها كما في سائر المقدرات فان السرعة لا يمكن ان يحول في تلك
المدة تلك السرعة اكثر من الدور من ولا يقل والبطية في المدة المفروضة يمكن ان يحول
مثل حركها ولا اكثر وانته الزمان طاهر بهذا الغيبة لكل ماهية حضية وما نسبته
على اتمته وماهية اضاف ان القليلة التي لا تتجمع مع العديدة وهي السائمة على وجود
الحادث ليست نفس العدم فان العدم قد يكون بعد كل ما هو فعل ولا في ذات الفعل
فانه قد يكون فعل ومع وبعد في شئ اخر لا زال فيه محدد وصرم على الاتصال فهو
متصل في ذاته غير قار الذات فانا لو فرضنا متحركاً قطع مسافة تكون حدوده عدد
سابع استطاع حركه فكوننا سدا حركه كل هذا الحادث ويكون سدا الحركه وعدد
الحادث مولات وبعديات شصيره ويخزده مسافة ليجزا المسافة والحركه
فكون هذه المولات والبعديات متصلة اسال المسافة والحركه فالتشابه الذي
هو غير تار الذات السابق على الحادث المتصل اتصال القادر هو الزمان وليس
له مفهوم غير اتصال الامتصا والتمدد واذا لم يفرض الدهر في هذه الاتصال تجزياً
بالفعل لا تقدم فيه ولا تأخر ولا جزا المفروضة فيه لا تعرض لها تقدم وتأخر بل تصور
عدم استغزارها المستلزم لتصور تقدم ولاحر هو حقيقته الزمان فالقديم والتأخر

المطوط والختم من الشطوح وهذا هو معنى ترك الختم من الجواهر الاقراة وتستعمل
ذلك واستانه وكل نوع من انواع العبد له وجه ما باعتبارها كون له لو انهم حواس
مثل الوجوه والفردية والمطوية والاصية وغير ذلك مما يستعمل عليه علم الارباب
وهذه الحواس خمسة للزوال وله اسرار كرم وحسوسه تلك الحواس هي بوضعه التي
هو بها ما هو فليس العدد مما لا حقيقته له مطلقاً فكيف يكون لما لا حقيقته له لا في الخارج
ولا في الدهر حواس ولو انهم واستلزمات تحجب قد اقردها علم ومع منه دواعي فبوصفا
له حقيقته في الاختصار الدهري وان لم يكن له حقيقته رايته في الوجود الخارجي كما سبق
كل نوع من انواع العدد فاما مفهوم بالوحدات التي يبلغ ثقلها ذلك النوع فيكون كل
واحد من تلك الوحدات من من ماهيته فاما الاعداد التي هي في حقيقته فليست بمفهوم له مالا
العدد ليس بمفهوم بالمختصين فانه ليس بمفهوم بذلك اولى من مفهومها لثبته وانما
او سبحانه وله الوفاية واسن ولو كان احد هذه مفوماً لها لكان كذا في مفهومها وكر
الحال ان يكون للشئ امور كل واحد منها كان في مفهومه فكون العشر من تسعة وواحد
او من نوعين من العدد انما هو من خواصها ولو انهما المطا وجه من ماهيتها فاذا افترض
بانهما عدد مركب من عدد كذا وعدد كذا فهو رسم ونسبة لاجل وحال النوع من العدد
في وحدته باعتبار وكبره باعتبار آخر كمال المقدار في وحدته من جهة الاتصال وكبره
في جهة الاخر التي فيه بالقوة

الفصل الثاني

في الحكمة غير الدار وفي الزمان ادا فرضنا عليه احتكام متخولة على بلده سادات
مما دلالات كتاب منشأ ويعدو كما بلده انخاص الى جهات مختلفة واجداها اشرف
والاخرى ابطا والثالثة متوسطه بينهما واسدات بالحوكة معاً محرك السرعة مثلاً
دورين والبطية فجود واحدة واسمها معاً والمتوسطه لدى من الحركه قبلها وادورين حركه

اختلافه لذاته ولحقان غيره بسببه وذلك الغير هو كل ماله حقيقة غير عدم الاستمرار
فانما عدم الاستمرار كالحركة وغيرهما فلا يحتاج ان يقول اليوم متناهي عن المتناهي لان متناهي
منه وبينهما يستعمل كل معنى هذا التناهي خلاف عدم الوجود ونفيها ولو كان ما ذكرناه
تصريحا جديا او سمي الزمان كان قد اشهد الزمان في حد نفسه فانه لا يصح تصور الحسية
والفكرية والبعديّة الا مع تصور الزمان فلا يتصور ان في تعريفه وكذا الحركة المركبة والخطية
المذكورة في التسمية المذكورة ولا لا يكلل احدهما في تعريفه لان التسمية في التي يتقطع
مسافة الطول في زمان مساوي لوقت تقطع مسافته متساوية في زمان اقصر الطول
على الخلاف من ذلك فان زمانا اقصر في تعريفهما بل ما جعل في تعريفهما معنى في الحركات
على حقيقته الزمان والاعتبار والبعديّة اذا اخذنا من حيث يتعارف في زمان محتمل كان
حكما حكم غيرها فيكون قبله وبعده به اخرى يعتبر بها الزمن به ولا يتقطع ذلك الا
بانتظام الاعتبار الذهني وهما اصحاحان يجب وجودهما في العقل معا فلا يلزم
لذلك وهما من الامور الاعتبارية لا الخارجية والاختصاص زمان دون زمان لا يخرج
لنقلها في جميع الامتداد واذا قد ثبت ان قبل لا قد يكون ابعده من قبل واكثر منه
فالقبليات لها متعارف وهو غير ثابت كما عرفت فلا يكون مقدرا للحركة او حصة وجود
ساعاتها فهو مقدار حسي لا تصور ساعاتها وهي الحركة فهاهنا الزمان انه مقدار الحركة
لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم والناظر الذي لا يهتدي وان لم يعلم من باخبر كالحركة
اذا ادى الى حركات ما يحسن تقديره ان اراها قد طالت وذلك الثالث هو الزمان
ويعلم انه مقدار حركته بما يرى من تفاوت وعدم الثبات والافضل السليمة بمعنى هذا
في انشأ الزمان وسان ما به من مع ما من الشبهات السابقة وقد عرفت ان الزمان
اعتبارا تقدم والناظر والاعتبار والبعديّة في الامور الموجودة والقدرة في
الوجود ويعبر بالقسمة والاعتبار بالقسمة الى الان والوجود الداعي والزمان الذي هو الوجود

الآن

فالاقرب من احوال الماضي اليه بعد والابعد قبل والمستقبل خلاف هذا ولا يبدأ
زمانا للزمان والآن كان له قبل لا يصح مع عدمه وليس ذلك اصل في عدمه والآن
ما نت جمع معه لما مر وهو ايضا قبله زمانه فيكون قبل جمع الزمان زمان وهو محال
ويعرف من هذا حين لا يقطع زمانا له اذ لم يكن ان يكون له بعد وبعده ليس بعده اذ
قد يكون لعدم قبل ولا في ما نت كما سبق فلو لم يكن من بعد جمع الزمان من عند لا يقطع
ما عرفت انه قد انقطع هذا خلاف ولا يلزم من هذا ان الزمان واحدا لذاته انما كان
يلزم ذلك لو لم يكن من فرض عدمه الحال في كان اما اذا الزمان الحال من فرض عدمه قبل
سواء او بعد عدمه لا يقطع لم يلزم وجوب بذاته والان في الزمان في النقطة في الخط
وهو طرف وهو من الماضي والمستقبل في مستقبل اخر الزمان بعضها بعض واذا لم يكن
للزمان طرف فلا وجود لهذا الان لا في الفرض وكان النقطة ليست مقومة للخط
كذلك الان ليس مقوما للزمان ويستحق ذلك فيما بعد فهو عرض حال في الزمان هو
حد مشترك بين الماضي ومستقبله والمستقبله والمستقبله مستقبلا بل هو معدوم في
المستقبل والمستقبل معدوم في الماضي وكلها معدوم في الان وليست المسافة وحد
في السبب في التقدم والناظر الذي في الزمان والاما كانت المسافة الواحدة مع فيها
حركة معدومة وما خالفه بالناظر بل في المسافة مدخل ما في ذلك وهو ظاهر وقد عرفت ان الزمان
الاحراز السنين والشهور والايام والساعات وغير ذلك واهل الزمان قد اجمعت على
حركات الزمان المطلق ولا تقدم من معروض من الزمان على حركاته عند زمانا بل
معدوم عليه بالطبع والناظر بينهما شرط معد لا لا بل يستعمل في الحركات هي حسب
حدود الحاديات والحركة حادثه وكل حادث له علة حدوث من الحركات والحركة لذلك
تقدم حركتها على حركاتها لا زمانا في وليس بعض احوالها اول بالعلية من بعض حركات
ما هيها بل لا يوجب حركتها من فاعل حركتها وقابل هو احوال المسافة وتغير المصادر

ها

ن

بالعدم الطبيعي بسبب التعامل ومن آخر من المشافهة والوصول الى ذلك الموضع استند
 المشافهة والخلاف وسببه ما هو في الزمان للزمان غير سببه شئ من زمان في زمان
 واحد لا الاول بمعنى نفسه وادنى شئ غير الزمان الى زمان من شئ ذلك الشئ الاخرى
 حتى يتبين من كان في مقتوب اليه واحد بالعدد هو زمان ما وكان مقدار الحركة
 الزمان لذلك عند الزمان الحركة كما يدل المثال على الكل بانه والمكمل على الكل
 اخرى ولذا المشافهة على الحركة والحركة على المشافهة وكل في عين الزمان حركه واحد
 ولا في حركه بل الحركة التي لا بد لها ولا نهاية تكون حافطه له وكان ان المقدار الموجود
 في جسم معدوم ومعدوم ما حاد به وسواء كمتنا ومنطقه لذلك مقدار الحركة الواحد
 وهي الحركه التي يتعد بها الزمان تتدرج سائر الحركات وكما لا يشعب ان يكون في ذلك الحركه
 في المشطه مساعدا بالعدد والمقدور لذلك هذا المقدار وكفي في تدريج سائر الحركات ان
 يكون مقدارا للحركه واحد ويكون الزمان غير قادر ان يكون شئ منه خلافا وكل ما هو
 على الزمان ثمة كانت اوضاعه فلا يكون في الزمان ولا معه الجسم الا في اليوم حيث يمتد
 اليوم هذه الاشياء الى الزمان وادنى اصل الشكوك في الزمان او معدومه فهو يجوز ان
 انه لو كان لسائر الحركات مكان مقداره حركه كذا والحتم اذ اصل في الزمان فانما هو من جهة
 حركه ونسبه الزمان الى الحركات فنسبه الفروع الى المذروعات وكونه مقدارا للحركه
 ليس امر يابى على الحركة في الاحيان قائم بها انما هو زائد على اعتبار الدهن من حيث
 لاحظ الدهن لكون الحركات مشاركه في كونها حركه ومختلفه في معانيها التي هي اوضاعها
 وكان المعادير الفروع الذات تشاك في المقدار ورا د بعضها على بعض ولم يلزم من
 ذلك ان يرد بعض المقادير على بعض امورا المقدار هكذا الحال في الزمان فانما شئ
 الى الحركه ولا سبب الى الزمان شئ بانه حاصل فيه الا اذا كان ذلك الشئ من الاشياء التي فيها
 عدم واختار ما مضى ومستقبل وابتدا وانها وذلك هو الحركة او ذوالحركة فان كل امر

زمانى

زمانى فله حتى يصح عليه الاشتغال في ساه وما هو خارج عن هذا فانه يوجد مع الزمان
 لانه وهذه المعية ان كانت تناسبات الى زمانيات فهو الدهر وان كانت تناسبات
 الى زمانيات فاجز ما تنسب به السعيد وهذا الكون اعني كونه الساب مع غير الذات الساب
 مع الذات ما كان كون الزمانيات في الزمان صلب المعية كما كانت في الامور السابته ولا تنق
 في الدهر ولا في الشرط المتداد والا لكان مقدرا للحركه كعقول الدهر والدهر كعقول
 السعيد فانه لو لا ذلك ولم ينسب على الاحتسام الى ابدانها ما وجب الاحتسام فصلان
 حركتها ولو لا ذلك الزمان الى مقدار الزمان لم يخلق الزمان ودوام الوجود في الماضي هو
 الازل ودوام المستقبل هو الابد والذوالم الحلق مع الدهر والسعيد هـ

الفصل الثاني

فما لا يغيره من الكيفيات انه كمال جوهر وهو ما يحصى بالكميات منها وبانصافه انه
 استعداد بحسب اما الكميات الحقيقه بالكميات هي التي لا تصور عروضا شئها الا
 بواسطة كنهه ويدخل فيها ما يكون لذلك كله والاستقامه والاعتدال وبعض اجزاء كالمعلم
 المركبه من اوزن وسكل وهي لذلك لما فيها من الشكل نقطه ونسبته هذا النوع الى ما يكون ممصفا
 بالديه المتصله دال ما يكون ممصفا بالديه المنفصله والمختص بالمتصله اما شكل
 واحد او عير وذلك الغير امام مركب مع الشكل كالمعلمه او عير مركبه كالاستقامه
 والذين يحصى بالكميات المنفصله هي والوجه والعمود ومعنى الاستقامه في
 الخط كونه عمت اذا اخرج عليه خط كائ في سمت واحد اي لا يكون بعضها
 ارفع وبعضها اخفض وقد يعبر عن الخط المستقيم بانه الذي ينطبق اجزاه بعضها
 على بعض على جميع الاوضاع بخلاف المثنى فانه ربما انطبق قوسا واذا اجعل
 مقعر احدهما الى المحدث الاخرى اما على غير هذا الوجه فلا ينطبق وقد يقال
 هو انقصر خط يصل من خطين وهو الذي اذا اتب بها ابتاه وقبل لا يتغير وضعه

م
ل

هذا هو الشكل الذي
يكون له في كل واحد من
الاشكال الثلاثة

اوله الذي يمتد في خط مستقيم واستواء السطح هو كون الخط المستقيم في جميع
الجهات مستقيمة واستواء السطح المستوي هو ان خط به خط مستقيم في جميع
داخله نقطة تساوي جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه وكذا الجسم هو ان خط
به سطح مستدير ياتي ان يترص في داخله نقطة يكون كل الخطوط المستقيمة الخارجة اليه
منها متساوية ونحوها الدائر من ثلثها ثبات احد طرفي الخط المستقيم مع ادران الطرف
الآخر الى ان يعود الى وضعه الاول والنقطة الثالثة هي مركز الدائر والخط الخارج من
المحيط الى المحيط هو قطرهما والذرية بصور من ثلثها ثبات قطر الدائر مع ادران نصفها الى
ان يعود الى وضعه الاول والخط الذي يمر بمركز الدائر من محيطها الى محيطها هو قطر الدائر
واذا انزلنا حركه الدائر مع ثبات قطرها من اطرافها نزلنا القطر بجوهرها وظهرت في طبقاتها
والدائر التي يمدحها من قطري الكفة من واحد من نقطته الذرية والمخروطة في الشكل
تصورها من كونها صوم خطا قائما في الشمال خارجا من الدائر غير مائل الى الجانبين
الجوانب مع اننا نصل من محيط الدائر خطين الى طرفي الخط القائم حتى يحد ملتقا
ثبات الخط القائم مع ادران القلب واسطواني الشكل بصورهما من حجم قطر جانبي في
الثلث خارجي ادمها من مركز الدائر والاخر محيطها مع كونها يصل من كل واحد من
طرفيها خط مستقيم حتى يحد سطح وصوم ثبات الخط الخارج من الدائر مع ادران هذا
السطح الى ان يعود الى وضعه الاول والشكل ليس نفس صد الجسم او صد وجه بل هو صفة
تتمم الجسم المحدود من حيث هو محدود وهو حاصل في جميع ذلك المحدود وان كان في مركز
الحد ومشرقا به والمست الدائر في الخط ولا الدائر في السطح وان كانت الدائر لا في الا
بانتهان خط والذرية لانه لا يمتد في سطح ولو كانت الدائر في الحدود الخط المستقيم
او ثلثها ولو كانت الدائر في السطح فكان لما اعتبر اعتب ما لا جانب الجوهري في وسطها
فثبت ما يلي الامر الخارج فالحق ان الدائر جسم لا سطح والدائر سطح لا محيط والامر به

هذا هو الشكل الذي
يكون له في كل واحد من
الاشكال الثلاثة

حاصل

حاصل الحداد من حيث هو ذو حد اكبر من واحد من حيث هو حد مشترك والمطلقة
شكل من حيث انه في جسم طبيعي او صناعي محصورا بما يحيط به من احواله حصل من اجتماع
الذات والشكل واعصارها بوصف الشخص بالحق والقيح وما يتعلق من الكميات بالكم
المحصل فوصفه علم الانطاطقي وهو غير مناسب لعرض هذا الكتاب وقد اهلنا في
كبر ما يتعلق بالكم المحصل البعض منه لهذا السبب والبعض لوصفه كالعرض والشيء
واشياءها وما عرضة منها من الكميات فهو ايات العرض والمقصود من ذكره بالذات
انما هو الكميات المتعلقة به لا افتقار ما عرضها به اليه واما الكميات المستندة اليها
فهو لقبول امر ما يتصور له او يتصور وهو من طبعه كالمراضية واللين وتسمى الاخرى منها
تعتبر للمقايمة ويظهر الانتقال كالمصاحبة والصلابة وذلك هو الوجه الذي بها حار الجسم
لا يصل المرض ويتأين من الانتفاخ لانه لا يمرض ولا يفسد وليس القوي وصل اقسامه من
اعنى القوي واللاقي لونها استعدادا وتصور في العنق القياش ليل كلال وهي دار
كاتب في اشياء كلال فليس المتغير هنا كالكاتب بل كونه استعدادا لئلا يغيرها ولا يمراد
الكاتب هنا ما يكون فضله للشي او ملائما له بل معناه لونه به استعداده ما لا يغيره
وهذا النوع من الكميات كثر من الكمالات المحسوسة وغير المحسوسة لانه اعتبار كالكاتب
بل اعتبار اعدادها كالكاتب اخر وقوى الانفعال قد يكون موصورا به موصورا في واحد لقوى
الذات على قول الخلة دون الشكون وقد يكون الكون موصورا شيئا بمد على واحد هو الجوهري
على الخلة والشكون ولكن باعتبار من كاشق وقد يكون العاقل مائلا للشي دون جنس لقوى
قول الما للشكل وقد يكون مائلا وصافيا مع القول الخلة والقوى الشديدة اذا استند
بامها يستند لئلا يها عن الما وكل ما ترص من حيث تارة عن موصور به والقوى
قد يكون حيث اي جسم يعق صادفها في القوي بعدة وقد يكون حيث تستقيم في ثباتها الى
اي واحد كان من الاشخاص لانها اذا صادفت واحدا من الجمل هو اول ما يترص في القوي

حاصل

اذا احدثت محضه شئ واحد شئت معها في الغرض او في الامكان فادفع ذلك
 الشخص بطلت القوة عليه لان القوة بطلت من جهة ما بل عن كونها قوة على ذلك الشخص
 حيث هو ذلك المعنى وان كانت ماقته في نفسها هـ

الفصل الرابع في الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة المحسوسة من
 الكيفيات المحسوسة الظاهرة عن طريق الحس او اللمس او الذاكر من الحسوسات التي لها
 احوال البنية على مفهوم اسم معها وتسمى كل حصة استقامت الحواس التي يحس بها الى
 حصة استقامت القسم الاول الحواس واذكر منها اثني عشر وهي الحواس في البرودة
 والحرارة واليبوسة والرطوبه والكافه والقزوه والحاشه والحافه والبله والصل
 والخفه والحرارة من حيثها من الحركات وهي المشاكلا لهما عند السهل المصعد
 بواسطة الشخص فيما ترك من استقامت حافته في اللطاف والكافه والطفه اهل الحسوس
 انحرار كالحس الذي هو اسرع مولا للبله لما الذي هو اسرع مولا له من الاصل فاذا
 عملت الحواس في المركب نادر الاصل لما الى السعد قبل مساهرة الابطا والاطا دون
 العاصي مسروق الاستقامت المطلقة الطابع التي تحصل منها المركب ثم حصل منها عند
 معرفت تلك الاعراض اختراع المشاكلا تسمى طابعها اذا لم تكن بتأثير المركب في هذه
 الاتهام اما اذا كان لها سدا وكان اللطف والكسف حرس من الامتثال عند
 حديث لقوة الحرارة حركة دوريه كما في الذهب فان اللطف اذا مال الى السعد حده
 الكسف الى السفل فاستدارت حركتها فان كان مع شدة الاتهام اللطف فاما اذا
 سعد بالكلية واسمى الكسف والاربع النار في تسيله ارم على السفل هذا
 وان لم يزل حده لم يتدر على تسيله هذا كله اذا لم تقترن بالمركب صور مشع من شئ من ذلك
 او بعض خلافه وذلك الخوف على ان ينساب الحرارة الاستنشاء والحرارة وخافوا النار
 اذا كان القابل لشئ من ذلك فاعلا للحرارة اذا لم يكن فاعلا فلا والبرودة ليست عدم الحرارة

نحو

لأنها محسوسة بالذات ولا شئ من عدم ذلك بل القابل منها مقابل المضاد وتأثيرها
 على خلاف تأثير متا لها والطره في الكيفية التي بها يكون الحس سهل الشكل بشكل
 الحادى سهل القول له واليبوسة هي الكيفية التي بها يصير الجسم قابلا لذلك الشكل
 وتركه عشر والطفه رقة القوام والكافه عطشه والبرودة هي متوله بقول الحس
 للسكل ما يسهل اريد مع عشر من رقة اذا قصد من رقة امتد متصلا بالحاشه
 هي كونه بحيث تسهل معرفته وحس شكله والحافه هو الحاله التي الحس يسبب كونه لا
 بعض طبعه نوعه الرطوبه ولا هو ملاصق الذي رطوبه والبله هي الحاله التي الحس يسبب
 انه مع كونه غير مقص للطره هو ملاصق الحس رطب والنقل هو ما يحل به الحس الى
 حده النقل موجه البرودة والخفه ما يحل به الى حده العلو ونوحه الحرارة وكلاهما
 يعرفان بغيره بما حونا ان صعود الحس يستدشد حركته وضعفها وان نزوله
 يستدشد وضعف حسب حال مدونه في الشدة والضعف ولولا ان الحرارة خفي السعد
 والطره بعض خلافه لما كان الامر كذلك والقسم الثاني من الكيفيات المحسوسة هو
 المذركات والذي حرره من حيثها شدة وهي المراء والحرارة واليبوسة والعفوصه
 والخفوه والنفس والبرودة والحلا والنهاه وربما كان لشئ طعم في نفسه لكنه شدة
 كانه لا يحصل منه شئ يحاط اللسان حتى يدركه ثم اذا احتيل في لطيف اجراء احسن منه
 طعم كما في الحديد والخاس وقد منع طعمان في حسم واحد كالمران والنفس في الحسوس يسمى
 ساعه وكلاهما والمران في السجده وشئ زخوته وربما اختبر من الكيفية الطميد والباير
 الحس امر واحد لا يميز في الحس كالطعم والفرق مع الاحسان فانه قد حصل منها امر واحد او لا
 مع الاحسان وقد موحى من حوصه وكالطعم مع الكيف اللدن ربما اوجبا عفو حده وربما
 كان ذلك هو السبب لكثير ما عسى من الطعام او من حله اسبابه ولم اجد وجه حصر الطعم
 في عدد لا في نفس الامر ولا حسب ما يمكن في حق البشر الا ساقى به والقسم الثالث

م

الا

المستويات وليس لها اسما مخصوصه الا من جهة الموافقة والمخالفة ما في مثال رابعه
 طبعه او منتهى وحده ذلك باختلاف احوال الذين يسمون بها فانها لو لم يكن لها
 كون محال لا يورث من جهة ما يصفون بها كما يقال ولعله طبعه او منتهى ولا يعرف له وجه
 حصر والتميز السواء المستويات وهي الاصوات والحروف والشيء الذي يحد ههنا
 لها هو مجموع الحيز السبيل الربط كالماء والماء ليس المراد من التجميع حركة استاثير من الماء
 هو واحد بعينه بل هو الفرق او الفرق بينه وبين الماء اما الفرق فانه يخرج الماء والماء الى ان
 يتكسر في المشقة التي تشكلها المادع الى حيزها بعينه شديدا وكذا القلح ويطر منها احد البتات
 المباد منها للشكل والفرق الواجب هناك وسوق اقتباسا بالصوت يحد جزيئاته وان
 طار ان لا يكون شلها مطلقا على وصول الهواء المائل له الى الصياح لانه على من جانبها الى
 جانب عند هبوب الرياح ومن احد انبويه طوله ووضع احد طرفيها على عمود طرفها
 الاخر على صياح السنان وكلما فيها صوت عال سمعه ذلك الانسان فوق الحاضرين واذا
 راعا انما من البعد ضرب بالفارس على الحشبة او انما انضرب على شراع الصوت وليس
 الصوت من العرج او القلح لانهما في بعضهما مختلفان مع انهما في الصوت دون الخاصه الى
 عقل بل اذ فرج اوان لها مدخله فم انهما يدركان بالبر وغير وهو لا يدرك بالاسمع
 وايضا فانه من بعد موافقتهما وليس يحق عليهما من هذه الحروف انه غير الحركة والفرق ويكون
 الصوت امر الفصل الذي الصياح لما اذا سمعناه عرفنا جهته وان من قريب او بعيد والسمع
 لان انصار الصوت او الاستدلال بهما به وخصائفه على قومه وبعده فاداه حجاب في منه
 طوارق الاذن واما الصدا فانه يحصل من انكسار الهواء المتجمع من تصادم عال حصل احاطة به
 فيه مظهرات الحروف ان كانت فيه حاصلة ولا بعد ان يكون صوت صدا امدك صادم لل
 في البوت جوز ان لا تنفع الشعور بالانكسار اقرب المسافة فالهش يتفاوت زمان في الصوت
 ويكسبه ولهذا يكون صوت الممتنع في البيت اعمى مما في الصياح والمجب للصدا ان كان ذا

ملائمة

ملائمة حيث الصدا ربما ما لمعاصير الانكسار معاقف الاندفاع والهوا ان كان يسكن
 بمناطق الحروف فليس ذلك من حيث هو هو مطلقا ولف كان فان الهواء لا يخط السلك
 وهو شريح الانسيام والشوش مادي في سبيل بل ان كان تشكل بمقابلها فانما ذلك لشدة
 طبع عناصره حنط تلك المطبوعات فان لم يكن ذلك لم يكن تشكلا لاسلام المفاخر ولا يكون
 بسلكه مما شرط في حدوث حرف او صوت ومن الجواب ان لا يكون تخرج السنان ولا يوسطه
 شلها في حصول الصوت والحرف على كل حال بل على وجه مخصوص كمال علق السنان الذي
 على الوجه الذي هي عليه الا ان كان لا يكون شلها على وجه آخر او وجه آخر في غير
 ايضا ان يحصل بعض الاصوات بعلة وبعضها بعلة اخرى لما عرف ان الواحد للفرق
 جاز ان يكون له حال بخله والحرف هي عارضه للصوت تميز بها عن صوت اخر شل
 في الحدة والتميز غير في التجميع والحروف اما صوتته فهي التي لا يلبس الانكسار بها واما
 صامتته وهي ما عداها وقد يكون في هذه مالا يمكن تحديده كالبا والنا والطا والدال
 ونسبه عرضها للصوت نسبة عرض النقطه للخط اذ لا يحق الا في اول زمان
 ارسال العن ان اخر زمان حصره وحصر الحروف في عدد في ستر الامراض والوحدا
 مما لم احد شيئا الى وجهه والتميز الحساسات المبهرات وهي الالوان والاضواء اما
 الالوان فتعذر على حصرها في عدد والتواء والنا من منها هما ضدان في غاية الباعد
 ولا بعد ان يكون كل ما عداها او بعض ما عداها من الالوان من تركيبتها على وجه
 ولا شل ان التواء والياض والجرع والصفرة والخصرة اذا حجب جدران ملطت
 فانه يظهر منها بحسب اصناف متاثيرات الحاصلات الوان بخله في الحمل ان يكون سار
 حاصلا على هذا الوجه او يكون كل واحد منها او بعضها الوان مفردة في الحفنة كالمند
 الحسن فقط ومن الجواب ان يكون الالوان غير متناهية في نفس الامر وان لم يعتبر كون
 اتصالها الشدة والضعف اتصالا نوعا اما اذا اعتبرناه كذلك فالامر ظاهر لكل

ر

هـ

ها

حاز مع ذلك ان يحصل منها الاشياء ومن الالوان ما هي مشرقة قسمة من طيف الضوء
 فالاجزاء هي والغير وزجيج والفضة الماصعة والخرق الصافي ومنها ما هي مظلمة كالفضة
 والكبريت والاصفر والاسود واسفلها واشبهها واشبهها البصر عن اللون ان لم يكن مانع ارضاءه
 داخل في مفهوم اللون مقبولا له فلا حصول لشي من الالوان في الظلمة لان في الظلمة لا راحة
 وليس ذلك لان الهواء المظلم عائق عن انصارها اذ ليس فيه لينة عاتقة عن الانصار والار
 لما كان من قديم في عالم مظلم وفي حارجه حتم مستدير يرى ذلك المظلم فهو اذن لعدم حصوله
 في الظلمة ان احد على ذلك السبق واما اذا لم يحد ذلك الاستعمال فهو ما له حرام من
 مفهومه فلا يلزم من ذلك اكثر من ان الضوء شرط في صحة لونه من غير ان ينفصل في نفسه
 بل ولا يلزم منه ايضا ان يكون الضوء شرط على الاعلاق بل جائز ان يكون ذلك على كل ما
 ذكرته في شرط حدوث الصوت وعلى حصوله وقد سوه في الالوان انما هو احوال وهو
 خفا مشاهير يجوز منازعتها عن عالمها وبما لها انها وهي على الوجه المتعارف في الاعمال
 الاعراض بسبب ان ذلك الاستعمال لا يعلم امتناعه فيها بديهة والذي يدل على عدم
 حواجز هو ان السواد مثلا اذا قارن للخل فاما ان ياتي شعاع الشمس او النور فيه
 ذلك فان ياتي ومرض انه احسن حاله اساره وهو مع مقدار والمفهوم من المقدار
 غير المفهوم من السواد لعقل المقدار دون السواد واذا كان مع مقدار فهو
 من مستند وحتماني وقد فرض مجرد هذا الجلف وان لم يمان فيه ان حتم
 وليس في نفسه سوادا وهو محال وان تعلم ان الشيء الاسود سلا اذا اسف واهيته
 وسكته ووضعه وجميع احواله بعد ذلك كانت الا السواد فالسواد زائد على الجميع وليس
 لشيء يفسد فان الاشياء لا تستعمل عنه حاشته وقد سبق الاحكام في الاسكال ويختلف في
 الالوان ولو كان اللون يفسد الشكل لما كان لذا وكان الهواء لون محسوس لونه شكل
 ومثل هذا طهر الفروق من كثير من الاعراض واما الاضواء المحسوسها فالطهور البصر

وتقابلها

وتقابلها الخفا المطلق وهو الظلمة والعتمة تختلف مراتبه بالشد والضعف بحسب مراتب
 القرب والبعد من الطرفين وقد نظن ان الاشعة احتكام سفاته متصلة عن المخرج متصلة
 المستضي وهو يخل والامكان اذا سدت الكوة عنه ما كان يصب ولو سبغ نفا ارضاءه
 قد زال صونها صفت مظلمة لوجب ان يكون حتميا غير صونها ولو كانت احتكاما لما عطلت
 الاحتكام دونها ولاختلفت عند عبور الرياح ودودها وعرق الامال لغورها فيها
 ولما اختلفت مع الهواء اذ اذ كانت دحا عظميا نظير ولما عركت بطيها الا ان جهة واحدة
 ولما كان اقوا شرج كبير حتى صارت داحس والحدس علم يند واشتالها على عدم كون
 الشعاع حتميا وهو غير اللون ايضا لان اللون ان احد عنان غير مستر الطهور للبصر مطلقا
 بطل سور الشمس الطاهر للبصر والضوء اذا غلب على مثل الشبح فغاب كونه مع ان طهوره
 محقق بضم وان احد اللون على انه ظهور للبصر على وجه مخصوص فاما ان يكون شدة الطهور
 الى السواد والناض لستبه اللونية البها في ان الطهور لا يزيد في الاعيان على ستر السواد
 كما لا يزيد اللونية عليه عسا فالطهور محمول على ظهور الابيض في الخارج هو ابياض
 فالامم ساقا عسفي ان يكون اتم ظهورا ولذا الامم سوادا وليس كذا فاما اذا وسعا
 العاج في الشعاع والبلج في الظل ندور في المشاهدة ان يبيض البلج اشد واتم من
 يبيض العاج وان العاج اضوا وانور حفيد من البلج فالاحسن غير الاوربه واللون
 غير النور ولذا الامم سوادا اذا وصفا في الظل والاشعة في الشعاع كالم الاسد
 سوادا انص نورية والاحسن نورا اشد سوادا به ولو قلنا ما هو في الشعاع الى الظل
 وما هو في الظل الى الشعاع لصار الامم انور مع نفا اسدسه فالطهور البصر غير اللون
 وان لم يحقق اللون دونه والضوء منه اول ومنه بان فالانوار الخاضع من الخفي اذ انته
 نسي ضوا الا والحاصل منه في احوالتي ضوا ماسا واذا حصل ان الضوء يند في كذا وسرا
 في لذا او اسفل من كذا الى كذا قد لا لك كله محار وضمفنه حصول الصوت من الخفي الى

المستثنى دفعه من غير حركه لاستقلاله استقلال الفرض بالامسال لما مر ولا انعدام
 من المعنى وهو لم يدل وجه ان حصوله في المعنى يله خصوله فما استقصاه وانظر العالم
 للفن لثبته بانه الاصل عدم الفرض فثبت فان كل ما لم يكن له نور فهو مظلم وتوكل من
 سانه ان يكون مستثيرا او لم يكن ولا يحتاج ما اعني عنه الثبوت في كونه مطلقا الى شي آخر
 ما تعامل من النور والظلمه على اصطلاح هذا الكتاب فتا على الاحباب والسبب في ذلك
 الكثير عدم اصطلاح على ان تعامل تعامل الملكة والعدم بمعنى ان الظلمه عدم الضوء
 من شأنه ان يكون مضيا والضوء وان كانا شاهد عارضا الا للسطح فثبت من غير ذلك
 من كونه ساريا في جميع الجسم ما طنه وها هو كمثل شربان اللون فيه حيث يظهر به الطول
 كما يظهر به الطاهر وان شئ من ذلك مانع فهو امر من خارج الموقوف ولهذا لم يكن
 قيل ما يخص الكائن وان كان حسب المشاهده والوجدان محسوبا ولا اعتبار بذلك
 بل الامسار في كون الشئ محسوبا بالكلية كونه لا سموا الا لذلك كما سبق مما ذكرنا
 كون الشئ محسوبا لونه طاهرا للبر كذا سموا لونه طاهرا للبر هو لونه محسوبا كونه
 محسوبا مادنا او غيرهما بالضوء والنور والشعاع ما يراه من غير هو كالشمس في كل مستقيمه
الفصل الخامس فيما ليس من شأنه ان يحسن الفهم من انواع الحكيم
 كلها كان من الحكامه الغير المحسونه غير راسخ في حال اكتساب العلم وكلما كان منها
 راسخا في ملكه كتحقق المحقق واذا قيل كذا يملكه على فعل كذا او كذا ان كذا الفهم المراد
 بذلك ان يحدد عنه ذلك الفعل او ذلك الخلق مثلا بل ان يكون محسوبا بحدوده فثبت
 من غير رويته شئ بذلك الصاعده فالضار بالظهور لا يروى في نظره فثبت وكذلك
 ملكه العلم ليس بان يحصر الانسان المعلومات بل ان يكون مستعدا على احصاء معلوماته
 غير ان يتوكل ولا يشك ان جميع ذلك هبات في النفس والعقل وكذا حال الفهم فان
 معناه ان يحدد عن الانسان الافعال التي تصدر عن البدن بالصدق بالغير تعين بالاعمال

في العلم
 والاعمال

الصاعده
 من غير رويته

به في المدرك ذلك كونه شئ واحد في اول حده وفي حاله لم يغير بعد ذلك هو عينه ملكا
 وكلما عرفت الانطلاق من شئ من هذه الكيفيات هو عرفت من العرف بالمدرك او انتم لم يدر
 انه القار عقليه على وجه العسل له وكيفية تسميته الى المتعلق به كالأدراك الذي يحتاج الى
 بعض القدر المشترك منه من الانشائي والفعل والاعتقالي في كل من شئ في كونه ادراكا
 وما وكل واحد منهما بما يميزه كذا الله والام النسبه الى الواحد ان يميزه من الخالط
 الملكة والعلوه فان هذا واسله واحد من احسننا الامور الاحوالها ما يحسن كل منها
 فاذا عصب تلك الخصائص حصل لنا القدر المشترك فاشال هذه من بينها اما هو
 هذا الفصل واذا عرفت هذا فاعلم ان الكائنات التي ليس من شأنها ان يحسن الجوهر الطاهر
 كغيره لا يحسنها او يحذر والبر هو هذا اذ كونه هو انما هو ذلك والادراك والادراك
 به شأنا الادراكات منه ومنه كذا فيه هو ان يكون حقيقه من عاينه من شئ انما
 عند الذي الذي حال انه يدرك ساهها ما يدرك سواء كان بانه الادراك هو ذاته
 اذ الله وهو كان المال مشترك من فخره في او صاخر استا وسوا كان خطيبا
 في ذات المدرك اذ الله او كان حاضر من غير انطباع او فقام في شئ ولو لا ان يكون عرفت
 الادراكات بالانطباع لما اسكا ان حكم على معدوم ما في الايمان فهو في النفس ولو لا ان
 معها ليس بالانطباع لكان علم الباري بداته والاشياء كلها وعلمها انما يدور بالانطباع
 ايضا وهذا مما يستحق علة في مواضعه والاضايف الى الادراك الذي يجب ان يكون
 حصول صورة المدرك في المدرك هو ان يكون ادراكا غير تاما لانه المدرك ما دامت
 موجوده وان كونه المدرك مع ذلك عاينا عن المدرك غير حاضره حصر المدرك عند
 البصر وما يرى هذا الجزي ودليل ذلك انه اذ حصل فتا على شئ غاب عنه احدان
 لم يكن في العلم حاصلانا فان لم يحصل فتا شئ ولم يزل عاين مسما حانا فاعلم ان العلم
 بعد وليس كذا ولا يرا ان قول عاين لو حيز احداهما اعلم بالمدرك ان العلم الواحد

في العلم
 والاعمال

والمعلوم

في

لها

في

في

هذه

الاصاح

الحصول لا ازاله وثانيا ان الابد ان كان صوره ادراكيه فهي ماثوله لاصاحه صوره اولي
 فقد كانت في وجودها فاعلمنا حاله من العلوم ثم حصلت لها وجود الكلام في تلك الصور الادراكيه
 ولا بد من الابد ان لا يكون عيانا من ووال صوره ادراكيه وان لم يكن لانه صوره
 ادراكيه فهو ثابته لاصاحه ادراكه ما لا يراه له من المذكرات كالاصاحه والاصاحه المحدثه
 وانه لابد وان يكون الابد عند ادراك كل واحد منها غير اولي عند ادراك الامر لئلا
 يتشابه حاله عند الادراك وقبله فكونا فكل واحد منهما هو ادراكه فادراكه فادراكه فادراكه
 وجب ان يكون فاما صوره غير متناهيه بحيث ما في قوتنا ادراكه من المذكرات ويكون وجوده
 مع الابد لاصاحه من الاحوال الا ان كان ادراك اي واحد كان مما في قوتنا ادراكه من الابد
 لما ولولا ان الامر الذي يزواه من المذكرات حاصل لافساق تلك الحاله لما استحكا
 ادراكه لان وجوده عدم حصوله فبما لو كان فافيا في الادراك لما كان ادراكه فذلك المذكر
 محدد في ذلك الحاله بل كان يكون قبله اصاحا فاذن لا يكون في الادراك الادراك بعد
 حصوله فواجب اذا ان يكون حاصل في كل وقت فهو في قوتنا ادراكه فذلك المذكر يحصل
 ادراكه بزماله وكذلك جميع الامور التي يزوالها يكون ادراكها لما لها ادراكه فلا بد من وجودها
 فيما يحلها في كل وقت كما ان يدرك اي مذكر كان في ادراكه فذلك الامور لابد وان
 تكون مبرمه قريبا مبرما مبدول يزوالها من الابد ادراكها فكلها مما له وقت فليس في
 ذاته وقد علمت ان وجود ما لا يراه له دمه واحده وهو منسوب محال فكل ان يكون
 الادراك المذكور بوال شي عينا هو ذا حصول شي فبما ذلك الشئ ان لم يكن مطابقا للمذكر
 لم يكن ثوبه ادراكه اولى من قوته ادراكا لغيره فلا بد من المطابقه فبما حصل لكل مذكر
 اثر في النفس ما يشبه بحيث لا يكون الامر الذي هو ادراكه هو صوره الامر الذي هو ادراكه
 دال ولذلك فغيرها مما شال النفس ادراكه وذلك هو المراد حصول الصور في
 المذكر ولهذا نفس ان الادراك ليس هو وجود اصاحه من المذكر والمذكر فان

الاصاحه يستدعي وجود المصاحف المذكر ان كان محدثا فلا اصاحه اليه وان كان
 موجودا في نفسه اولى شي عينا وجب ان يكون ادراكه قبل ادراكه فكل ادراكه القسم
 الا ان لا يحدث في نفسه اولى شي عينا العايب الاحاله الادراك باستداده حصل
 من المصاحف المذكر الى القوي واللافت ولا شك ان ذلك يكون احصاءا له بعد
 ان كان محدثا فلا يكون الادراك الا لاصاحه المذكر وذلك مما يحتمل من اقتضا
 بالوجدان والاستيعاب ان انكاره بل ان وقع نزاع في الاطباع لان وجود المصور عند
 المذكر وان كان موجودا فبما قد حصل الاطباع بصلان من وجود المصور فكل القادر
 لغير الادراك مجرد لاصاحه المذكوره وان كان ضروريه فبما لم يستدع الادراك
 وجود المذكر في الخارج لما كان بعض الادراكات جهلا لان الجهل هو كون الصور
 النفسه في نفسه المتأخره غير مطابقه اياها وحصول الشئ بالشئ يقال بل عيان
 متفق به فان حصول المصور للغير غير حصوله للعرض وغير حصول العرض للعرض
 والجهل هو ذلك حصول كل واحد من الصور والقاده والقسم وحصول الحال للحوال
 للآخر وذلك حصول كل من الحاضر والمضمر عند اصاحه والحصول الادراك
 معلوم لنا بالوجدان وتحقيق كونه حصولا وان عجزنا عن التعبير عن حصوله
 بغير لونه ادراكا او علما او شعورا بالشئ او احاطه بكنهه او ما يحوي هذه
 العبارات في كل لغة وان كان المراد به مطلق الحصول فبما كان لكان من حصول له
 شي مذكر كما له حتى المذكر لكونه وكان شي عينا حصول شي شي مبرما مبدول
 له وليس كذا وما من شرط المذكر ان يكون حقيقا للمذكر والاما كذا بل فبما
 وذلك على خلاف الاتحاد فان موجود الشئ يجب ان يكون عينا ذلك الشئ يستحق
 ان يكون عينا هو داسا ولذلك علينا عينا فبما وهم بمرأوان وصفت المفاهيم
 تنوع من الاصاح وهو كذا في حصول الشئ بالشئ واصاحه اليه وليس الحصول

الادراك هو لا اله الا الله فقط من هذا المدرك منه على ما يدرك باله فصوره المدرك
 حاصله له لخصه لا اله وكذا الصور مدركه غير ان ما هو صورة مدركها فتنق
 من هذا المدرك ادراكا ان يكون مدركا حاصلات اعتبار والعلم غير غير مدركها فتنق
 لانه مطابق له فكما لم يكن شيئا على وجه لا يمكن ان يطلق ما عليه وهذا العلم ان
 العلم بان الشيء يتصور غير العلم بوجوده اذا وجد وترى بانه لو كان كذلك كان من
 علم انه اذا اجاز الفقد دخل زيد الدار على لا يحاله دخوله الدار عند علمه على علمه في الدار
 ولم يعلم ولا العلم بان الشيء يتصور لا يتوقف كونه كذلك على وجود الشيء ويتوقف
 كونه علما بوجوده على وجوده والحاصل قبل حصول الشرط غير الموقوف على حصوله واذا
 كان الادراك غير استثنائات شتى شعور ايجاد حصل الوجود على تمام الحقيقة بل له
 الصورة واذا سمع حيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه رجع قبل له الحفظ ولذلك
 الطلب التذكر ولذلك الوجدان انه اذا ادرك المدرك شيئا والمخاطبة من
 نفسه ثم ادركه ثانيا وادرك معه انه هو الذي ادركه اول الامر لانه معرفة واذا
 صور المعنى لفظ المطلب فهو الفقه والفهم والافهام والاشارة والوصال المعنى
 باللفظ الى فهم السامع والصدق هو ان يكون حكمك بشي على ما هو اما ان يصا طائفا
 لما في نفس الامر والتقدير هو الاعتراف بهذه المطابقة والعلم هو اعتقاد ان
 الشيء كما انه لا يمكن ان يكون له اذا كان ذلك الاعتقاد بواسطة موصيه له
 وكان الشيء في نفسه كذلك وقد خالف تصور الماهية بالحدود الثام وقد خالف
 بالادراك ليق كان والعقل هو اعتقاد بان الشيء له ادع اعتقاد انه لا يمكن ان لا
 يكون كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادئ الاول للبراهين وقد خالف تصور
 الماهية بذاتها من غير تحديد كاعتقاد المبادئ الاول للحد وقال على معان اخير
 لاجابه الى ذكرها ههنا وتشدك بعضها والذهن قوة للنفس بمعنى لاكتساب

الادراك

الادراك والذات من القوى الذهنية وقد مضى في المنطق شرح امور تتعلق شرحها بهذا الموضوع ايضا
 كالتذكر والتدبر واليقين وغيرها فلا حاجة الى التكرار في هذا الموضع ويستقيم الادراك كالتدبر
 مرادها في العلم من المادة الى اربعة اقسام احسان وعقل وتوهم ومقتل بالاحسان هو احد
 الصور عن المادة ولكن غير الفاضل للمادة ومع وقوع نفسه منها ومن المادة اذا كان ذلك
 المشتبه على ذلك الامد كما صار الى زيد فان المشتبه لانا له الاممور بفواش غير من
 ماهية لو ارتكبت عنه لم يوشى الى كنه اشتباخته مثل ان وضع وكف ومقتل ومقتل
 لو توهم بدله فيكون كان ذلك الانسان ولا ساله الاممور في نفسه من حبه وماتته
 ولذلك لو زال لم يدركه فهو مستطع في صور المادة واكتشاف الحقائق ولو كان المدرك
 مرادها اما الفصل فهو سرية الصور المترتبة عن المادة حرة اشد فان الخيال يجرها
 عن المادة بحيث لا يصلح الى وجود المادة بل اذا طلب المادة او عانت فان الصور تكون
 باتباعه فيكون غير مودع عن الالتصاق بالمادية ولهذا كانت الصور في الخيال على حدة الصور
 المحسوسة من تقدير ما وكشف ما ووضع ما ولا فرق بينهما الا عدم الاصلاح الى تصور
 المادة لا من هذا الجهل بكونه زيدا الذي كانت امرته مثلا اذا غاب عنك واما الوهم
 فهو مثل المعاني التي ليست هي في ذاتها مادامه وان عرض لها ان يكون في مادة كالحبر
 والنشر والمواضع والمخالف وما اشبه ذلك ولو كانت هذه في ذاتها مادامه لما عرفت
 الا الحس والوهم وان ادرك هذه الا انه لا يدركها الا بخصه هذه الشيء اخرى الموجود في
 المادة وبالفلس الهاديشا وكه الخيال فيها وهو كاد ان الشاء عدوه الدرس صدا
 الولد واما العمل فهو احد الصور مبراه عن المادة ومن جميع تلكها سرية من كل وجه
 فان كان المدرك مجردا بذاته عن المادة احده كما هو عليه في نفسه وان كان موجودا للمادة
 يكون وجوده ماداما اولانه من له ذلك انزعه من المادة وعن لوانتها في ما لا يكون كذا
 للصور الانشائية فلا يمكن له وكف وان وضع ما في حيث يصير حالها لان قال

تم

دها

على جميع ماله شي من ذلك واذا اعتقدا متون واجدا ما كان الخارج هو العقل العقل
واذا اعتدما الصورتين من الموجودات الخارجيه هو العقل الاعمال والعلم منه
مفصيل ومنه اعمال اما المفصل فهو ان يعلم الاشياء من في العقل بنفسه
من النفس واما الاعمال فهو ان يعلم مثله ثم يعمل منها ثم يسئل عنها فانه يحضر الجواب
عنها في ذهنه وليس ذلك بالقول المحض فانه قد حصل عنده حاله فسيطره في سبيلها
بما حصل عليه المعلومات فلم يكن على النفس من كل وجوب على العقل من وجه والقول من
آخر وكانها تفرق في اقرب الى العقل من القول التي لا يكون معها تلك الحالة ومن سكر حصة
قولها او اعتد ما فسيطره من اجابة ان يقال له هل تعلم ان انكارك حق او باطل او انت
تسال في ذلك فان حكمه انه يعلم ان انكاره حق فقد اعترف بحقيقته علمه ما وكلنا ان اعترف
باني انكاره باطل وان قال اننا نساله هل تعلم انك تسال وسكر ونفهم من الاصل
شيئا سيرا اول العلم ذلك فان وافق انه يعلم فقد اعترف بعلم ما وان لم يوافق على ذلك
وادعى انه لا يفهم ابدأ شيئا ولا يعلم انه كذلك وسكر ولان موجودا وسعدوم سقط
الاجماع معه وايسر من استرشاده مادام على هذه التريه الا ان يعلم بغيرها او
حرف او غير ذلك مما يعلم فان اناروا اللامار عنده واحد واللام واللام وليند وثل
هذا ان كان شاك في نفس الامر كما نرى فربما اعتد بهذا القول او هذا العقل
وان كان حاداً فربما الجاه الالم الى الاعتراف بالحق ولعله لا يوجد من هو على هذا
الراي الا ان يحمله على طريق التصاد ووجه الادراك على اصناف الادراكات لانا
هو بالاشكال فانه قابل للشك والضعف الا ترى ان الادراك بالغير اقوى من
الادراك بالاشكال وان كان كذلك فما حصل المدرك بالخيال كادراكها بالغير فان في
المشاهدة مراد الحقائق ليس في الخيال ولهذا ليس حصل المسوء كما صار في بعض
الحصل اقوى من بعض وكذا العقل مغايرة درجاته في قوة وضعفه وهو اقوى منه

من

من الادراك بالشيء لان الادراك العقلي هال من البتة الى الكثرة فانه مدرك الحقائق
المكسنة بالعوارض كما هي واصلا الى الكثرة المعقول والحقى حوب كله لانه لا يدرك الا
كثرات يقوم لتطوع الاجسام الى حصر فقط والعقل ايضا اكثر كبره منه فان ورد
تفصيل العقل لا كما دينا في فان احاطت الموجودات وانواعها واصنافها وما تقع
منها من المشايخات لا تسبيل الى حصرها والحسيه محصوره في عدد قليل وذلك لانه
فان كثر في الاشياء والاضعف لا غير كالحلاوش والسن احداها اشده من الاخرى
والعلم يستحيل عليه الاستقام بذاته او غيره لانه متعلق بالمشايخ لا بحاله وهو
باهر ولانه لو لم يتعلق بالمشايخ لكانت المركبات والا فلا معلوم اصلا والعلم
بالمركبات هو علم على العلم بجزاها بالمشايخ فيكون قد تعلقت بالمشايخ وجزاها
غير متعلق بها وهذا خلاف ما قد ثبت انه لا بد من تحلقه بمتشايخ فلو انقسم كان
متمم اما ان يتعلق بكل ما علم به كله او بعضه او لا شيء منه فان يتعلق بجزءه كان جز
العلم هو العلم بمتشايخ الجزا لكل من الوجه الذي به الكل فلا والجزا هذا خلاف
وان يتعلق ببعضه كان المعلوم بالمشايخ مركبا وهو خلاف ايضا وان لم يتعلق شي منه
فهو بغيره التصاد اذا تصور العقل الكل شي مع خلق كل واحد من اجزائه من العقل
به او بعضه وعند ذلك يقال انه يجب لم ينشئ من الاجزاء بل خلقها جميعا لعل له فليس
المجموع هو العلم فان حصل العلم عند اجتماع الاجزاء لم يكن هناك علم وهو خلاف العرف
وان حصل عند اجتماعها علم فان استتم ذلك العلم الحاصل عاد الكلام فيه ولزم التسلسل
الحال وان لم يستتم حصل المطلوب على انه معلوم بالبدنه ان الصورة المشايخيه
الشيء الواحد من حيث انه واحد تسع اسماها وادراك الحركات المعبريه قد يكون
على وجه لا شعير وقد يكون على وجه شعير شعيرها ومثل ذلك كفيه ذلك بهذا
المثال وهو انك اذا كتبت ما نضاه العبيد من الشعر وهي حاضره في ذهنك فقه

كما يكون متبعا دله كنه فخذ الادراك لما يجمع فخاصيا على وجه لاسعير واذا
قراتها كنه بعد كنه بعد الادراك لما يجمع فخاصيا على وجه لاسعير واذا قراتها
كل بعد كنه وبعثا بعد من غير ان يملك لك فاعلم كل انها واساها دفعه
واحد فخذ ادراك لذلك الفاضل المدركه معها اولادك على وجه متغير صغير
المدركات ومتى استند الشخص الى شيئا واليه كما يقول زيد هو الذي في عينه
لذا او كسوف الشمس يكون من الارض يعني منه الى شئ لم يكن محله على غير علم كل
مغفول لا بل محسوسا وكذا العلم به صغير او حسا ومتى لم يستند الى شئ او اليه وجه
من الوضوح على علم بواسطة استنباط كما اذا علمت مقدار ما من شئ من الاستنباط
لم يصير العلم به شرا كان موجودا او بعد عنها وكان ادراكه متعلقا كذا في الادراك
ساحت فمره شيئا معها في شأنا بحث اخرى يستقله ومن هذه الكليات
الذات والالام فالذات ادراك ذيل لوصول ما هو عند المدرك بل وخير من حيث
هو كذا والالام هو الادراك والنيل ايضا ولكن لوصول ما هو عند المدرك انه
وشئ من حيث هو كذا والنيل هو الاصل والوحدان الذات التي للصورة في الهم
نقطه حال ادراك اللذات لا يكون لذات الا اذا ادرك وصوله الى المقتضى وحصوله
لأن مع الاستناد كالبسته وخبرته شرا كان في نفس الامر كمال له وخير اذ لم يكن
والكمال هو ما شئ انه ان يكون في شئ والحجر ما كان مونا عنده ومن كونا في شئ كالا
وخيرا ما عتبارا وغيرهما باعتبار آخر وهذا الالف والنش والانتظام ما كمالا في شئ
محض بالوجه التي هو معها كمال وخير وهذا حرف فوايد القبول المذكور في تعريف
الالام وهذا انما هو المسمى بالفرد المشترك من كل حاله في الحاله المذكور
والمراد وحرف ما ستم اليها من الخصائص لاسعير ما هيته فانها ما عداها عند
الحالات المذكور من استغفارها مستغفار عن تعريف واذا كانت الذات والالام

باب بیستم

ما عسى للشعور فاذا فقد بعدا واذا ضعف ضعفا ومن الكيفيات المذكورة الجبر
والارادة والقدر فالجبر هي كون الدات بحيث لا تمنع عليها ان تعمل وتعمل والارادة
هي كون العاقل لما عمله اذا كان ذلك العلم سندا لصدوره عنه مع كونه غير
مغلوب ولا مستنكر والقدر هي كون المحي بحيث يمنع منه النقل والنزول عتدا
الحلف وهذه هي القوة الاحصائية واذا ابرزت الارادة واهبطت بها فانه شئ ان
يعبر بها فيحصل النقل واسما فالاشئ رتب حصول الشئ بها ومن غير الجبر كون
قوة على شئ واحد والاستدراك على الفعل فان الذي له فطره تسليمه لا شكره ان في حالة الابعام
تأخذ على القعود وقد يكون افعده على العلم بعينه وذلك اذا كان العلم بالشيء كافيا
في صدوره عن العالم كما تصور وجهه على اليد متعده حركه بعض الاضداد تصور
من حله هذه الكيفيات ايضا والحق ولكنه مصدرها عن النفس افعالها متعده
من غير مقدم ربه و اصول الفضائل الخلقه ملته الشجاعة والعفة والحكمة
هو العدد له ولكل واحد من هذه طرقا اقرباها وبقرطها واما ان الشجاعة
تحتويه بالهوى والجهن والعفة بالحور والجمود بالجلية والحزم بالعصاة ونحو
من هذه فروع كثيرة وهما احكام وذلك كله مستوفى في كتب الاخلاق والالتفات
ههنا الكرم من هذا القدر منها والعفة والمرض من قبل ما ليس بحسوس من الكيفيات
والصحة عبارة عن الكيفية التي بها يكون بدن المحي بصدور عنه الاعمال اللاتئمة
تسليمه المرض بانها لها ومن هذا القبيل ايضا الفرج والنوم والعصب والغزو والحزن
والحم والجل والحقد وهي كلها كبريات وحداثة والسبب المحدث للفرح هو ان يكون
حامله الذي هو الروح الحيواني المتولد في القلب على افضل احواله في الدم والكمالات
في العلم فلا ان يرايه المحور في المتندر ويوجه وياده القوة لانه اذا كان كبريا في القوة

المعد أو وسط رافق للنبض الذي يكون هذا الروح لأن العليل يشفى به الطبعه وعكسه
 عند المعد أو وسط وأما في الكف فان يكون معدلا في اللطافه والعاطفه وتكون الصفا
 ومن هذا الظاهر ان المعد للتم اما في الروح كان الشافين والمزبكن بالامراض والمسلح وما
 عظمه كما للشفاوس والماشييه العاطف الاصل من عمل الكمال والكمال راجع الى العلم والقدرة
 وتدرج فيها الاحساس المحسوسات المخلقه والتميز يحصل المراد والاستدلال على قدر الروح
 من العلم وذكر اللغات ومن هذا العلم الشيب العاطف للتم وتبع الروح ايمانها مع العلم العظيم
 وبعد اعتدال مزاج الروح وتعلقه في الجمل فكيف تولى على الجمل ولذا اشبه على الروح
 المستودع للنبض الطيف قوامه والماضي احداث العبد اليه لحواله الامتثال الى غير حبه
 العبد والتم بحبه اعتدال ذلك والعرضه حبه حوله الروح الى الخارج وتعلقه بالفرع بحبه
 حركتها الى الداخل فحبه اضاف الى روحه مع الروح الى داخل جدها والتم بغيره الى
 جسمه في حب واحد كونه يوجد معه غضب وحنن والجمل يحس به الروح اوله الى داخل
 ثم يحس بالاحداث انه ليس بمخل منه كغيره منسبط باسا وما ذكر من احوال الروح
 المستعنه بهذه الامور فانما عرف من طريق الحزنه والحدس والتحد مصر في محضه حجب
 مات والام سقره حزنه المودعي في الحيات فلا يستأق البشر الى الانتقام وان لا يكون الانتقام
 وبما به الشهاده بالآثار في العالم بالاستداسوق الى حصيله ولذلك لاسي الخلق الضعفا
 وان لا يكون في غايه الضعوه والآثار بالمعدد والاستداسوق اليه ولذلك لاسي مع الملوك
 والاعظم على هذا العدم من الكرام في هذه الكميات ههنا ودعا اما الى منها خراسان ما
 لم اذكر في هذا الموضع **الفصل التاسع** في الاضافه

معرفه المضاف المستيطر من حيث هو مضاف بشيئ في معرفه طريقه لا يحاج الى الا الى ذكر
 وحبه والموضوع من الرب فيه من نفس آخر كالف فاه حوهر في شفه فحبه الاخر
 والكلف المرافق فاه فرق من ان يقال كلف موافق كلف ومن ان يقال موافقه الكلف

فان

فان الاول اشرفيه الى الكلف المركب مع اضافته في الموافقه وانما اشرفيه الى اضافته في
 الموافقه بمحضه الكلفه في المشابهه المتنازع بذلك الخصص في المشاواه التي في
 موافقه في الكيفه ولا يصح ان يرفع عن الموافقه في الكيفه شيئا يخصها بل هي ذات
 الموافقه وتكون بها الخصص الكيفه او غيرها وهي في بعضها فليس للاضافه عمل
 ولخصصها بل هي صحت به جعل آخر والخصص الموضوع سائر كل اضافته اخرى وليس
 معنى هذا الخصص ان يوجد للاضافه المخصوصه عيار من المجمع من المعروفين للاضافه
 حيث يكون نفس المعروض هو المميز لها بل المميز لها هو تخصصها به ومعنى هذا الخصص
 المخصص هو اضافتها اليه فميز للاضافه اضافته اخرى ولو لا انها من الاضافه وان الذي
 لزم من هذا حال كاستحقق للاضافه الى مستحق لا يقتضي تخصص للاضافه لقول ان
 زيد ادلا يمنع من الجمل على كونه نفس المفهوم ومن المضافين ما يمكن ان يضاف
 براسه والاخر فان كل واحد منهما اخ لاخر وليس اخص واحد في بايمه بها جميعا
 بل لكل واحد اخصه اخرى وليست الا بوجه والنوع لذا فان احدهما اب للآخر والا
 ليس اب له بل اساه والمضاف الحقيق لا بد له من انكشاف الطرفين بالكاثر ولذا
 المركب اذا اخذ الطرفان على التعادل فان اب لاس والابن اب لاس واذا
 مثل السكان سكان الشفيه والراس راس لحيوان لا يصح ان يقال الشفيه شفيه
 السكان والحيوان حيوان والراس راس وانما تحقق التعادل او اعدل الراس لاس الراس
 والسكان لاس السكان وما على تعادلهما ان يوجد احدهما بالفعل والاخر بالنوع فان
 العلم علم شئ والشئ الذي هو معلومه اذا كان حاصلا قد يوجد دون العلم ولكن
 لا شئ يجب هو معلوم وقد يكون للاضافه من امرين وهنيس باحدهما العلم
 حاسر من محصل الاضافه منهما في العلم وهو المتقدم والمشاخر ونبي فان احدهما
 فقط حاضرا في الخارج ولا بد من حصول صورته في الذهن حتى يخرج العلم منهما والا

فيه

غير

فه

لم يزل الزمان يتصور البديهة واللاذية بدني ولم يزل من الخارج الى الفعل وقه ومن
 امتناع بانها ابداً تكون كوناً للفعل من المبدأ الذي منه الحركة والمشي الذي منه الحركة
 حيث انهم قد خرجوا في ذلك الوسط لا يوافق المحرك له ولا يحد فيه والوسط بينه وبين
 المذكور هو صفة الحركة والمشي كون الفعل وسطاً لأنه في حد ذاته لا يحد بل لا يحد على احد من الطرفين
 ولا يجوز ان يورد هذا القول معنى الحركة لأنه قد اعيد في القيل والعصر للمعنى الزمان
 واحد منه الحركة والمشي واستعمل فيه اللفظ المستعمل وهو المبدأ أو المشي فانه قد يكون
 بالقدم كما في الحركة المستديرة وبالفعل كما في الحركة المستقيمة فقيده وخرج من انهما الواقع في الحركة
 والحركة امر يمكن ان يحصل في غير كماله فكيف سار في غير ما من الكمالان بانه لا يحصل لها
 الا ان ادى اليها الغير ولو كانت مطلوبة لها حركة ففقط لما اختلفت حركات الاقسام في
 الجهات وبغيرها لانه راجع من غير مرتبة اتصال مطلوب يمكن ان يحصل لسادس اليه وما دام
 ذلك التوجه بعد من في الفعل فان الفعل لما كان حركاً اذا لم يصل الى مقصوده بالمحرك
 اذا كان على حاله يمكن له حاله اخرى ففقه لمكان ان مكان الفعل على تلك الحالة وان كان
 التوجه اليها وبها كالاتي والتوجه منها مقدم على الوصول والاكتمال الوصول وقه لا
 مدركاً للحركة كمال اولها فالتوجه لا من كل وجه بل من الجهة التي هي بها عينا وبها بالية ولا
 سرا وانما كمالها حينئذ ما لا يتم الا في الحركة قد يكون في غير ملام على ما يمكن في غير كماله
 والمعاد ما كمال الثاني هو معنى التوجه ولو حصل هذا ايضا معينا لها لانهم ان يكون يعرف
 التي تنته او ما لا يعرف الا به او ما هو اخص منه وهو ايضا من قبل الموضع الواضحات
 ان كان التعريف معرفة ارادة به عينا كما سواه لا تصور ماهيتها فان كل ما قبل معرفة
 كون الجسم ساكناً ومن كونه متحركاً فاعلم كون الحركة جماعاً لها معلوماً بالحدود لما كان ذلك
 والمشي به على صور ما هيها واحد الوجهين المذكورين او لا كان ومعلق الحركة ففقه
 اشتباهاً وهو بديها وما اليه وهو منهاها وما هي هذه والحركة والمشي والزمان

وليس يعلق بالحركة التي منها الزمان وهي التي هي ابع لها ومعلقها كعلق شياء بالحركات
 به فانها واقعة فيه وقد روي به وربما كانت من معنى الوصل بانه لا لا يتوحد وانقسام
 هذا الكون في الوسط الى اقسام انا هو انقسام حسب فرض وتوهم وهو في نفسه
 واحد متصل على قاس للمشاغلة والزمان فيما عرض فيها من الحد ودلالة لم يركب بالحركة من
 اقسامها لا يتوحد بمجال ويميل على خلافه انه لو كان بالحركة حركات كانت اقسامه والبطون
 اقسامها متصلات الشكك وانما الى اقل ما تقدم منه ووجه اقدم انه لو لم يركب من غير واطل
 وقطع المربع جراً ما يطل ان قطع شدة هكذا وانما سادسها او اكثر منه انقلب الاطراف
 الواح الاستم فالاستم فلم يبق الا ان يطل ولكن وهذا هو ان تنبه الشكك الى الحركة
 كتنبيه الطوائف الشريفة والامانيان لخلان العالم فانه لو كان كذا كان السكون في بعض
 الحركات اقسام الحركة فيها يكون شكلها عتوساً مع ان لا يدركه حشاً هذا اختلف
 ثم التزم اذا لم يكن مانع في حركتها اذ لم يسله مشايه فلم يذهب زماناً وقف زماناً ولو
 وقف في الحوا لم يزل ينته اذ وقفه يكون لطلان القاسر الموجب بحركة يكون شكله
 طساحاً من لا يمارقه الا قاسراً والحتم الفعل اذا لم يزل في نفسه على سائر محال
 كل انقل كان محالاً اقل وريد انقل حتى يزول الشكك فاذا اضيف ما زال سكونه الى
 ما هو انقل منه حصلت سرعة وتطلو لا يعلل سكات وجمع هذا التوسط حركة معنى التطلع
 بوجوه الحركة المتصلة المعقولة من المبدأ الى المنتهى والوصول لها في الاقسام لان الحرك
 ما دام لم يصل الى المنتهى بالحركة لا يوجد تمامها فاذا وصل اليه ففقه انقلب واما هذا
 التوسط المستمر الذي لا يمتنع مستند به مع ما هو له وخرج في نفس الامر وان كانت كنه
 المتصلة لا يحصل لها الا في العقل وهذا هو مطابقه للزمان واما من حيث انما هي النوع
 والفعل ليست ما حوذه مع مقدار اتصال لطائفه الزمان على انما طاقته من حيث
 انه لم يره اتصال او قطع وبوقوع هذا التوسط الفعل لم يزل من كون الشيء واللا

ج

ل

ق

غير حاصلين كون الحركة غير حاصلة مطلقاً من منقسم الغرض والحق من حصولها بالانقسام
كان ذات واللاحق ما هو مصدر الكون ومن ادعى ان القسم الثاني غير متلاصق
آخر من غير حركة فتدرك الحركات والحركة مستمرة الى ما فيها من القسم او خارج
عن القسم وتكون الاول ما يستلزم فيها كونها بالادوار والارادة وفي الاماكن المحركة
المحيطة ولا تستلزم فيها ذلك وفي الطبيعة سواء احصتها القوة على دبره واحده ابدأ
حركة المحال استلزم او امتنعها على وتار حيلته نحو الفباب وانما هو من القسم الثاني
مكرر المحرك من المحرك او كان المحرك مكاناً له فحركة الدور الى فوق والافق العرضية فحركة
الحالتين في السنين فحركة الدور قد تصور في الان كالاتصال من كان الى المحرك
الوسع فحركة جرم ابر على مركزه فكل ما يخرج منه فان كل حركة وتخرج بالكل فحركة
وتخرج للاخيه والوضعية ايها استمال بالنسبة الى امر خارج عن القسم وهما في العلم
اما من مقدار ان ما هو الجرمية وهو الخواص كان يورد مادة والحاصل ان كان مدون
ذلك واما الى ما هو اخر منه وهو الدور ان كان انضمام مادة والكمالات ان لم يكن
في الكيف فحركة القسم من التراد الى البياض ومن الموصلة الى الخلاص شيئاً على
تسبيل الدور من السبيل في هذه قد تصور من غير حركة علم او ارادة تبدل فغيرها قد
والفعل وان كان تصور في العلم والكيف حركة فكل ما لا يلازم فيها لانها في ما
مانته وما اليه مما يكل واحد منها من الاخر بالفضل علاف الانون التي لا تتم فيها ولا
استمرار الا لا تتفرع والسبب ايها اعتبارها فلو كان فيها حركة لكن الوسط من ما منته فحركة
فيها وما اليه فحركة اما ان يكون واحداً او اكثر اذ كان واحد فحركة واحدة فحركة وان كان اكثر فحركة
اكثر سواء كان احتوائها بالجمع او بالعدد اما متناهية او غير متناهية فان كانت متناهية
لزم ترك الحركة من امور لا تستلزم القسم اذ لو خلت الانقسام لا تستلزم الى امور متناهية
وعود الكلام الى كل واحد منها ولعل جراً تكون ما فرض متناهية عن متناهية هذا حلق

وتركها بما لا يقتل الانقسام بالحل ما علت وان لم يكن متناهية مع ايها خصوصاً من جرم
ومنتزاع الفعل فهو بالحل ايضا وكذا الكلام في الحركة والجموع وان كانت الحركة منه لا كان تصور
ما من القسم عند ما تبدل عليه الكمالات وعند استكمالها من كنه الى اخرى فكل واحد من المراتب
التي فيها منها موجد في زمان والآخر في سائر الاوقات فكل واحد من القسم الاخر او يستعمل
خلاله وينقسم الحركة ايضا الى مستندة ومستندة ومركبة منها فحركة الفعل وكل منها الى
شريعته وطبيعته وايضا فكل واحد من القسمين حسب ان يكون متناهية وزمانها وما هي نسبة
واحد اما موجد المصنوع فلا بد لو تعدد كانت الحركة التي لها انما هي بالجمع التي لها
واما موجد الزمان فلا بد ان يعادله المصنوع واما موجد ما هي فيه فلا بد ان
ان يكون قسمين فكل من كان له مكان فيكون وهو مع ذلك محمول على مركزه فحركة وصفه حسب
يكون استداها من الحركة وانما هو واحد المصنوع والزمان من غير الحاد
الحركة ولا تصور موجد المحرك لانه لو تعدد ما حرك حركتها وقيل انقسام الحركة او
مع موجد حركتها كانت الحركة واحدة بالاضافه وان كانت كثيرة باعتبار كمالات
الى الحركة ومن غير هذا الوجه ووجه المبدأ والمشتق غير كانه لان القول من
احدها الى الاخر قد يكون بطرق كثيرة على وجهين لانه يوجد الامور الثلاثة
المذكورة ومنها واحدة بالجمع ولا يحسن الاعتدال ما بينه وبينه وما اليه وما اليه لما
اعتاد ما بينه وما اليه فلا بد للحركة من الارض الى السما خالق الحركة من السما الى
الارض النوع مع اعتاد ما بينه والحركة واما اعتاد ما بينه فلا بد من تقطع الى اخرى
بالاستقامة عاكف الحركة منها اليها بالاستنداد مع اعتادها فمانته وما اليه ولا
شهر الحركة بعضها مجرد القسم والادوات والاهتمام وما هي وجود قسمين
لان تلك الحركات مستحيل زواله معارض ولكل الحركات بحسب الزمان والبطون
والاستقامة والاستعداد وكونها من الحركة ذاته وعليه لتساوي الانقسام في

في طبعه التجميعي وما كان متصفاً بغير مختلف فهو لا مختلف وانما المختلف من حيث هو متم
 هو ان لا يمتنع من معنى الحركة المتصلة بالية سائر الاشياء من الجسم من حيث هو متم بمعنى الحركة
 ولا ان الجسم من حيث هو متم يشابه الجواهر والذرات هو معنى الحركة فانه مطبقاً وحدها سائماً
 متشابهاً ولو احصل الجسم من الاول من الحركة لدام لولم عليه فاما وجد انما الذي هو منه مكانه
 غير حركته هذا خلاف واذا كان من الجسم جميع ما لا يحد فلا حول فان الحركة تطلب الملازمة وما
 لا يلزم فلا مرجح وجوده بالمتشابهة الى انفسها فانها هي الجسمية على عدمه فلا يمكن ان يكون
 لا منصفها طبعه الجسم من حيث هو تلك الطبيعة فكيف والطبيعة بانه والحركة ليست بمتشابهة
 وما تحت طبيعته اما وانما على تناقضه غير طبيعة فالطبيعة توجب الحركة بشرط رايده ذلك
 الشرط هو حاله غير طبيعي بل هو فاعله الحركة التي هي طبيعة جسمه فانه هو الطبيعة والفرق
 غير ان يكون الوصول الى حقيقتان واغيات غير ملازمة على سبيل التبدل والحدوث وان
 كانت المسألة في صحتها موافقة فالحركة الطبيعة بغيره على الضربة والاخذ بالحركة عن
 مجرد القوة السعوية والامانة فلهذا بل لا بد من مرجح جانب الحركة بل جانبها يكون
 لصدور عنها الحركة وذلك هو الارادات والدوافع والاشياء وما عرك الجسم بحركته
 سوسطة هي ميلاد وجه الاختيار واليه مما وجد في ان الحركة لا تلزم من ما من الجسم
 والبطور هما قابلان للتشعب والضعف والحول الواحد الجسم من حيث هو واحد كالطبيعة
 الواحدة لا شياً فاما كون محدود حركته منه منصفه اولى من غيرها الا بالامر آخر قابل
 للتشعب والضعف قبول الحركة لها في سرعتها وبطورها وذلك هو الميل والاستعداد
 وضعفه اما هو بحسب اختلاف الجسم في كمية واندماج اجزائه واشتراكها ودرجتها
 ما فيه الحركة ونظيره ونحو ذلك وهو عكس في مثل الرق المنفوخ المسكن على ما تقرر
 فان من مدافعه ما عزم مع عدم الحركة وهو قد يكون جسمياً كالميل الذي هو الجسم
 قسراً في الحوادث كون مستاناً كما تعقد الحيوان على غيره وقد يكون قسراً كالتسليم

الذي في فوق قسراً ولا يسل في الجسم حال كونه في الجبر الطبعي لانه ان مال اليه فهو
 جلب الحاصل وان مال عنه كان المطلوب الطبع متروكاً بالطبع ولا يتبع الميل الطبعي
 مع القسري الى حيتين مختلفتين الذات لان احدهما مدافعه الى الحيز الطبعي والاخر
 مدافعه منه والمدافعه الى الشيء مع المدافعه عنه لا ضمان لكن ما احتاج مدافعتها
 لان الجسم المرسل الى فوق من غير واحد وقوة واحدة قد يحملان في التوجه والخط
 عند اختلافها في الجسم ولو لم يكن هذا الميل الطبعي المدافعة في الاعظم موجوداً او في
 لما انت الاختلاف المذكور لكونه ترجيحاً لا مرجح وقد جمع الميل الطبعي مع الميل القسري
 الى جهة واحدة كما اذا دمننا الحول الى اسفل قوة شديدة فان الحركة حينئذ تكون
 اشجع مما اذا كان يحركها بطبعه فقط وكما هو احتياج حركته الى جسمين احدهما
 بالذات والاخرى بالعرض فكذلك يحور في الميلين فحركته اجزاء فليس فيهما
 صغر في الحرارة ودرجته بل كون به كقته مسطرة بينهما اما مع الميل الى احدهما
 او مع انتقال بينهما لذلك الميل الطبعي والقسري الى الجسمين وكلما كان الميل
 الطبعي اقوى كان اضع طبعه من قبول الميل القسري وكانت الحركة بالميل القسري
 اضع رابطة وليس كلما كان اضع عن قبول الميل القسري كان ميله الطبعي اقوى
 فان ذلك قد يكون للميل الطبعي كالبنة الصغيرة وما يجري مجراها فانه ليس لها
 به مستندة لقبول ذلك وما لا سد اسفل طبع فيه فانه لا يحرك الا بطبعه
 ولا قسراً اما اذا فرض حركته طبعاً فقد اعرض معه ميل طبعي وان فرض حركته عن
 قسراً فالقوة ارادة او غير ارادة اما ان تطاوعه الجسم على الحول المستند او المستند
 او لا تطاوعه فان تطاوع فلا شك انه مختلف عليه باثر الاقوى والاضعف مع المتساويين
 الامور الخارجية ولو لانه شاذ في الضعف مدافعة ما والا كان باثر القوي به كما مر
 هو اضعف منه من غير مدافعة وليست المدافعة الجسم بما هو جسم بل لا يريه مطلب

ي
 ي

ر

المقابل حاله من مكان طبيعي والوضع وهذا هو المبدأ الذي يحرى سانه وان لم يطوع
 القاطن فيه متناوبه ما فيه سبب اسهل والحركة المتسببة بالفتش والى حدودها
 من الشريعة والبطو المحقق لمعجب الملازمة والاسلاف الدواعي والحركة الطبيعية متناوبه
 المتناوبه من غير خارج الختم لوقه تمام ما يتحول فيه ولا يطوع ولا يكون من داخل
 لاها لبعض الشيء وتغيرها وتغيره وهذا المعنى انما هو صحت المتناوبه الفاعله
 الجليل وكلما اعتب الامر الداخليه صحت المتناوبه من خارج ولا يستحق الحركه من حيث
 هي حركه زمانا نسبيا لذاتها فانها لا توجد الا على حد ما من الشريعة والبطو من مبدوءها
 غير موجوده وما ليس موجود لا ينضم ما هو نفس ليس المعنى الا بالمرور والى الجليل
 ان كان داخل او غير ان كان خارجا واذا بطل الجليل الصريح فكش بطله فانزولا
 لما وجد ولا بطله المستور ولا كل شيء فان فيه والالا استحق منها ولا الحركه الشريه
 التي هي معلوله للفتش فانها معلوله الجليل والمعلول لا يطل عليه والمطل الزمان
 اما بطله ونفعه كصا دم لم يسه او درجتها فمما دقات ما يتحول فيه وبطلها المتناوبه
 برفقه ذلك وبطله وحسب ذلك مثل زمان سات الجليل ويكثر ولا يزال ما وقع شيئا
 فشيئا ونقصه حتى يفتش الطبيعة ولكن من بينها ما اذا كان الجليل يفتش بها عددا
 فليس يفتش الحركه واذا لم يفتش عند وصول الختم الى جبره الطبيعي مع ان طبيعة الختم
 حقيقه بانه هو غير الطبيعي ولا يصور وقوع الحركه في الاق واذ انشد الشكون بالمر
 عن عدم الحركه عما من شأنه ان يكون حركه فليس في الاق الواحد لا يكون حركه ولا حركه
 ولا لزم من ذلك ان لا يكون حركه ولا حركه في نفسه فانها لا لزم من كون عدم حركه
 في الشا ولا ساكن فيها ان يعلوا عن حركه ولا يكون مطلقا وانما الحول في جميع حركه من
 واحد في الخارج يستمر الى اوزن في الوهم متعدده واولا الستمه فيه لا يفتش في استحقاق
 والختم وبما على الحركه المطلقة تكون مطلقا ويقابل الحركه الخاصه تكون خاصه وليس

الشكون

الشكون هو لا وجود اي حركه كالب لما من تحول الاوسيل منه في حال حركه حركات اخرى
 كثيره ولا يصور وجود حركه لاساقى ان تصور راسخ شيئا فانها حليله متغير في زمان لا حركه
 والا كانت الحركه في اقل من ذلك الزمان في اشرع من التي مررها على الشريعة
 هذا طبق هذا اعتب التصور العقلي واما في الايمان فليس فيه والبطو جدا لا بل اليا
 عليها في نفس الامر وكل حركه طبيعيه هي حركه الطبع في حال ولا يشك انها حال غير بلان
 ولا بد ان يكون ذلك على اثره الطبق يكون على خط مستقيم لانها ان لم يكن كذلك كان
 الحس في حده الى مكانه الطبع عاد لا منه من حيث هو عالم له ولا يكون الصدد اليه
 اذن فكل حركه ليست مستقيمة فليست طبيعيه فالحركه المستقيمة التي لا يكون من
 قسرت فليست من الطبيعة وعلى ذلك ايضا انه قد عانت ان كل حركه بالطبيعة فانها الحركه
 الطبيعية ترجح الى غير طبيعيه والطبيعة قدس انه انما حسي بها ما لا يفعل بالاحصاء الى ما
 فعل التحصيل على بعض حركاتها واما عليها فلا ينضم الكون في وضع والحركه في بعضها فلو
 فرضا الحركه الوضعية بالطبيعة لكان منها الحركه من الوضع غير الطبيعي والمركوبه به
 غير مطلوب فانه لو كان مطلوبا لما كان مبدوءا عنه لكن الحركه المستقيمة متوجهه الى
 حيث كان منه الحركه فهي اذن عن احصاء واداره واذا كانت غير حقيقه فذلك لعدم
 احتلاقي الدواعي والارادات ولو كان المقصود بالحركه المستقيمة حصول وضع المعين
 فذلك الوضع اما ما فعل او لا ما فعل والى ليس الفعل بوجه لا عرفت عنه ما يبرر الفعل
 ولا يصور بعينه فهو اذن الفعل وذلك الفعل اما عصب الوجود الخارج لوجود الفعل
 بعصا لا يهايه لما ليس معها اولى ان يخرج الى الفعل من بعض حركاته مستقيمة ثم لو
 كانت تلك الادعاء موجوده بالفعل لما كانت مطلوبة حتى ان يكون متوجهة عصب الشكون
 وذلك النوع اما مبدوء او غير مبدوء فان لم يكن مبدوءا فتسا كانا ولم يكن بل يكون سبيله

ان حركة الجسم وزمان حركته لا ينفك من اجزاء اخرى ولا اخرى من اجزائها سائفة
 من اجزاء غير متناهية بالمثل لما بينهما من التقاطع والاختراق في الحركة عند انقسام
 فان لم يحرك ذلك القدر فقد تركب المشقة ما لا يتحرك وان تحرك فاسطع به صفة هو
 نصف ما يتطوع به كل قسم من اجزاء ما عرض انه غير مستمر وقد استمر الزمان الى الحركة
 فان زمان نصفها نصف زمان كلها فان الحركة الى نصف المشقة نصف الحركة الى كلها فكل
 واحد من النصفين مستمر بحسب انقسام النصفين وقد ظهر ما قبل ان الجسم او كان مستمرا
 بالمثل بل يكون بالانقسامية الترسية او الوهمية الى غير الترسية بالحق من غير ان يخرج
 تلك الاستقامات الى العمل اليه ككل جسم يتحرك الى الاتصال وذلك الاتصال الذي
 الى الاختراق فهو الفلك والاطراف وان لم ود انه كان كذا في الخارج فهو الذي يختلف
 بعين في الجسم والاضواء والوجوه او الفرض ويكون الاجزاء غير متناهية بالحق لا يتبع من
 كونها محصورة بمرحلة في الجسم ولا من كونها تقطعها فاعلم بالحركة بل انما يكون ذلك مستمرا فكانت
 الاجزاء موجودة بالفعل وكل جسم طبيعي فلا بد ان يكون مركبا من مادة ومادة ذلك لانه
 لا يمكن ان اتصال به انه قابل للاتصال حال كونه مستلزاما ومادة فبذلك حاصله حال
 الاتصال وبمثل الاتصال لا يتصل الاتصال اذا يقال انه قابل لشي على الحقيقة لا بد
 وان يكون قابلا لشيء اخر عند حصول المتحول كالحق في الاتصال بعدم عند طرأ الاتصال فلا
 يكون قابله له فادق الجسم شي غير الاتصال به سوى على قبول الاتصال وهو الذي يحصل
 ما هو متصل اخرى وذلك هو المسمى بالمادة والحيوي وهو ثبات الجسم وان لم يفسد بالمثل
 لان سببه له لا واسطة الاتصال نفسه فخط بل وبواسطة القوة عليه ولهذا كان الجواب
 بانه حال الاتصال وتلك وجوه وانما لها في ما بها اتصال ولا اتصال ولا وجود ولا
 عدد واللامكن من وجوده لهذه الاشياء اذ كان كل واحد هو جسم فاما متصل او منفصل ولما
 واحدا وسعدت حلاسي مما هو قابل لشي من ذلك الجسم بل العمل لذلك هو المسمى بالاتصال او

الجزء

الموحدة هو الصورة واذا وقع كل عامل الى شئ علم ان الحيزية الاتصالية هي مع متصل
 وليست شئنا فاما بذاته ولا مثل ما هيبة الجسم بدوياً في من مقوماته فهو مركب منها
 ومن ما لها ومجتمعا جبرها وان كان الاتصال على سطحه هذا الكتاب ليس هو جسم ليسايم
 بالحيوي لا زيادة والمزاج ما للاتصال الذي اعيت الحيوي وبواسطة قبول الجسم له هو
 الاتصال الانشائي وكل جسم فهو قابل له من حيث طبيعة الجسم وان اوسع قبوله من
 الاتصال له ذلك لان ما من طبيعة الجسم من حيث هو جسم ودليل ذلك ان السبب في الجسم
 وان كان غير متناهية فلا بد ان يثبت في المستقيم بسببه ما يكون لبيان كل واحد من
 الاسمين لبيان الامر وبيان الجدة وطعام الخارج الحواشي في الفرض وما يقع من كل اسمن منها
 من اسمن اخر من غير ان يكون من المساس من الاتصال الرابع للاتصال ما يقع من المساس وهذا
 المستحق من غير ان يكون من المساس من الاتصال الرابع للاتصال ما يقع من المساس وهذا
 كله انما هو اعتبار الشبه في بيان كل الشياطين فاني الطبايع المتشابهة انما هي في سائر
 سائر اجزاء غير متصلة بحسب في الخلق اما اشياء قبول الاتصال والاتصال الاتصالي او
 ان كان قبولها وطعام من الاول متناهي لاني ومما كان قبول الخلق للاتصال والاتصال
 الرابع له من حيث طبيعة الاتحاد الحيوي المتحول على الاستعدادات العقلية والمعنوية على
 اختلاف اقسامها معنى واحد ويشترط اعدادها في انها متصلة بذاتها وبالاجزاء الاتصال واد
 حسب المرض واما لا يقع هو من الاستعدادية عند وجود الاتصال لاني الخارج ولا في المرض
 وهذا الاستعداد معلوم ويشترط منه وصف الخلق بالاصباح الى انما يقع مع ما عداها ما يقع
 وما لا يتطوع به غير ما يقع من الاتصال الانشائي من حيث طبيعة كانه من وجوب الجسم
 لا يوجد مجرد من وجوده والامكان ان يحل الاشياء اليها او لا يحل بل تحت فاما ان قيل السبب
 او لا يتطوعه فان لم يتطوعه حاله في غير ما ولا كاشية اخرى فاما ان قيل السبب فاما ان قيل السبب
 الى اخرى ما استتب واذ كان حاله غير ما وهو لا حاله ذو وضع فهو ما خط او سطح او جسم

ع

وكيف كان من ذلك لم يحد من الصورة الحقيقية اذ الخط والسطح لا يحد من جملتها
 في الحقيقة وان قلت النسبة فاما في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا
 او في ثلاث جهات يكون متناهيا في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا
 وجب ان لا يتناها في الصورة لانها لو كانت متناهية في جهة واحدة لكانت جبراً لا اولاً
 محال والاشكال في المقياس في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 محال والاشكال في الصورة الحقيقية لا في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 محال ولكن الصورة الحقيقية لو كانت متناهية فاما في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 الاول كان متناهيا في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 في كل الاحوال في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 دون بعض من جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 المقياس في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 واحد وما تضمنه المقياس في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 بطلت الاشكال في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 محتمل في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 بعض الصورة في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 البعض في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 البعض في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 وكيف كان من ذلك لم يحد من الصورة الحقيقية اذ الخط والسطح لا يحد من جملتها
 اصلاً والاشكال في المقياس في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 محال ولكن الصورة الحقيقية لو كانت متناهية فاما في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 محال والاشكال في الصورة الحقيقية لا في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 محال ولكن الصورة الحقيقية لو كانت متناهية فاما في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة

ما تقوم فيه من ذلك الاستعدادات وقد بين انه ليس كذا ولا هو المقياس ايضا
 من صور اخرى مختلفة بها الاشكال انواعا كالصور الارضية والسموية والاشكال في جهة واحدة
 لان الاشكال في جهة واحدة فاما في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 الرتبة او مرتبة كذا في الاشكال في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 متساوي الاشكال في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 او لو كانت متساوية في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 لانها في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 جميع الاشكال في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 ذلك البعض في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 البعض في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 لذاته لا يحصل محال وان كانت الاشكال في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 النوعية المذكورة واما في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 ولذا في المحال في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 المحتمل في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 ولذلك قد نزل كونه على تلك الصفة ولا يؤول استحقاقه لان يكون عليها وكل واحد
 من المقياس في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 وجودها والاشكال في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 من جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 الوجه الذي لا يتناها في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة
 احد دواها الاستعداد ولا يؤول استحقاقه لان يكون عليها وكل واحد
 كذا في جهة واحدة فكل خط او سطح يكون متناهيا في جهة واحدة

حسام

ل

ن

هـ

ل

شيئا وطول و عرض على الوجه المذكور في شي لا طول له ولا عرض كما عرفت اما اذا كان
 محل يوجد مع حال مستفيد المثل من ذلك احوال صفة فاذا امير المثل من المثل في العقل بعد
 عارضا في الصفة المستفادة وجد انه كالاشود اذا طر في محل التصادف فانه يكون في احد
 دالة ليس اشود لانه قد يكون متضاد للتصادف وهكذا فانها مستفاد الحداد وتقول
 الصفة من الصورة فاذا احسنت في العقل من حيث هي قبول الامر من حيث انها متصور
 تصور او غير متصور لا يكون لها في حد ذاتها مقدار ولا طول فتسمه لاها مستفادها
 من الصورة وهكذا الواحد والكثير وحرهما وهذا المسمى من المثل مضافا الى طول
 في الوجه المقدم وكل جسم فاما تسيط وهو الذي ليس فيه تركيب قوي وطابع
 في طبعه كله وطبقة من شي واحد واما مركب وهو على خلاف ذلك وكلاهما مشترك
 في انه متى حل احدهما وطبقة من غير قاصر فلا بد له والخاله هذه من جنس وشكل مقدار
 كل منهما من والمسمى لذلك اما امر خارج عن الجسم او غير خارج عنه والخارج عرض
 عنه هو اذن غير خارج وهو اما مشترك فيه بين جميع الاحتكام وهو بالمثل واللا
 لاستلزام الجميع في ذلك الحسن من هذه الامور وليس كذلك او غير مشترك بل في امور
 مختلفة فخص كل واحد منها جسم من الاحتكام وذلك في طبيعة الجسم الذي لا جسم
 به واقضا هذه الطابع لما تقتضيه من هذه الامور المستفاد اما ان يكون امتثالا
 يرمه مع وجودها ماثرا ولا يكون كذلك والاول ما اطل لما نشاهد من اثارها العار
 لها وعود الجسم الى ما تقتضيه طباعه منها عند زوال القسرة ففصل الما في وهو
 ان لا يكون موجبه لاطال مقتضيه لاستيعابها ولا يلزم من كون كل جسم له وضع ان يكون
 له جسم مكان فاما معنى المكان السطح الناطق من الجسم الماوى الماشر السطح الظاهر من
 الجسم الماوى وعلى هذا الجسم الذي عرض امر الاحتكام له وضع وليس له مكان كل
 جسم له مكان مكانه واحدا اما ان كان تسيطا فلان الطبيعة الواحد معنى من كل

ما لا بد الجسم من ثلثه واحدا فترى مختلف الاعداد والاحوال ادا منها مانع فاذا قد
 المانع نقص من كل جسم مما لمز بها من الاعراض شيئا واحدا على وجه واحد واما ان كان
 مركبا فان يلب احد اجزائه فمكانه مكان العايب وان لم يلب فان كان فيه اجزا المتكبر
 في جهة واحد في العالم على الباقية فمكانه هو ما يقتضيه احوال تسيط ذلك او
 لا عايب فيه مطلقا وان لم يكن فيه اجزا بهذه الصفة فمكانه هو الذي افتق وجوده فيه
 عند تبادلي الجاوبات فانه لو مال الى احد الامكنة المتقاربة التسيط اليه لكان ذلك
 حصصا بالانحصار ولا مكانا بل بغير ان الجسم واحد والاعتد حصوله في واحد منها
 ان يلب الآخر فطوره هو الطس دون ما هو فيه وان لم يلبه فانه هو في الطبيعة له عند
 تبادله لهما ان لم يلب لواحدهما ليس شيئا طبيعيا له وان طبيعيا لغيره لانتج بوجه
 الهمادفة وانتج بوجه الى واحد منهما دون الآخر لانه رجع من غير مرجح وان يلب
 واحدا فقط دون غيره كذلك هو في الطبيع لا غير والتسيط معنى طبيعي الواحد من الاشياء
 شكلا واحدا هو الكس واللاصلصت الجايات عرض واحد ايمانه واحد من الماوى الواحد
 من حيث هو واحد في احوال الواحد كذلك تارة اهلها وغلاية طاهر ولا في اسناد الشكل
 الذي الجسم التسيط الى جسمته المشتركة لان ذلك الشكل لا بد وان يكون متساويا لاعداد
 الطلقة فكل من جسمته عنها فستقتضيه من حيث هو ذلك الى غير القدر المشترك من
 الطبيعة وانما يحصل الجسم امر من الامور مع تمام مقتضيه فذلك لا يتبادر لاطالها
 فصيلا او لما راجعه الى اعله الفاعلة او الى اعله العايب او اليها معا ودرج
 غير متناه او احتكام مجموعها لانياته له وان كان كل واحد منها متناهما محال والاشياء
 لما ان يرض فيه او فيها من غير جازم بها واحد كس في مثل انزال البعد منها ترات
 تحت ما يدها في تسيطها فلو كان البدان له فدان عند ان الى غير النهاية لكان ما فيها
 ايضا الى غير العالم لا ما رضى ارباب متا في تزايدها مكان ما لا ما هو محصورا من

حاصرين وهو محال وهذا المرض واقع في نفس الامر قلنا انه انما احتمل ان يستبدل
 كالرئيس باربعة سادات متساوية اعتقبت سعة العالم المختار في حجب استناده فان كان
 ما من كل سادس منها فكل سناه او غير سناه مع اصحاب منها هو من اطلاق وليس
 خارج الاحتسام ولا محلا ولا يمتنع به بعد ما قام بذاته كاني مادة في سانه ان يلازمه فيكون
 اسكن طواريف المذكور من مادة فكان ذلك الفراغ له مقدار في جميع الاطوار وكان يصنع اسير
 واكثر من غير فانما لم يصح حجب اصل على ما هو اصغر منه ولا شغل الاكثر فلا يكون ذلك الفراغ
 عدما محضا اذ ان عدم الحظر لاصل الشاخص والتقدير والانتقال ان يصنع الجرس من سواد
 منه وابعد اذ كان من اجسام غير ابعاد ما هو غير محض الاحتسام فان البعد الاخير من الاربع
 العليا الى الارواء التسلي ما عداها ليس في ابعاد تلك الاحتسام ما يشاوبه واذ لم يكن للا
 معدوم ما هو موجود اما في ذاته او بغيره فان كان قائما بذاته فهو سبيل الحاشية للشيء
 المتصل وكلما لم يكن المتصل فهو متصل وكل متصل ما مثاله في ما ذكره فلا يبعد ان ما هو لا يمتنع
 مما هو معدوم في مادته فلا يمتنع من الخلافة لطيف وان كان قائما بغيره فهو في مادة ايضا
 ويعود الخلاف في كيف تصور حصول الحتم فيه عند كون معدوم وبعد الحتم في الحاصل في الحاصل
 لما في كل واحد منهما كل الامر فلا يزيد الاصل على الواحد ولا اكل على الكل وهل يمكن ان يكون في
 داخل الحتمين بمعنى صبره احداهما زجرا لآخر الا البعد الذي له احصاء الحتم بذاته دون
 ما لا احتصاص له بذاته للحزم والوضع كالمادة وبتأثير ما هو من الحتم من انما هو على الاصح
 الحتم الابجهر الذي في نفسه من ابعاد عليه متقاطعة على ذواها فانه فهو مرتبة في قوة كمالها
 بذاته وذلك واضح له وكونه شيئا من شأنه قبول تلك الاعداد هو صفة والاعداد المتكثرة
 من صفة الحتم البعدي واذا نظرنا في الخلافة وجدنا ذلك كله صادقا عليه فما فيه خلا
 هو صم الحتم الان لا يمكن انما ذكر في تعريف الحتم وصيغة صبره لخلات في طبيا والخلافتان
 عن كل الاحتسام لوجوه وجوده لما اسكن عدم سناه مثل ما مر في اصابع عدم سناه في الاحتسام

ولما اسكن ايضا كونه متاهيا واللاكن حصول العالم المختار في حرمته دون اعداده من
 احواله مع انه في سته متشابه لا اختلاف فيه من حجب غير ممتنع اذ لا يمتنع الاصول الدائمة
 على الاستقامات والفاعل مستأدى القسبة التي في متشابه لخصم بعض احواله في دون
 بعض ودون الاحتسام السعال ذوات الحاشية على الما واعذاب البشر في الحتم من
 الامور والمفنية على امتناع الخلا وقد ذكر في امتناع لاهيا به الاعداد والاحتساب وجود الخلا
 وجود كثر من الذي ذكرته ولكن ما غير ملائمة لقصد الاختصار وقد ظهر مما تقدم ان لكل
 حتم مادة وصوره وطبيعته واهما فاما في الحتم الحاصل لصورته وصورته في مادة الى
 ما هو ما هو وطبيعته في القوة التي تصدر عنها بغيره او سكونه الذي يكون في ذاته
 وانما هو في الامور الى ان يصورت مادة صورته وقت صورته لرسمه او غير ذلك

الفصل الثاني

في الخاص والحواله باعتبار الانفراد الحتم الذي من شأنه ان يحرك حركة مستقيمة
 يتسبب الى كلف وهو الذي يحرك ايضا زاعا بصار النور بالكلية والى لطيف وهو
 الذي لا يحركه اذ يصار اليه والى مصدر وهو الذي يحرك من ذلك حوا غير تام على
 اختلاف مراتبه في ذلك الحيز وتتسبب الحتم المذكور بوجه اخر الى خارج صرف وبارد يعيل
 وقد سبق بان ذلك وهذا الحتم اذا كان متصلا به من كلفه نوعه فهو قابل للقول في
 لذلك ولزله ان كان يتسبب به الرطب وان كان صعبه فهو اليابس وعن اذ امكننا
 لتسايط الاحتسام التي عندنا في عالم الكون والفسا ولم نجد لها حرجه من اربعة الارض
 ولزها من التسبب الاول الكافة ومن الثاني البرودة والتل من الثاني البسطة والماء من
 من التسبب السد الاحتصال والبرودة مع التل والطوبة والها ولزها من السد الطاف
 والكون مع الحمة والطوبة والماء ولزها منها اللطافة والحرارة مع الحمة وفي حوتها انظر
 شك انما هو سبب التسبب الاول لظاهرنا في الارض والماء والها وناف في النار

وبدل عليه فيها المائى المائى كانت اقوى كان يكونها اقل فان كبر الحد او من اذ اقوى النار
 فيه ذهب لونها بعد اصول الشعلة وحسب النار فيه فتكبر من الاصل انما النار
 الارضية هي سفاهة لا تملك لها فعل والاصنام الدخانية اذ اصعدت الى قرب النار تحرق
 ولولم تكن هناك طبيعة تحرقه في النار والاما كان ذلك دأبا او اكرا ولولم يكن ذلك النار
 التي عند النار لطيفة لوجب ان يكون سائر النسيم والكواكب وشبه النار اذ هي مدنا
 انما كانت سائر لما ورعا لها لطاها من الاجزاء الارضية ولهذا كان كبر النار الارضية
 فيها قوى لونها وكذا قوت تلك الاجزاء من النار ومالت الى السفاهة فثبت ان النار
 البسيطة سفاهة كالقوى واسما هو حسب القسم الثاني وهو قسمة في الموضع الذي
 حراره الهواء النافس واليها ينسب الى الما الى النار ولذلك يشبه به الما بعدد حار
 اذا سخن والطف ولولم يكن سخن من الحار كل نصف والطف منه واذا استسما في الهواء
 الحار لا بد ان يبرده وذلك لانه فترج ما في احتكاك من الما الحار له ولولا
 ان الارض هي الشمس وهي يسميها الهواء الحار لها كل من يبرد من هذا وكذا في الهواء
 الحار والارض الى حد ما حصل البرودة فلو لم يبقه ابرد الى حد ما ثم بقي الى ما هو حار
 ولا النار وصق يبرده الارض انها اذا لم تسخن بالرياح الحار ولا شاعه الشمس والواحد
 ولا بعد ذلك ظهر فيها برود حسوس ولونها ابرد من الما او الما ابرد منها فتشكول برودة
 كونها ابرد من الما انها اقل منه وليس ينقطع اذا كان يكون لاردها على سبيل
 غير شدة البرد وكون الاحتساس بروده الما اكر لا يدل على انه في بعض الارض كذا الخواز
 كون ذلك لفرط وصوله الى السقام فان النار سخن من الحار المدايب مع ان الاحتساس بحسوسه
 اشد من الاحتساس بحسوسه النار واما الذي حسب القسم الثالث فهو ما سخن في النار
 وهي سوسه النار او رطوبتها تزداد ما سوستها فقد استبدل عليها من الحار الشديد
 من الرطوبة عن المادة وليس يخلل على حسنة فان ازاله الرطوبة اما هو البسيط

لانها مائى في نسبتها ثم انها يحصل الما حسيه عار او هو اربط مما كان واشد
 ميعا فعل هذا كان يجب ان يكون رطبه واما رطوبتها ما استبدل حضم عليها ماها ستهله
 القبول للشكل ستهله الترتك له وهو ضعيف ايضا لان في بعضا لذلك في النار التي
 عندنا وازان يكون ذلك لطاها اعزها رطبه لها وحصل ان يكون النار البسيطة فيها
 سخن ما اذا اعتدت الى الهواء والما وان لم يكن ستهله ساستها الى الارض والنار في الما
 في الحار والارض ستهله اشد من بردها واما برده اشد من رطوبه بل لولا رطبه
 لحاز حوده ان لم يستبدل حتم حار لانه ليس حوده في الارض فهو رطبه بالنسبة الى
 لا طباها ولو كان ردا الهواء هو الذي عند الما كان الهواء ابرد من الما وقدر حلا في ذلك
 على حار الصا حسيه المايح هو انما ايا حصفه او ستهله وكل واحد منهما اما مطلق اما غير
 مطلق والحصف المطلق هو الذي في طباعه ان يتحول الى غاية البعد الذي كل ان يصل
 اليه هذه الاحتسام مبالى جهه السما وهو النار والحصف الغير المطلق هو الذي
 في طباعه ان يتحول الى ذلك البعد في تلك الجهة ولكن لا الى غايته وهو الهواء المتقل
 المطلق هو الذي في طباعه ان يتحول الى غاية البعد الذي كل وصولها اليه مبالى
 جهه السفلى وهو الارض والتقل الغير المطلق هو الذي في طباعه الحركة الى تلك الجهة
 لا الى غايته وهو الما وقد بان ان هذه الاحتسام لم يحل عن النفس الفعلين اعني
 اعني المهددين بالناسير والقوى وهما الحار والبرودة وعن النفس الامع السراعي المهد
 للنسول والناسير وهما الرطوبة والبرودة ولا يوجد منها ما هو حار فقط وبارد فقط
 لان السقم لا حريست عليه رطوبه او سوسه وكذا لا يوجد منها رطبه فقط او سوسه فقط
 واحتياج اربعة اوله من هذه الكيفيات في بسط واحد منها ظاهرا لامتناع والحيات
 العبر العامة جميع الاحتسام التي عندنا كاللون والطعم والرائحة حوزان مخلو عنها هذه
 الاحتسام فاما لحد الهواء لولنا ولا طباها ولا رائحة الا ان حاطه غيره وحار ان يكون

تس

لهذه الاجسام بعض ذلك اذ كله لا يمتد له لضعفه فيها او لعدم شرط احسانه وحركات
 الفاضل الى ما كان لو كان قسرا لما كان الاكبر من اجزائها تحرك الى مكان عليه اشرع مما تحرك
 اليه الاضغر منها فان قيل الفاضل في الاضغر اقوى من فعله في الاكبر فكيف المانع فيه
 وهذه حسنة في بعضها الى نفسه بعض وتقلب بعض اجزائها الى بعض اجزاء الاخر اما الاستمرار
 فيها فبما هي اسلم وان حصل غيره مما لا محل هو محذور او بما يشاء او يتقوله او يراه كما يحسن
 ملائمة دور النار ومحاسنها او يتقوله النفس او يتبعه بالتحفة والحق بضمه لان اجزا
 ما به فثبت فيه ولا يمكن ان يتحرك ما في كونه حرف اشرع من تحرك ما في بقية عاشر على سببه
 قبولها ما وسالها ما ثم اذا كان راسا لانه مستدودا وهي ملو فان لما شي كان المداخلة
 حتى لا يصل الى ما كانه فلا يسهل منه الا للحرارة وكذا لم يطف الى ما كان الا بالاشارة
 والوجه المسمى بالاجزاء من اجزائه لما رزق الجود ما فوجه اذ ليس من طبع الاجزاء الجود
 والمحضة والمحلون يحسن بالحرارة ولا نار هناك حتى يشرفه ولا يمكن ان يقال كانت
 كانت فاحتملها الحبل والمحضة فان ما عتق بالحرارة مع ان الحار من ويا طنه كانا
 ما رزق من حار اجزاء من ولو كان حال حار من طنه لا عتق بها بل عتقكم كيف صدق
 ما رزق من المنفصلة عن الحسب والمادة فيه صدق ككاتب كانه ولم يحس بها عند
 الكس والرض والحق وكذا التي في الرضا والباب مع انه لا يمتد ما في طنه وكان
 هذا مما لا يحتاج الى ايصاح لوضوحه ويستعد هذه الاحتمال بمقابلته المصنف يقول النفس
 من الجود المصدلة ويستعد حار انما يشده الحائلة وضعف بعضها وهذا كان المحل
 الصيف اشده وليس لا يستمر من بذاتها والاككان هو الابدعي الارض التي لا
 اقرب اليها لدا ان الحبال والحرارة التي في الجو ما رده في الصيف لبعدها عن طبع الشاع
 واذا وضع في الشمس قارورة فيها ما انعكس منها من الضوء وما احرق طنا او حرق اذا
 قرب منها ولو كانت حاله كما كانت ذلك لان الجو الامتلاء النور والالهي بنافس

الانوار

الانوار والاشارة كما فعله النجاش وبما جرى مجراه مع ان يلج الى ما لا يريد ولا يستحق وكذا
 المراه المحرقة ذات المتغير التي تسكن لاسم من تطورها الى وسطها حتى لا يستداد
 الاضواء ساكنها واما انقلاص بعض اجزاءها الى بعض اخرى فطهر لك من ان كانا المنفصلة
 من الحبل لو ثبت ما رايت اذ لا حرق ما قالها بل بعض الحجاب كما لو كانت في حجمة
 فان قيل يتقلب هواء ويحترق ما شهد صيرورة الهواء نارا بالفاخات والظلمة المكسوة على
 الجود طهر على قطرات ما مع انه ليس من اشرع اذ ليس طبع الجو الصعود ولو كان شحا
 فكان من الماء الحار اول ولا لانه كان موجودا في الجو قبل ان يري الصفاء لوصلت
 الاجزاء المائية في الجو لتصادمت انظر حار هواءه فلا يبقى ما جوده الا لما ولو تعلق
 فبما هو سوا تر حصول الذي بعد حجة كل من مستطع مع كون الاما حاله اوسنا
 كل من عما قبلها او من انما تراني من حصولها لمساعدتها في الاما وهذا كله على خلاف
 الواقع ولا يلزم ان يحيل ذلك الاما هو امر ذلك اني ان يجري الماحر ما لان الاما للطفة
 فشرع انفعاله عن الجو فكتسرت برودة ولا ذلك جرم الا ما الذي عتق قوله لضعفه
 مر به ويستند بكفه بها وحفظها عند حصولها ولو كان تركب القطرات على
 الا ما يكون الاجزاء المائية المستددة في الجو اعدت اليه كان اخذها الى احصاء عظيمه
 تقرب الا ما ادى ولو كان ذلك لان الاجزاء المحارة في الجو عند الاحياء والمستنقعات
 اكثر كان لا يستأدى الحال في ذلك عند قرب الاحياء وعند الاما وقد شاهد
 في ملك الجبال ان الجو اشده البرد يتجدد سحابا لم يستمر من موضع اخر ولا اعتد من حار
 متصعد ثم يرى ذلك السحاب يسطط على ما يصحى ثم يعود واذا لم يحصل ذلك مع شدة
 البرد الجبل للجواسه لوجود مانع او معدن شرط لم يطلع عليه وصيرورة الماهر اشأ
 من حبل الارض تحت ملطف ما كلفه وزول منها الاضداد وكون الماهر ارضا فقد
 شوهد عاتاني بعض المواضع وليس ذلك لان الما كانت معه اجزاء ارضيه

فما

هد

صححت واغسل الماء وسمعت فانه قد جرى الماء منه وانفقد زمان من جثته لم
اليس فيه من الاجزاء الارضية بقدر الجرح الحاصل منه وانه لم يجر الاجزاء المائية في ذلك
الزمان السريع ولو كانت الاجزاء من الارض فعل على تلك الكثرة لتوهت وانس لذاته هذه
الاعلامات والى ذلك ان العناصر هبولى مستمرة على صور وقدر اخرى ولولا ذلك
لكان الاحلال عالا فاصيرورة الهوى هو اخرى من الاستيعاق وذلك كهيروا والثراد
يا ضالا الاسود انض بان زوى عن اس ثواد يحصل فيه ماض وهذه العناصر عطلت
المحار وكسفت بالبرودة وذلك معلوم بالجرى والتحليل اما ما عدا اجزاء الجسم بعضها
من بعض من اعطى الاجسام ارق منها لانها مناسبة لها كل الماشية واما ما عدا بقدر
الجسم لا ينافى مادة اخرى البعل لان المادة لا تقدر ان لها في حداتها فلا تفرق ان يكون
وقعا على مقدار واحد من جثته من جسمها الى المقدار الكثير والاضيق ثوادا وكثافتها
ما تقابل التحليل احد عنصريه والتحليل وتكون ليسا كالحاصل عند انقلاب الماء وانما
طبيعا لهما وقد يكون قسما فاقسم الجرم الى قسمين الكثيف ايضا الى طين وقشري واذ انزال
فكسفت كل واحد منهما عاد الى ماضيه بطبعه وهذه العناصر الاربعة هي على هذا القربى الارض
ومنها الماء وهما منزلة كل واحد واذ اذكر نظرا الارض فاما رايه في نظري هيما وحيط بها
الخرابطة طبع النار ولست كلها موجودة على نحوها وذلك لان قوى الاجرام الشمسية
مغدي بها فغلبت نيرانها ودارا على طبعها فذلك رجايتها وتكادها وعطفت بها ناريه وهما
فصعدا الى فوق اجمع ما عدا او اذ حته ارضيه فخطها به فكلما يكون جميع المياه والملا والبر
من الارضيه على طبعه عز وجله وشبه ان يكون الارض ثلث طبقات طبعه مائليه الى الخوصه
وطبعه صلبه من الماء والارضيه وطبعه مسكته عن الماء عندها من جهتها الشمس ومن
البر والحل ومكان الماء الكلي هو الخوا والخر ايضا طبقات ما ما على الارض من بعض ما هو
الارض المسكنه بالسماء وما عدا عنها هي فكلون طبعه الخوا الا فلو كان به حار ولها

القوس من احد القطبين والمقدور وازداد انعطافها بحسب سلوك المسالك الى الشمال
 اذ الى الجنوب ولو كانت مقعر فيها لازداد جدا ما قرب من القطب الشمال كما انوار
 الشمس في الشمال فالمسكون من الارض يحسب من جميع الجهات ويحسب من ان كان ذلك
 لاسيما عند اعتبار استبعادها في المحتويات فلها ما في احتشاق الفرض من قدر وهو
 محل الارض ولو لا كرية الما لما كان السائر في الجو من ان التواقي والى انهما سارا اذا
 قرب من البري ولا مع وجه الماء ووس الجبال او الماء ثم كما قرب ربع لهما
 من شى كما كانت عارضة في الجو قطرت ملاملا ولولا ان سطح الماء مستويا لكانت
 جميعا دفعة واحدة والارض في وسط السماء فان الشمس وغيرها من الكواكب اذا
 قربت لم رجع الى شمسها الا تمام حركه دوريه ولو وجب حمل ما بها للعبه من
 غيرها وليس كذلك ولو جازوت الارض المركز الى اى جانب من كانت فاصلا
 وهو لا يلبث ولو كانت الى موضع من السماء اقرب لكان من شمسها ان ذلك الموضع
 من السماء اقل من بعضها ومن مسكن الجبال البعد من الارض ولا قدر لها محسوس عند
 السماء والاك كان جميع من على الارض لا روى من ابد الا اهل من عنها بقدر
 ما قرب من مركز الارض ومحيطها ومن الذي يظهر ان في السماء هو صلبها لا بعد
 ذلك شيئا محسوسا ولو لا ذلك لما كان للوك من الماسه منى كالنقطه في السماء
 مع ان ارباب علم الهيه يفتوا انه اكبر من الارض باصناف كثيره والارض ليست
 محوره حركه دوريه والا فكان من رى الى اى جسن انفسا من تمام واحد هو البعد
 عنها او شيئا ما ماعد المسكون المستقيم في مسافه المرى مختلفين لكونها
 سوهان مساو من الضار ومن التي في سطح الارض بسبب الجبال والوهاد من
 منظرها حساب في ظاهر بعض الكرات التي ضمنها بالمدى فلا مفتح في ان يكون محل
 ظهرها كمن تحت الشمس وان لم يكن كمن على اعسته ودوره التي في مجموع الارض والماء على

الكره

ما احتسب في ارض مستويه حتى ظهر من وجهه المستوي وجهه من الغل وحيث من
 معا لها سلما كان حصه الدرجة من الارض ستة وستين ميلا وثلثي ميل هو اربعة
 وعشرون الف ميل كل ميل اربعة الاف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبع كل
 اصبع ست سميرات تطوى بعضها الى بعض بعض ذلك اما هو على وجه العرب ومنه
 يعلم مقدار قطرها وساحتها قريبا

الفصل الثالث

في حال هذه الفاضل عند امتزاجها وركبها
 اذا اصبحت الفاضل الابعه ان بعضها تحت سفل تلك الاحتشاق المجرعه كقضاياها
 المضاده حتى حصل منها كنهه تتوسطه متشابه في جميع الاجزا فذلك هو امتزاجها
 وتلك الكنهه المتوسطه هي المزاج والبرق من المزاج والاضداد ان الشداد يترك
 بالكلية والمزاج توسط ههنا والاحتشاق وان كان لها غير لا الماسه كنهه الشمس
 بالمباله وكذا في المناطيش الحديد الا ان ما شغل منها بالماسه كما كبر فده الماسه
 تسلف كذا السطوح التي يوجب كنهها صغر اجزا المماسين كان فعله اقوى فلهذا
 كلما كان صغرا اجزا الفاضل اكثر كل امتزاجها اتم واذا ما عطف كل واحد منها
 فعله بصوره وسفل مادته اذا التعل والانعزال فلهذا ان لاصحوا من حشيه
 واحد متشابه وهذا الخوله الخو الى اسفل فان الخوله مادته والخرال صورته العزميه
 واذا لم ينم في التفاعل من المحققين الى احد المتشابه في جميع الاجزا حتى ركبها لا امتزا
 والركب اعم من المتخرج واذا اجمع الخلد والبارد لم ينس كل واحد من الخمر والبروده
 مكتسورا بالآخر ولا يحصل في كل واحد من الخمر حرا فان اجتماعها في محل واحد
 محال بل سفل كنهه كل منهما وحصل له كنهيه اخرى متوسطه هي غير الطرفين والنو
 من المدا الفاضل لها عند استعداده العاقل لذلك الاحتشاق لمصولة وسفل سداد
 الكيفات ويصعبها ان سفل كنهه وعدت اشدها او اضعفها ما ياد لو كان اسند

جا
 والبروده
 ع

يلعب الى تلك القطعة فان كان كثيرا صار ضبابا وان كان قليلا كان غيم يزد البليل فان لم يجد
 نزل غلا وان لم يجد نزل حبيبا واذا اصبحت الدخان يحلها مع البخار وارتفع بها الى
 الهواء البارد وانعقد البخار شيئا واحدا في الغمام ثم فان من الغمام على الارض فانه قد
 اصبحت دلتا برود تصد الغزل وكف كان فانه يترك الشهاب من ثيابه فياخذ من
 الرعد فان استعملت النار في تلك الحالة حدث منه البرق او الصاعقة او هاجما باعقالات
 شرار طبعها واذا وصل الى كره النار وانقطع اتصاله بالارض واشتعلت وتشتعل في الاشتعال
 ان كان كوكبا ينفث به وان لم يستعمل كوكبا احترق ودام فيه الاضراق كان على صورة ذوات
 او ذنب او سيرة او جوار له قرون وقد حدث فيه علامات هائلة غير متناهية وقد حدث
 فيه كوكبة ويبدو مع النار يد وان الفلك ايلما واذا لم يتقطع اتصال الدخان من
 الارض الى ان يصل الى كره النار فيشتعل ويترك اشتعاله الى الارض واذا انكسر حر
 الادخنة جرد الهواء فكاك وقد حدث الغزل فيخرج بها الهواء جردت البرق وزوا
 كان جرد بها من كون الحركة الثقلي برود الادخنة حتى وصلها الى كره النار وربما حدث
 من غفل الهواء وحركه من جانب الى جانب وقد تلقى ريحان قويان مختلفا الجية فاستدبروا
 ففقدت الرياح والبخار الضيق يرى على مناسبات الماى اشباح نور الشمس والقمر
 وذلك المناسبات على التفصيل تعلم من علم المناظر والمرايا فاذا حدث في الهواء الى الارض
 والقمر نيم وطب رقيق لطيف لا يستر القمر من الابصار اشكس ضوء البصر من ابراد في الغيم
 الى القمر لا الضوء اذ وقع على سطح انكسر الى الجسم الذي وضعه من ذلك الضيق كوضع
 المشي اذ الم يكن حته مخالفة لجهة المشي فيرى ضوء القمر ولا يرى شكله لان المرء اذا كان
 صغره لا يودي شكل المرء صوره ولونه ان كان ملونا سودى كل واحد من تلك الامور التي
 قمرى دارة مضية وهي الحالة التي يودي القمر ويظهر من جوارى الشهاب ان لا يكون على
 الاستعمال من الدخان والمنظور اليه فان ذلك يودي بغير شئ لا شيء وما سوا الذي

س

من ابراهيم الغيم تحت القمرى مغللا كما يجتاز غيم رقيق في وجه القمر فلا يرى فاذا
 تجاوز ظهر وقد يكون حاله حاله وقد يكون الشمس ايضا حاله وهو اقلى الوتو
 رقيق وجد في خلاف جهة الشمس ابراهيم شانه صافيه وكان قد اهاجتم
 كيف مثل جبل او حجاب ملحم حتى يكون كمال البليد الذي وراه شئ ملون فسكر
 منه الشعاع وكان الشمس قربه من الارض فاذا وجدنا تلك الابرا الماوية وطرفنا
 انما حارت الشمس في خلاف جهة الطر فاعكس شعاع البصر من تلك الاجزا الى
 الشمس فكونها صغرة فادى كل واحد منها لكونه صغرا حتى ان الشمس دون شكلها
 ويكون ذلك اللون مركبا حسب تركيب الضوء لون المرء مع الشهاب وتسمى ذلك
 من من مرج وتسمى استدار هذا اللون كون الشمس حصلت مركزا في دوائر وجبان
 يكون الشد الذي تقع من تلك الدوائر فوق الارض يمر على تلك الاجزا ولو تمت الدوائر
 فكان مامها تحت الارض وطا كان ارتفاع الشمس كوكبا كوكبا الدرس اصغر ولهذا
 اذا كانت الشمس في وسط السماء لم يحدث الدرس المذكور والحدسات والشارل
 هي من اشباح الدرس ايضا اولانه حصل قريبا الشمس فكم كيف حصل مثل مثل
 الشمس في دانه كما قبله القمر والرتقه التي ترى كانه اللون الشهابها ان الاحتام
 العلكية سفاه فالقمر وما لا يرى فهو مغلط والهباء والاعمق الحاصلة في
 الجو مره فكمه يرى شئ ولا يرى شئ فتولى لون من البياض والسواد هو الزرق
 وهو من اذن لا لوان الابصار وذلك هو فائده واسمها (اخوانا هي الهيا
 المشوت في الهواء لا الهواء فسته هذه الهباءات اصغرها لا تحرق الهواء فترك ولو
 كان باليسر ملون قابلا للضوء لما رايته الكواكب في الليل لان الارض اصغر من الشمس
 مضاعفة كما شهدت به مباحث علم الهيئة فلا يكون جوارى من الشمس من جوارى

ف

من انشائها في الليل وليس ذلك الا لان انما لا تقبل الاضياء لعدم كونها في قوس الا
 لشاهد العواطف في البهار هو ان شمس البصر اذا استقبل برؤية ضوء كمن فانه لا يرى
 ما يصصف عنه كذا كما اذا كان من ساع على كبر في الليل ولا يرى النواكس ومن بعد
 عن تلك الاضواء اراها هذا الجرم لعدم كونها على ما كانته لا تستقبل الاضياء لظلمة ما له لونها
 وقد عرفت من شبه ما قد شبه الشيب السديم مع انه قد يكون انما من عبور النجوم على الارض
 على طبقا الصين واما ما عرفت من الارض هو ما على وجهها او تحتها فكل ارضها على
 الغلال وشبهه ان اخر العظم اذا صاد من طينا كثيرا ارضا اما دونه او على مرور الايام فكل
 جوا عظيما وذلك الطين يندمج بمخلف ارضه في الصلابة والرخاوة والمياه القوية الخوا
 او الرياح العاصفة كحرق النجوم من على السطح من شدة الرياح والسيول في اقال
 بعض في تلك الحفر وقد يكون الحمال من تراكم حبات حوت في ارضه سبطا ولم يدر
 خبر ذلك وسامع الحمال كمن فان كثيرا من الحصى والحب والماء قد يكون فيها او
 مما عرفت منها ما في الصلابة لا يحصل الا من على بعض جها من صخر سدا للعبور كما
 سمع من وشبهه ان يكون سخر الحمال ما هو وقد شبه الحمال الاناس والارواح
 التي فيها المردود والصون الارباب والحداد والادوية والقوامل في اقل الحمال من المداوات
 ما ليس باستار الاراضى وهي شبيه ارضها على ارضه فكل على طوايرها من الانما والبلج
 ما ليس في غيرها والاهل المتعاضدة عرشها بالاعتق والاحمال وكل ذلك مما يستلزم
 السحب ويكون مراد المداوات في كل هذه الناقية مردد بين في منوع واحد يوصف بها كذا
 كانت المداوات فيها كبر وشبه ارتفاع النور المقتض من الارض هو ما حصل في
 بعض جها منها من الحمال والقلل والغير من الاموار والوهل لاسباب لا يمكن ان يفسر
 الماء الطبع ان المواضع العينة وتكشف المواضع المشددة وتختلف المواضع المشددة من

الارض

الارض في الجو والبرق والرطوبة والشمس وغير ذلك من خواصها استب او ضاها
 من السماوات وعلى حسب شدة الشمس لها وقربها وبعدها من مشاها وتنب
 عبادون الحار والمضال والبرد عنها واستباب اخرى لا كما وصفنا لكان وقد
 ذكر ما عرفت منها في كتب الطب ولا يلحق ذكر ههنا وزنا اصله ذلك او يدل
 عتت سبل الاستباب المصدة له من الشهاب وفيها ملامشاها حال الموضع الو
 وجميع الاوقات والادوار والحركة التي تعرض لكونها الارض وهي انزل ليعتبر
 ما عرفت عنها تحول ما عرفت فانه اذا ولد حب الارض ريح او حار او دحان او ما
 ساقب ذلك وكان وجه الارض سكانا عدم المشام او ضيقها جدا وحاول
 ذلك الخروج ولم تمكن كثرة الارض تحول في ذاته وحركتها وربما سقى الارض لقوة
 وقد فصلت منه ما عرفت او اصوات هائلة وقد يكون حب الارض يثب واسعه
 ويواسع مثل العرمان فاهتد واهتد ما عرفت من الحمال والبلاد وقد عرفت
 الزلزلة في الصنف والكسوفات وما كانت شدة للزلازل لعقد ان الحوال انما
 عن الشواخ وقوة وحصول الرد الحاقن للرياح في عبادون الارض بالخصف من
 والبرد الذي يغير من قوته فكل ما لا يفسد العارض بالمدد والاعز التي تحدث
 حب الارض ان كانت كثيرة واجعلت مياها السق منها الارض فان كان لها مدد
 منها العيون الخارية ويحرق على لولا لظهوره عدم الخلا ليش لخوا يدخل من ما خرج
 وما يتبعه فانه كلما استحال ما في باطن الارض من الاهوية والاعز المحسنة ما استب
 ما عرفت لها من مدد البرد حركت تلك المياه من الاعمال الى الاستافل وانعزل الى موا
 صوا او حار او دحان لم يجد بها ذلك ثقب حاله ثم يبرد ذلك الحار او
 الحار بالبرق الحاصل هناك مستقلب ما اصاحم يجري فسيجد هو او حار غيره

من

هـ

س

ضيقها

ولا يزال الامر كذلك الا ان منع منه مانع يحدث تدريجاً او دفعة ومن لم يكن كذلك
 الاخر والاهوية مدحدث منها الحيوان لانه ان لم يكن الامر كغيره وارتبط
 وجهها مثل القرباب صادف مسدداً والمدفوع اليه فان كان لها مدد وجد منها الفتوات
 الحارة والاملا وقد يكون سبب العيون والفتوات وما جرى مجراها ما يسيل من
 اللوح واسماء الامطار لا بعد ما يزيد برادها ويقتصر سقيها ولو كان سببها
 هو الاول فقط مع ان ما في الارض في الصيف اشده رقا منه في الشتاء لوجب
 ان يكون هذه في الصيف اريد وفي الشتاء انقصر والحرارة ذلك على خلاف هذه
 الامور التي حكم بانها اسباب للحديث من العناصر بغير تركيبها ما لم يكن
 شيئاً الحرية والحديث وقد عهد اشغالها شاهد كاري في الخيام من صناديد
 الاخر واعتقادها ونقاطها وما رآه من كائن ما خرج من الاعناس في البرد
 الشديد كالحج وكرويه سببه الزمان قوس مخرج في قطعة كاعدا وما جرى مجراها
 اذا كالت منوعه على ما راك وكالت الشمس على قرب احد الاقطبين وغير ذلك من
 احوال المرات وما رى فيها من الصور والالوان وهذا كله واشتال من الحوادث محض
 انها اسباب وانما محض ذلك لما سقم من العرائن والاحوال التي يوجب الحديث
 المسد للفتن وقد عطف ذلك عتبات اصناف احوال الناس يحصل الفتن بذلك
 لبعضهم دون بعض وما ذكر من الاسباب هذه التي لا يحدث تركيب لا مانع ان يكون
 ونفس الامر لها اسباب غيرها يجوز ان يكون للواحد مانع على تقديره واما
 ان يكون حدث ذلك النوع من بعضها اكثر من بعضها اقلها وقد يكون يخلط
 ما ذكر من الاسباب ما هو صالح للتبعية فقط وان لم يكن شيئاً في الواقع وعجب
 ان يعلم ان من الاسباب المذكورة هذه ما علم الحديث بانه غير تام التشبيه بالماضي

الى اصنام قوي ووجاهة لولاها لما كانت كافيته في احاط ما هي اسباب تار
 من ارباب والزوابع ما تلغ الاجار العظام ويختطف المراكب من الحمار من الصور
 ما تنزل الى قعر البحر محرق ما يبريه من الحوامات التي فيه وربما وقع على جبل يدك
 دكا وقد يكون حرم الصاعقة دفعا مثل جد المسيف فتقطع ما صادف من
 الاشياء الصلبة صفيين ولكن قد ارا الانسراج الاطلاق هذا مع ان ما ذلتها
 قد قبل انها يكون لطيفة جدا لشدتها تسحبها والطفافة يوجب شدة الانفعال
 لامر الفعل لشيء من هذه الانفعال العظيمة وقد سئل في السباب والاسباب التي
 وسد من الاشياء الصلبة والحديد والذهب قد يهاجى بذاته الذهب في الكس
 ولا يحرق الكس ويدب ذهب المراكب ولا يحرق المسير من الكواكب ذوات
 الاقناب ما سبق شهوا عديده وقد وجد فيها ماله حركا ولو لم يدع عصبه والاسباب
 المادية والمعادلة التي ذكرها لاكتفي في هذه واشغالها بل لا بد من القوى الروحية
 حتى يتم هذه الامور وما جرى مجراها وليس في من من شاهدناه او سمعنا به من
 البشر ان يعرف العلل السامة لكل واحد واحد من هذه المكونات على التفصيل بل ولا
 ان يعرفها فضلا عن ان يحيط بعلة كل واحد منها واد لا يسيل لنا الى استقصاء ذلك
 والاختصار على هذا القدر منها هو احرى واولى

الفصل الخامس فيما يكون من العناصر مركب منها وهو المواد الدالة
 المعدن والنبات والحيوان كل مركب من العناصر ذي صورة فاما ان لا يحصل لنا
 كون صورة مبدأ للحس ونفكره الارادية او يحصل لنا ذلك والاول ان لا يحصل في صورة
 مداه العبدية والنفوس والتوليد فهو المركب المعدن وان لم يكن لنا ذلك فهو المركب النباتي
 والثاني هو المركب الحيواني وهذا هو وجه الحجر في اللامه واما قلب اما ان لا يحصل
 لها هذا او يحصل فلم اهل اما ان لا يكون كذا او يكون فحيز حسن او حركة ارادية للنبات

او عذبه ونحوه ويولد المعدن وان لم تعلم ذلك ولا حقيقة ومن المحتمل ان يكون لكل
 سكون من الاحتام شعور ما كان الطسعة فلو ان بعض اربابها سكا كان ما سكا لم يترك
 الحتم اليه فمتصاها ارباب دال على وجود ذلك الشيء لما انشأه قبل وجود الفعل
 وهاذا ان يكون ذلك كالموجود الذهني الذي لنا فكون لما شعور ما بذلك الشيء يكون
 هو العلم العامه لظهور ذلك كراه قد شوهد بعض الناس من الفعل يحول الى جهة بعض
 الذكور منها دون بعض في حال كون الرشح فيها الى خلاف تلك الجهة ولذا نسل عنها
 الى الصور التي في الماشي التور واخرها من شعورها من الجدار والماء ولها وهو
 مما يولد ان المحلل من لسان شعور ما وادوال وان كان لا يجب الخزع ذلك
 في الجدار القريب له بل في الجدار البعيد الذي يستأكل او يقتل كما كان او
 واصفا وشيئا بل حقيقة وكل واحد من المداون واليات والحيوان جسد لا نوع
 لا يحصر لنا الى حصرها والمراج المعدل كل حش منها له عرض من جسد لا حصرها
 ويستعمل عرضة على عرضة نوعيه كل منها من جسد لا حصرها النوع ولذلك
 يستعمل المراج النوع على امرجه صفه والصفى على امرجه صفه وكل واحد من
 المواليد صور نوعيه مقبوه في كماله الاول منها سمعت لشماعه الحسنة
 وبها من كالاته المواني ويكون المداون هو من امتراج الاعوج والادوية الحسنة
 في باطن الحمال والارض من اسراعاً على ضرب حسب اصلاص الانكة وحصول
 السنه والمواو فان بعض الاراضي تولى لعدان بحسبه ولهذا لا يولد
 بل في اي حقه اسبق ولذلك حال الامنة بسبب مسامتة الشمس واخرها
 من المسامنة واخرها من ارض لا تطلع عليها وما طب فيه النار على الدخان والعقد
 اصاص اعداها ناهياً فان منه مواضع مسطرة عرق الدوب او منقعة كالبلور
 والناقوت ويحرقها والكرب يحصل من النار امتزج مع دخان وهو من اماناً ما حتى

صل فيه ذهنيه والرشق من النار امتزج مع دخان كبريت امتزاجاً محكاً لم ينفصل عند
 وقد نسبته كونه قطرات الماء التي تتصاها اجزاء ترابية كالتفان لها اذا لاقت
 قطن منها قطرة انزعت لبعاص صا من علاناً واحد لها لانه من مائه حاطط ارضيه
 لظنه كبريه عخاله شديد حتى ان كل جزء منها يستأه شي من تلك الرشقة
 فانها حلقه لذلك الجرم المميز وشبب بياض الرشق هو صفها مائه وما من ارضيه
 اللطيفة وبما زجه هو انه له واداً امتزج النار والدخان امتزاجاً اقرب الى الاقصد
 كان منها الاجساد المطرقة الصابرة على النار الدائرية بها وذهني في كانه في الرشقة
 والحاس والجديد والارضاص ومنها ما لا تشبه الا بالجملة بالحديد وله من السهم
 مركبة من الرشق والكرب ولهذا ما يرى الرشق مسلقاً بها ومدحرجاً ما ادست بها
 واداً اعتقد الرشق والكرب كان كالأرضاص ونسبته ان يكون اصلاص هذه
 بسبب ان الرشق والكرب اذا كانا مافس وكان انطباع الرشق بالكرب
 انطباعاً لما فان كان الكرب احر وفيه نوع صفه لظنه غير حرقه بولد الذهب
 وان كان الكرب اصف بولد الفضة واما ان كانا شين وكان في الكرب نوع صا
 لكن من اسكالم السهم وصل اليه برد عاقد بولد الحار صا وان كان الرشق شيناً
 والكربته ودماً فان كان في الكرب نوع احر فانه بولد الحاس وان كان الرشق غير
 صيد الحاطة للكرب بولد الارضاص الاصق وان كان الرشق والكرب رديس فان
 كان الرشق محطلاً ارضاً وكان الكرب منع رواته حرماً بولد الحديد وان كانا مع
 رداهما صيفي التركيب بولد الارضاص الاسود وهو الاسود وما يدور من المعاد
 ولا طريق كالارضاج لعلبه مائه وقلة ذهنيه وارضيه وما لا ذوب ولا طريق
 وصعب حيلة لقلبه الارضيه فيه وقلة الماسيه والذهب كالمزقشا والطلق
 وما سطرقت وذهب وللهذه الحفوطه الغير انما الاعتقاد والماسه الحار وما

يستعمل فيه النار فتنه عليه هو ابيه او ابيه وكلما قد بالحرارة البرد كالمخلوم
 يستعمل البرد بدمه الحار كالشمس والحار يكون من طين بطنه الحار واذا اعلت الشمس على
 الحار تولد حواضر غير مطبوخة ولا دابة بالار وجدها مثل الشمس شاذر والمخلوط والحرارة
 الباردة من تمام الاقوى بالشمس والمخلوط والحرارة بالار والمخلوط والمخلوط
 حتى يستعمل في النار والشمس شاذر من طين الحار الا ان النار بدمه اكثر ولذا لا يفسد
 عند التفتيش منه استعمل في هذا المستند بطول ولا يكتسب منه ساعات
 كثير وقد ظهر مما ذكر ان الحواضر الحديثة اما مطبوخة بالاحتماد الشبه او غير مطبوخة
 وهي اما ان يكون عدم قبولها للطريق لعماء حالها كالقصور والاشربة والعمارة فيها
 بالرسق والفتنة عليه الصلابة اما ان يحمل بالما والمخلوط والشمس شاذر والما ان لا يحمل
 كالقصور والاشربة وفي بعض الحديثة بدمه مرقحة كما في القصور والشمس شاذر
 احكام هذه الحواضر في شربها وغيره صفة الحديث والحرارة على ما في ما من النار
 العلوية والسفلية ويكون الساتر هو من امتزاج العناصر من الارض والواقي في
 الحديثة واكثر الى الاعتدال واحده من العناصر في الكسوف الحديثة فلذا
 يستعمل في قول حور اشرف من صورها من حصل فيه من النار ما لا يحصل في تلك او
 ناهو اقوى واظهر مما فيها كالقصور والشمس والوليد التي ذكر احكامها عند الكلام
 في الشمس واما احتياج الى التفتيش لعموم اذا كان كاملا واصحاب الى التفتيش لعموم
 ذلك اذا كان ناقصا وكلاهما يحسب التفتيش واحتياج الى التفتيش لعموم التفتيش
 حصول اسبالة ومعرفة الساتر بفتنات كبر وفيه الات بخير عرى الات الحواضر
 كالشمس شاذر والشمس شاذر والشمس شاذر والشمس شاذر والشمس شاذر
 القصور والمخلوط والشمس شاذر والشمس شاذر والشمس شاذر والشمس شاذر
 في الارض عرى عرى الارض ولذا اذا قطع سقطت قواه والكلام في النبات طول وقد

اقول

اقول له كذب وكذا ما عرفت عليه من احكامه وفي علم الطب ذكر كثير من قواه
 واصله في دين الانسان ولا يلام هذا الكتاب ذكر من ذلك ويكون الحيوان هو من
 مراح اقرب الى الاعتدال واكثر واتم من الارض الساتر ولهذا يستعمل في
 كمال هو اكل من الكمال السابق ولذا في ذلك طهر عند افعال القوى الساتر وبنائه
 افعال قوى اخرى كالحرارة الارادية والادراكات التي ليس النبات شيئا اليه وان كان
 له شي منها فهو اضعف بكثير من الحيوان واكثر حيث هو من لفتا ان كان حاصل المجد
 الساتر فيه كالمزاج اما كان المراج الاعلى اقل الكمال للحرارة ولذا انكسار صفات الكفا
 واستقرارها على كنفه متوسط وحدانية هوسه ما لها الابد لها الرشد وبسببها
 استحقاق لغيره عليها صورة او نفس فقطها مكلما كان الكسوف اتم كانت الشمس اكل
 والعنصر العايشة فيها اسبالة ولهذا كانت الارواح التي عرت الامم القليلة والشمس
 فيها من الساتر وهي اول شي يتعلق بالشمس وهي التي يعمل القوى الساتر والشمس
 والطبيعة والاسبالة كان اذا دعت شدة في موضع من البدن تمنع من خروج الروح المذكور
 الى عضو من ذلك العضو انفس والحرارة الارادية الى ان يحل الروح من التفتيش اليه
 والمخلوط لفظ الروح على هذه وعلى النفس الناطقة بالاعتدال ومن وقت على هذا علم
 علما بعدا الحديث ان الاعتدال المزاج ياتر احوالا في ارباب الكمال الناطق على الحوا
 الغنصية من المبدأ الناطق له ويستعمل الحيوان الى الناطق واعى فالناطق ما يحس له ادراكا
 كلي بالاشنان والاشنان والاشنان له ذلك وان حاز كونه له في نفس الامر لم يكن يحس
 ان ذلك ومن فلم يشاهد من الناطق الامع الاشنان كاشفا بانواع اخرى كالمزاج والشمس
 واما الحيوانات العجم وانواعها كبر نفوق الاحصاء وحت الاختراع اصناف ومجموعاتها
 وقد سلك في هذه الاشياء كلالا طويلا في الكتب المختصة به وكذلك في اعضائها وصفه
 عضو عضو منها لاستنباطها مما يخص الانسان في كتب الطب وغيرها وسيورد في علم

ليد

من

الشيء وان حكمه الباري جل جلاله في خلقه فانه كلاً ما يتعلق بهذا الموضوع امره
 يكون ذكره هناك استنباط واضح

الفصل السادس في امات الحدود للجسمات وذكر لوازمه وجود
 الاحتكام السطحي المتحرك حركة مستقيمة ذلك من حيث مشابهة حركتها في حوت
 جسمين محدودين مختلفين بالطبع ولولا اختلافهما بالطبع لما كان كون بعض الاحتكام هو
 الى احدهما وبعضها متوجها الى الاخر كالدار والارض مثلاً ما اولى من العكس ولو كان
 جلا نقطه او اجزاء متفرقة او جسم واحد فقط فير مثله لما لم يكن ان يكون الجسمان مختلفين
 بالنوع وحده البته فلا يكون فوق واسفل ويمين ويسار وظف وقدام ولا يكون ان يكون
 الجسم ذاهباً الى غير النهاية لان كل جهة موجودة فاليها اساساً ولذا بها اختصاص بالفراد
 من جهة اخرى وذاها لا يخلو اما ان يكون متجه او غير متجه فان كان متجه فالمتجه من
 حركتها عن المسير هو الجسم فلا يكون الجسم مكلتها جهة بل بعضها هو الجسم ولنزاهة ان يكون لها
 امتداد في جهة فلا يكون منها جهة وان كان غير متجه فلها وضع لا محالة واللام على اليها
 اشارته وكلها له وضع وهو غير مستقيم موجود في جهة لا يكون ما وراءه منه والجسم محدود
 اطرافه وما لا ساق له من جهة بل غش أن يكون منه ذلك اوله بالفرق وكل واحد
 من هذه فالحال في الآخر الا بالحد لان كل الحدود والاطراف المفروضة هي في
 طبيعة واحدة فليس بعضها بالقوة وبعضها بالسلبية اول من التمسك واذا فرضت
 الجسمات المتعاقبة في جسم واحد مثله على انها في سطح اولى بمقتضى ذلك فليس فيها جهة
 لان سطحها ان كان كمالاً لم يكن ما عجز فيه مختلفا بالنوع وان كان متصلاً فليس ذلك في نفس
 له فانه قد بين قل ان الشكل الطبيعي للتبسط هو الكون والجسمات الطبيعية لا تفرق الامور
 لها وجه من الطبوع ودرجته زيادة وان ومع ذلك فاني اصلحت بحسب متناول السطوح او
 اضلاعها فاحصاً لها بالعدد لا بالنوع وان اختلفت بحسب ان الذي على السطح عاقل ما على

الخط

الخط او الذي على الخط عاقل ما على السطح فالنوع بسببه عليه الاختلاف الواقع في مثل
 العلو والسفل وكذا لو فرضت الحدود في جهة وان كان على سطحه والفرق بينه فالحال
 في الحق يجب ان لا يكون على اي سطح انتب من الحق بل في الجوهرية عليه البدن في السطح
 وذلك في المركز لا سيما ان كانا شكل طبعاً وهو المسدود والعدد جزءا العلو والسفل
 للجهة او لحد الا بالجهيز والمركز فاما اذا كانت الاحتكام كس فان اثنى سورهما يحصل
 منها الجسمات المتضادة وان اختلف نوعها وجب ان يكون عدد الجهات بعددها
 القسم الا ان يكون على ذلك لا الاختلاف المطلق لكن اختلاف معين ولا جاز ان يكون
 ذلك متصلاً على اصلاط الطبيعة من غير اصلاط الوضع واللام على ذلك احصاء
 الجهات لان احدى الجهات اذا تعينت تعينت الاخرى وكانت على بعد محدود ولم
 يكن ان يتوهم زايده عندها ولولم يعتبر اختلاف الوضع لكان المتضاد مع من الجهتين
 فيكون كان وضع احدهما من الآخر وعدده منه مكانة الجسم متقلاً استقال احد الجسمين
 وليس كذلك اذا تعينت احدى الجهتين حيث الاخرى في جهتها وعددها ولم
 يتقلاً البته فلا بد من اختلاف طبيعة الجسمين من وضع عددهم وبعد مقتدر ولا
 لكن ان يكون هذا ايضا الامل بتبديل مركزه ومحيطه والاعاذا فرض احدهما عاقل
 الاجرام لم يكن اختصاصه بذلك الخائب لطبيعته والاكثان ذلك الخائب سائلاً لتباين
 الخواص لا سبب هذا الجسم اذ لو كان بسببه لكان حيث يكون حاله فالحال مع هذا
 الوضع نفسه واذا لم يكن طبعه تنقضي ذلك الاختصاص بل انحصار في عدد كان بها
 هو سبباً ولهذا البعد فان كان ذلك الجسم بهما كان هذا عاقلها وبكاه عاقل
 ذلك الجسم وعلى قناتين مركز او عن المركز بهما كل عاقل لا تنطه حيثما وان كان
 غير محيط فالبعد المتساوي منه كيف كان هو متحدد لانه محاط بذلك الجسم فان
 الخلا لحدوده وقد فرض هذا غير محيط وعلماً ان احصاءه بذلك من جملة ما له ان

حصل فيه فهو من سبب خارج ويجوز مناقضه لذلك الموضع بعينه فهو حاصل من سبب قبل
 حصول هذا الجسم منه فلا يكون سبب بعده وقد كان من سبب بعده وهذا محال
 ومتى كان الجسم المحدد محققا في تحديد الجسمين كان الاحتياط في المركب تحت غاية العدد
 منه وما به الترتيب من غير حالة الى جسم آخر ولو فرض الحددها عددها به الارب
 ولم تعد العدد فيكون الحددها الجسمين والاكليات جهة العدد محدود بالحد لا بالعدد من
 جسم محيط لتحديد الجسم الاخرى واما هذا الكلام فهو ان يقال ان المحدد انما يكون
 جسم مستند برأيه مستند من لان المحدد يجب ان يكون جسما حقيقيا ولو كان الحد
 جسما او كذا لم يكن ان يكون قد حددت الجسم من قبل الجسمين او الاحتكام وان يكون
 لان الاحتكام يصح عليها فخرقة المسماة بعدد الجهات كما تستمر في الصحيح على مناقضه
 مكانه ولو كان الحددها جسما واحدا مستند برأيه مستند هو واحد وعدده منه سبب القرب
 وسطح العدد لم ان يكون شي واحد مطلوبا وبهذا عنه يجب ان يكون الجسم المستند بر
 الطيف محدود محيطه ومركبه وهنا وجه آخر في اقسام عدد من على تناقض الاعداد
 ونعني ان الاشياء الجسميه تكون الاعداد لابد وان يكون متماثيه كغيره من الممكن
 دهاها الى ما لا يمايه له وكذا القول العاصم جهة والجسم المتساوي والاشياء المقصوده
 بالحركه لابد وان يكون موجوده في نفسها والاصح في الاشياء والافضل فانه
 ليس حال ما عرل حركه مكانه كمال ما عرل من كنهيه الى كنهيه سلا فان الكنهيه المتحرك
 اليها يحصله منسأ الحركه وليست الجسم القوله الاثنيه لذلك ويكون الاشياء الجسميه
 وجب ان يكون ذات وضع وكل ذي وضع فاما جسم او جسما في الجسم اما جسم او جسمانيه
 ولا ما بر ان يكون جسما لانه لا شيء من الجسم تقابل للغيره وكل جسم قابل لما لا شيء من الجسم
 محتم وان الفرضي ان وضع الجسم في اعداد ما من الاشياء والحركه ولو كان وضعها
 خارج عن ذلك لما كانا اليها حلو استنتج ان ذلك الاستعداد والقول الواسع الى ما لا شيء

لها اقرب الجرس منه ان وقف ثما وصل اليه هو الجسم لاما وراه وان لم ينف
 فاما ان يكون متحركا الى الجسم او عنها او فيها وهذا الثالث يرفع الى الاولين فان
 الحركه في الجسم لابد وان يكون اما الى جسم او من جسم والاكليات المتساوية المقطوعه
 بالحركه في الجسم وهو لها بطلان واذا كان متحركا اليها او عنها فعمل التدوير
 يكون الجسم في كماله وذلك يمنع والجسم جسمانيه وهو جد في الاستعداد المذكور
 غير منقسم ولما القوه وكل جسم يستل على ما حد من فرد والجسم المحدد لها الحوزان
 تركب من اجزا مختلفه تكون تلك الاجزاء كونهما حيد يحملنه الجهات وجهاتها
 سعه عليها لا محاله وهو مستند على الجسم المركب منها والمستند على المقدم على مقدم
 فسد من الجهات على حدودها هذا حلف واد ان الحد يكون مستقفا في نفسه ويكون
 شكله هو الكره او هو الطبيعي لكل جسم بسيط كما عرفت ولولم يكن في الشكل
 لا يكثر عوده اليه عدد فرض زوال الفاسد وبغير الشكل لا يحلوا من حركه مكانيه
 من جهة الى جهة تكون الجسم قتل عددها فعود الخلف المذكور واضحا معلوم
 يمكن كذا لكان بعض اجزائه اعل من بعض مع انه لا اولويه في بعض بعض اجزائه
 للطويه وبعضها للتفليه وهذا الذي لا يمكن ان يحد ما هو خارج عنه لاصحاب
 في السلق ما هو خارج عنه الى الجسم تكون مستند عليه وهو محال فاذن عددها
 هو داخل فيه ولا تنع التبرضا هو داخل فيه باعتبار الجسم لاما لمركب والجسم ط
 محدود به جمانا فاما خفا استعداد واحد لا غير ومن يامل ما قيل باملا صدا فلا
 شك في وجود جسم هو متساوي لاشارات الجسميه محيط لكل الاحتكام غير مركب وغير
 متحرك بالحركه المستقيمه والا لكان حركه جسم معيقه الى الحد غير متساوي في ذلك
 مرده مقرر والحدود تنقسم به اوضاع الاحتكام ولما كانا مستند على جميع المركبات والاشياء
 الطبيعيه والفاسده والطبع وان كان وضعه معين فاعته لا تعني ان يضع كل

واحد منهما معين وضع الآخر واللازم الدور على معنى ان معنى وضع الآخر او وضع كل واحد
 منهما بوجود الآخر وهذا لا يمكن وضعه والحد ليس معنى احرابه المعروفه عنه اذ لا
 جزاء للفعل كما سبق اول ما هو عليه من الوضع والحداده من غيرهما امكن وضع معنى في موضع
 الاجزاء المكنة للفرقة وكل معنى للفرق يمكن التبدل باعتبار ذاته وان طار له مع من قبله
 ارجح من موضع الحد يمكن التبدل ولا ينافي مدله الا الحركه ولا يصور حركه الاندليل
 مستغنى اما الى داخل منه او الى خارج عنه فاذ لا خارج عنه والاكتفاء بحد الوجه بما هو
 ملاك في عدد لكل الجهات كلاهما اما هو في الحد فكيف معنى بدل النسبة الى الداخل
 وهذه النسبة لا تتبدل على تقدير ان يكون هو دمج ما فيه هو كانه لم يزل ان لا يغير ذلك
 الحركه صوب ولا يصور بما دون الا اذا وصل الفروض الى حيث تفرق وبقى كل من في
 داخله ما هو سابق لمعنى ذلك الاستقام وحركاتها لو لم يتساو ولم يصور بدل النسبة
 ولو فصلت احداهما على الاخرى فالذي يضاف حركه متحرك والآخر في حكم الساتر فاذا
 حرك المحيط فوجب سكن شي مما في حشوه فان حركه تبدل نسبة كل واحد منهما الى
 الآخر ولو كان القسم الاول منع سكن من الاول فليس يكون لاصدها اختصاصا باحد
 السبب من دون الآخر فلا يكون هناك حركه خاصه باحد الطرفين واما الثاني فلا
 يخلف السبب فيه الا الى الحركه فلا بد مع وجود الحركه الوضعية من وجود حركه ثابت
 فانه ما لم يكن وضع لم يكن حركه وضعيه فاما ان اذ لم يكن ان لم يكن حركه في الآخر ولا يكون
 فيه وما لم يكن حركه ثابت لم يكن وضع بخلاف معه سبب الحركات كما لا بد من وجود
 حركه مستدير حتى يوجد الحركه المستقيمة وكذلك لا بد من وجود حركه مستقيمة
 الحركه المستقيمة الوضعية والحركه المستقيمة ممنوعة على عدد كل الجهات اذ لو تحرك
 ذلك كان له حركه طبع من شأنه ان يفارقه ويحاذيه فيكون وضعه الطبعي حركه
 لاحله لانه لا بد من سابق موضعه ويرجع اليه وهو في الحالتين في وجهه موجهه الطبعي

حتم غيره وما لم توجد الجهة لا يقع الحركه حركه فاعلم ان الجهة اما مستقيمة عليه او معك
 فكيف كان لم يكن هو محدد لها فلا يكون عدد الكل الجهات وفرض محدد لها هذا
 حلف وايضا علم مع عليه الانتقال الحركه المستقيمة لكان لا يخلو اما ان معنى طبا
 يكون في تلك الجهة او لا بعض فان لم يكن فكيف عدده الجهة مع جوار ان لا
 يكون هناك وان انقض طبا عنه ان يكون فيها وهو جاري المفاضة لها وجلب طبا الطبع
 وجب ان يكون جاحله حتى يظلمها بكسبه وانما لا يكون الجهة مستقيمة الذات به بل
 حتم ان يكون على ذلك تعلم انه لو تحول حركه مستقيمة لوقت الحركه الى اصوب وهو حال
 وهذا يظهر ايضا انه لا يجوز ان تركت من اجسام مختلفه الطبايع وان كل من سبق
 سان ذلك بوجه آخر فانه لو ترك منها كانت تسايطه فابله للاختراع صحيح على الاساس
 من جهة الى جهة ولزم من كونه لا يميل الحركه المستقيمة ان لا تسبق الحركه والانتظام
 فانها لا تصور ان الابهام والاضل الفضل والمكاف فاحسنه واد هو لا تحول الى
 ولا الى تسبق لولا تسبق والاضف ولا حار ولا يرد واذ لا تسبق الاعمال اصلا لا
 تسبق له ولا يفسر فهو لا يطب ولا ناس ولا تسبق الكون والفساد الى الاصل مادية
 صوره وليس صور اخرى فبالجبر انفراد لو كان فالله في الصور الكاسه احد
 وجبره الغرب محسبها ووقف فنه كان جبر الغرب طبيعيا وهذا حال وان كان
 حركه عنه الطبع فهو حركه مستقيمة وان كان في جبره الطبعي حركه حركه الصور المكونه
 فان يكون فيه وهو حال لم يكن لا يخلو مستقيما وقد انطلم وان يكون فيه وليس حال فان
 لم ينفذ ذلك الحركه من ذلك الجبر لزم مدخل حركه وهو حال فان دفعه فالحال في الله
 كالحال في الحركه المستقيمة واما كونه هل يطع صور وليس اخرى فبالجبر نفس ذلك
 الجبر وهل سيجعل استحالة لا يورثي جوهه فذلك مما يتنبه على الحركه مما يورث
 المستقيم ولذلك كونه هل يصح عدده او لا يصح والحد وان كان فيه ميل مستدير

ل

ت

ث

ف

فهو ميل ارادى دلش حركة الطبيعة الى بعض الخواص اولى من حركة الى غيره المتساوية
 ارضاعه والجهات الغير الطبيعية لها بها والى حيث حركة الحيوان مما رجعت فان
 الذى اليه اول حركته الدوسوس فيكون دماغا بدهيت واداعى بالهوى ما يلى راسه
 الانسان والسفل ما يلى قدمه فهو ما يتبدل بعدل الوضع ثم ان الارض كره والجهات
 التى على راس الارض على موضع منها على اقصى الواتق على الجبهة الاخرى على معاكسة
 والعكس والذات المعوق يحقى القرب من الفلك والسفل يحقى البعد عنه فان ذاك
 لاختلف باسلاف الارض والاشياء وما الحسن وهو الذى منه بعدا الحركة والساد
 وهو متقابلها والندام هو الذى اليه الحركة الاضماره لطبا والطف وهو المتقابل له لطا
 انها على حسب اختلاف الارضاع ولا يحق وجود محدود في كون احداهما على الاخر فانها
 لا يراعى ان يكون منها فوجه عالم بلا عزم ومع الخلا وهو حال وان لم يستعزم فهو من مستعزم
 لا حاله والطران باسندى محدودا فورا فاما كذا محدود في كل الجهات وهو على خلاف ما فرض
الفصل الثاني
 في بيان الاغلال والكواكب وذلك محدودا في احكامها
 كما انزل من الاجرام السماوية على الاستدلال فنبه ميل مستدير لا يتقار
 وجود الحركة بدون الميل وليس هو متساو والاكات حركاتها على مواضع الفاسر
 ولزم اسواها في السرعة والبطو وهو على خلاف الواقع وليست حركاتها بطبيعة
 لان الحركة المستديرة لا يكون بالطبيعة كما عرفت في الاخر انه وليست بطبيعة
 اذا كان في طباعها ميل مستدير اوسع ان يكون في طباعها انصافيل مستقيم لان
 الطبيعة الواحدة لا يمتنع ان يكون في طباعها انصافيل مستقيم لان
 عنه بالآخر وليس الحكم في ذلك الحكم في احضا الطبيعة الحركه والسكون فاما لما
 اصفت استدعا ان كانا الطبع فقط فاذا خرج الحس عنهم بالسر عاده انه بالهوى
 واذا كان فيه خفظة بالسكون فاصفاها في حالي الحركة والسكون واحد ولا بد

انصاف

احضا الملحق المذكور فان انصاف الحركة المستديرة فاما الاستدلال فكانا الطبع ثم في
 الاكثه مكان طبع يطلبه القول على الاستدلال وليس في الارضاع وضع طبع يطلبه
 على الاستدلال ولذلك اسندت احدى الحركات الى الطبيعة دون الاخرى هذا الحكم
 السطوحها ولزم منه ان لا يحرق ولا يخلط ولا يكاف وان لا يكون مثلا ولا خفظة ولا حار
 ولا باردا ولا رطبا ولا مائتا ولا مالا للدين والساد على قياس ما عرفت في الجهد واما
 هل يجوز ان يكون في سائر الاغلال سردا فان كان فيها ذلك فهل حله في سائر اجتماع
 الملحق وغيره مما يلزمه هذا الحكم الذى هو لساها فافقه نظر والذى يحسب
 حقيقته هي ان لو كانت السماوات اوشى منها غير دائم الوجود او كان يجرى اوجها
 اعمار اوشى من احوالها غير ثابت لا يمتد الى فلك او اغلال اخرى فتحرك على
 الدوام حركه دوريه لا تعيين في شئ من ذلك لما سمعنا ان الاضمار لا وهو يعمل
 من الحركة الدوريه واما الاعراض الاضامع على ليست بفان محور اصلاها
 فيها فان حركاتها المختلفة تحصل شيها لها اختلاف اضافات كالثلث والربع والست
 والمائة والمبايلة واطراف من الاضلاف في طارح سداعها واسراجات منع منها
 لشرية في السر استعاضتها واطراف حصلت الاستعدادات المختلفة في عالمها هذا
 والكواكب المساهمة في التماثل منها سبعة شيان لا ست بسمة اوضاع بعضها من بعض
 وقد نادى بسمة اوضاع بعضها الى بعض فحفظه لم يغير بحسب الحس في الارمان السطوح
 ولا في سائر التواريخ التى علفت الساد وحدها الباقي حركه طبعه بطاها في العليل
 السمن الطرله وهو على ما وجد الماخرون في كل مائة سنة قريبا ودرجه ونصف من دور
 الدائر الذى يجمع لدور مقتوم ثلاث مائة وستين درجة وسبب السبعة بالهوى وهو
 القمر وطارود ازمنه والمريخ والمشتري وتصل اليه الباقية سميت بالتوازي وهو كثير بقوت
 الاضمار وحمل ان يكون الحركه منها كذا كواكب مقارنه الوضع فربما كلفه ولا بد من

فانها

مس

له

من المجرى وتتصف من سطح الساطع في الجهة الشمالية هو نقطة الاعتدال الصيفي في
الجهة الجنوبية هو نقطة الاعتدال الشتوي وإذا رسم استقام من كل قطب من القطب
الاربعة على استقام متساوية ويكونت دائرة كل واحد منها على قطب سما
من القطب الاثني عشر استقام سطح الاعتدال الاكبر ماضي عشر متساوي قسم منها قسمي سما
واذا كانت الست فمابين قطبي الاعتدال الربيعي والاعتدال الصيفي كل الزمان سما
واذا كانت في الربيع الذي عليه من الجهة الشمالية كان صيفا واذا كانت في الربيع الذي
كان حيفا واذا كانت في الربيع الرابع كان سنا والمساكن المتساوية لمعدل النهار يصل
السمت الى سمت ودرجته في قطبي الاعتدال الربيعي والربيعي وكل واحد من الوترين
هو عدم صف ومعدل نصف حروف دسما ودرج فسمان وسمان وسمان وسمان
وسمان وان كانت كل هذه مرسا من المشابهة عندهم بحسب مسامتة الشمس وانما
هذه المواضع ممرها على قطبي العالم ونقطع معدل النهار والنداء الموازيه لها من القطب
الى القطب مستقيم مساوي من على روابا فانه يكون كل قريب منال طلوع وعروب
وساوي زمان اللذ موق الارض ويختها ويساوي الليل والنهار هناك ابدأ
ونقطع الاماقي معدل النهار في المواضع المائلة عنه لانه على روابا فانه يكون هناك احد
قطبي العالم على الاقترن ونقط الاقترن عند ويكون بعض المواكب احدى القطبين وبعضها ابد
الحقا ويكون الاقترن مائلا للنداء الموازيه لمعدل النهار مستقيم مساوي من اذا كان
القطب الشمال كما هرا كانت العوس الطاهر من الدوابر لشماله موق الارض اعظم
من التي تحتها ومن اعنونه خلاف ذلك يكون النهار اطول من الليل اذا كان الشمس
هنا في البروج السما له واقهر اذا كانت في المحوسه والمواضع التي هي مابين البروج
ومعدل النهار هي السميت الى سمت ووسها في كل دور سميتيه ونصف والى في

سما

ن

ق

هذا هو معدل النهار في المواضع المائلة عنه لانه على روابا فانه يكون هناك احد قطبي العالم على الاقترن ونقط الاقترن عند ويكون بعض المواكب احدى القطبين وبعضها ابد الحقا ويكون الاقترن مائلا للنداء الموازيه لمعدل النهار مستقيم مساوي من اذا كان القطب الشمال كما هرا كانت العوس الطاهر من الدوابر لشماله موق الارض اعظم من التي تحتها ومن اعنونه خلاف ذلك يكون النهار اطول من الليل اذا كان الشمس هنا في البروج السما له واقهر اذا كانت في المحوسه والمواضع التي هي مابين البروج ومعدل النهار هي السميت الى سمت ووسها في كل دور سميتيه ونصف والى في

من المجرى تتصف من سطح الساطع في الجهة الشمالية هو نقطة الاعتدال الصيفي في
الجهة الجنوبية هو نقطة الاعتدال الشتوي وإذا رسم استقام من كل قطب من القطب
الاربعة على استقام متساوية ويكونت دائرة كل واحد منها على قطب سما
من القطب الاثني عشر استقام سطح الاعتدال الاكبر ماضي عشر متساوي قسم منها قسمي سما
واذا كانت الست فمابين قطبي الاعتدال الربيعي والاعتدال الصيفي كل الزمان سما
واذا كانت في الربيع الذي عليه من الجهة الشمالية كان صيفا واذا كانت في الربيع الذي
كان حيفا واذا كانت في الربيع الرابع كان سنا والمساكن المتساوية لمعدل النهار يصل
السمت الى سمت ودرجته في قطبي الاعتدال الربيعي والربيعي وكل واحد من الوترين
هو عدم صف ومعدل نصف حروف دسما ودرج فسمان وسمان وسمان وسمان
وسمان وان كانت كل هذه مرسا من المشابهة عندهم بحسب مسامتة الشمس وانما
هذه المواضع ممرها على قطبي العالم ونقطع معدل النهار والنداء الموازيه لها من القطب
الى القطب مستقيم مساوي من على روابا فانه يكون كل قريب منال طلوع وعروب
وساوي زمان اللذ موق الارض ويختها ويساوي الليل والنهار هناك ابدأ
ونقطع الاماقي معدل النهار في المواضع المائلة عنه لانه على روابا فانه يكون هناك احد
قطبي العالم على الاقترن ونقط الاقترن عند ويكون بعض المواكب احدى القطبين وبعضها ابد
الحقا ويكون الاقترن مائلا للنداء الموازيه لمعدل النهار مستقيم مساوي من اذا كان
القطب الشمال كما هرا كانت العوس الطاهر من الدوابر لشماله موق الارض اعظم
من التي تحتها ومن اعنونه خلاف ذلك يكون النهار اطول من الليل اذا كان الشمس
هنا في البروج السما له واقهر اذا كانت في المحوسه والمواضع التي هي مابين البروج
ومعدل النهار هي السميت الى سمت ووسها في كل دور سميتيه ونصف والى في

ق

مساكنه الانقلاب الصيفي يمتد ربيعاً وروبعاً ودمها دفعة واحدة فقط وما حاور ذلك
 فلا يمتد إلى ربيعاً والارض التي يكون من ارضها الانقلاب الصيفي فيها اذ
 الظهور الشمس في الدوره الواحد فوق الارض عند وصولها الى تلك القطه
 وبطرفها بعد ذلك طالع وعروب واذا انتهت الى قطه الانقلاب استوى على
 في الدوره الواحد تحت الارض والمواضع التي يقطع فيها قطب تلك البروج على
 سمت الارض يقطع فيها تلك البروج على الاخر فاذا انال القطب نحو الجنوب
 ارفع نصف تلك البروج عن الاخر دفعه واحده نصف الاخر دفعه والمواضع
 التي يقطع فيها قطب العالم على سمت الارض يقطع الاخر على معدل النهار ويكون
 محور العالم قائماً على سطح الاخر وتدور الكره حركه دوريه وسبق نصف ذلك
 البروج كاهراً ابداً ونصفه حصاً ابداً ثم يكون السنه كلها موافقاً ليله فربما
 يكون نهاراً وترب بعضها يكون ليلاً وانما كان قرناً من النصف لا نصفه سنة
 ما ظهر من طول حركه الشمس في بعض تلك وترتها في نصفه وحركه السمت في
 محيط تلك مركز مركز العالم والاما احلقت بعدها جميع المواضع المتساوية لتلك
 البروج فاكملت خلف انارها في تلك المواضع ولما وصرت انارها التي من بعض
 شعاعها كشمس الارض وبوليد الاخر في ناحية الجنوب الكره في وجودها في ناحية
 الشمال ولذا في من طرقت الحديث معنا في ما وجد بالاحد من اختلاف حركتها في بعض
 منقطه البروج بالترتيب والبطون كون يومها في الكسوفات في واسطه زمان بطولها
 قليل منه في واسطه زمان الشرحه على ثوبها في البطون بعد في مركز العالم وفي الشرحه
 اقرب اليه تكون حركتها اذ لم يكن خافه تلك اما على محيط كره سائده لا يبرهن
 مركزها خارج عن مركز الارض مغرباً من الارض وسعد اخرى وابعد منها انتهى

الادج

الادج واقرب قربها انتهى المصنف ودلت المشاهده على ان الفرق في حركه من العرب
 الى الشرق في ربع تارة ومطلع اخرى من غير ان يتقص ذلك موضع معين من العالم بل يقع
 في جميع ارجاءه وهذا اذا لم يرض لمكانه البسيطه اختلاف ولا فرق حركه الفلك
 هو دليل على انه حركه على تلك دور حركه تارة الى المغرب وتارة الى المشرق في بعض
 له السيره والبطون ولما حار تارة سائلاً عن السمت واخرى صوباً علم على ذلك الاصل
 ان تلك دور لا حول في مساهه تلك البروج على على محيط دائره مائده عنه قاطعه
 الدايه المرسومه على كره الفرق الموازيه لتلك البروج على نقطتين متساويتين حال
 لاهد هما الرأس وهي التي اذا حاورها الفرق حصل في الشمال والاخرى الدب وهي
 التي اذا حاورها حصل في الجنوب ولما وجدنا انه اذا شامت الفرق الشمس في احد
 النقطتين ووقع هناك لتشرق ثم عادت السيره حركتها الخاضع بها الى تلك النقطه
 ودفع بها كشمس اخرى لم يكن كشمس في السابق في ذلك الموضع من العالم بعينه بل كان في
 موضع اخر مائل عنه الى جهة المغرب استغرق ليلته على ان تلكا آخر سائل قطب الارض
 والدب الى جهة المغرب واستغرق ذلك تلك الخور هم الفرق كما قرب من ربع الشمس وكان
 شريح السيره فان اردنا ان شريحه تكون اشده من اردنا وان موضع اخر وهو دليل على ان
 اذا قرب من التجميع كان اقرب الى الارض مما اذا كان في موضع آخر وذلك دليل على ان
 البعد ويحتمل على محيط ذلك خارج المركز القرب من الارض ما في وسعد اخرى وسعد
 على وجود ذلك آخر حول بود البعد نسب سواهاه كل واحد من الادج والخصم في كل
 دور من كل ذلك على مندر عدم الاصل في الحركه البسيطه وسعد ان الفلك واصلا
 هات مسهل التور في القرب سبب اختلاف اوضاعه من الشمس ولعل لا يوراه في مسه
 واقاموه من السمت فاذا دار بها كان وجهه المظلم مواجهاً لاهل ارضه واذ لمال
 تحت حروف وجهه المعنى ليناري هلالاً واذا حار الجوى منه ومن الشمس مدد ربيع

ل

ف

كان جنوده اقل مكانا على ان اطلق يستدق كلابهم عنها وعلى ان الشمس اكثرها ودرسا
 مختلف لمصالح الاجناس الحوم ذلك على حسب ما ينقسم من الفرائض العظيمة والاعتناء به
 من احوال الخوفان وضربها وابنت تعلم ان الحتم الواحد من هذه وحدها لا يحول لا
 فليس لما حتم من حيث هما سر كان على طول حركه واحده حرك منها واذا ركب الحركات
 وكنت الى حده واحده ساوم لفصل الشمس على الشمس او سكونها ان لم يزل في ذلك وان كان
 في جهات مختلفه احد من حركه الى حده متوسط تلك الجهات على مسيرها في الحركات
 المختلف يكون القياس الى سكونها الاول بالذات والى غيرها ما لم ينسب ولا يكون معها
 القياس الى سكون واحد بالذات ولا يلزم من كون الحتم حركه كانه حركه حصوله وفيه
 نوع من حركه فلكا يكون مداره الخوفان لكانه من الخوفان وقوته منه فلو لم يكن
 حركه مع قطبه وسائر اجزائه حركه مثل حركه سائر الشمس ثم انه مع ذلك تحول
 ستم حركه لخاصه به كسائر الشمس اذا برود فيها الى اي حده ساءت تلك الاعمال
 نعم انما في حركات الاجرام السماويه المختلفه التي هو فيها كل حركه منها والكلام في الاجرام
 العلويه وما يحويه من التنبه من حيث كسائنها وقساها واوضاعها وحركاتها الثلاث
 لها طول والعلم المختص به هو علم الحياه وبما فيه كبره وشتمه وهو من العلوم العظمى
 انما له على عظمه المبدع حل ولا يزدحق فيه العاقل مجرد الدين العريض رحمه الله
 تعالى ما لم يفسد من قبله من محمده ومن ان اصغر الدوائب التي ترى في الشرايط والاراد
 وبسعه حرمه الى حرم الارض لشبهه الى اسر عشر الف وثمان مائه وتسعه عشر واثني
 النهرها هو اكثر ما يرى من الدوائب السامه ولشبهه حرمه الى حرم الارض لشبهه اسمن
 وليس لها ولها مائه وسبعه ذلك الى الواحد وسائر اقرب حرم حرمه من الارض
 وان الشمس هي حرم شمس مائه وسبع وسبعين من كالأرض وان الزهره هي حرم زهره
 عشر من الارض بعينها وان حرم المربع مثل حرم الارض مئتي مرات وسدس حركه وان

الواحد

لشبه حرم الشمس الى حرم الارض لشبهه اشج شمسها وثمان مائه وثلثه عشر
 الواحد بالقرب وان لشبهه رجل لها لشبهه سته عشر الف وثمان مائه وتسعين
 وثلث الى واحد وان اصغر الدوائب السامه هي كالأرض بسبعه الاف وتسعين مائه وثلثه
 وسبعين من وسبع دقائق وثمان ارباع قرب قرب القمر وهو مائه مائتي ارباع
 الاسطوانات بمائه ضعف قطر الارض ايضا الف وثمان مائه وتسعين مائه وسبع
 السبع الاقرب والادنى والابعد عن مركز الارض لكل واحد من المجير حتى انهم لما
 كبر الدواب ومن القدر الذي علم من غيرها وهو ضعف بعدها عن مركز الارض
 بمائه واربعون الف وثمان مائه وسبع واربعون مائه ضعف قطر الارض واحد وان
 قطر الارض بالقرب هو سبعة الف وسبع مائه وثلثون سلا وثمان وثلثون
 فصفه كل سلك منه الف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصعاً كل اصع مائتي حبرا
 مائتي بطون بعضها الى بعض والاشهر ان الاصع يكون سته شعيرات بهذا الصنع
 وعلى هذا يكون الميل اربعة الاف ذراع والاساوت الاف الاسطوانات فقط في القدر
 واحد واكثر ذلك منه على انه اقل يمكن وقطع به من حجاب الله ولم يقطع من
 حجاب الكبر وعلى هذا فابعد ما دعوا عليه من فلك الدواب مطمح من الحماض في حرم
 من سبع مائه حرم من ستم مائه وثلثه وثلثون الف ميل وسبع مائه
 ومائه عشر ميلا وربع بالقرب عوج ما يفضيه المساحه والحساب والله اعلم بما
 حق في ذلك من الامال ونجاسها ومن اراد عين ذلك على اصول علم الحياه عليه السلام
 كتاب هذا الفن واما ذكرت هذا القدر منه لما فيه من الاما الجبال الدال على عظمه هذه
 الاجرام وحكمه جانتا وعظيم قدرته التي بهر العقول وبعد ان تكلمت في الاستقام
 احسن الكلام في الحركات وما يتعلق بها ومن الله سبحانه العظيمة والنفوس
الباب الخامس في النفوس وبنائها واماها

فما انك في بعض المحررات ان تولد وسلك الكفار وتوكلان جميع العناصر يتبدل الا
او يخرج الاعضاء هو النفس لما في الشاهد حاد مع نقدان عضو وعن عدم انشأ
اما لو كان قد اجساد فعد على كل من عقولها من غير ان يستقل جوارها من غير
وحصلنا لذلك خطه ما في هو غير ذي كنهه فسر بها واعضادنا منفردة للاشياء
تلك في مثل هذه الحالة تغفل عن كل شئ سوى انشائها من الاعضاء والامراض التي لم
يعمل بها مع هذا الفرض هي غير اعضادنا الظاهر والباطن وغير جميع الاعضاء والامراض
والعزى والامراض الخارجة عنها وانت فمضى فقلت ذلك في حال من الاحوال عند
عن هذه الاشياء ذلك في العلم بان ذلك ما في لها ولهذا اسير الى دليل
اما وسير الى كل حرم وغيره من ذلك وغيره ما في هو مثبت لك وجود شئ
سوق عليه ما في في معرف النفس الا الحويرة فاذا انت انه حويرة فذلك هو
النفس المعرمة ليست وجودها ودل على هو مرتبة انه لو كان غرضا فكان موضوعا لما
حتم او غير حتم فان كان حتميا كان حاله فيه مستمرا مستمرا تكملة لذلك ساقط
لاستلزام الاستقام والالتصاف العلم به على العلم به على العلم به سوف على العلم به لا
لاستلزام سببا من الاشياء الاوهى ما عاكس به فعمل داسا مع العلم به بالضرورة فلو علم المر
داه لغز الدود وان كان غير مستمرا هو اما حويرة او غير حويرة فان كان حويرة فاما ان يكون
له صفة في الابد عرضية هو النفس ايضا فان الاعراض التي تعرض لبدن اسما في صفة
عدد افعالها عنها محسها كالقدرة والارادة وسائر ادواي لاستلزام افعالها
على من يسوق على ذواتها التي تعمل بها وان كان غير حويرة فلابد من سببها الى الحويرة وجود
الكلام فيه وهذا الحويرة هو على الصور العقلية والاشياء على الصور الحسية فوضع
والالم على مسرحة من ذوات الاوضاع المختلفة وكل حال في حتم ادنى وضع فهو
دو وضع فتنس من هذا انشا ان الحدرك سالتش حتم ولا حال فيه ودل على ذلك

فما انك في بعض المحررات ان تولد وسلك الكفار وتوكلان جميع العناصر يتبدل الا
او يخرج الاعضاء هو النفس لما في الشاهد حاد مع نقدان عضو وعن عدم انشأ
اما لو كان قد اجساد فعد على كل من عقولها من غير ان يستقل جوارها من غير
وحصلنا لذلك خطه ما في هو غير ذي كنهه فسر بها واعضادنا منفردة للاشياء
تلك في مثل هذه الحالة تغفل عن كل شئ سوى انشائها من الاعضاء والامراض التي لم
يعمل بها مع هذا الفرض هي غير اعضادنا الظاهر والباطن وغير جميع الاعضاء والامراض
والعزى والامراض الخارجة عنها وانت فمضى فقلت ذلك في حال من الاحوال عند
عن هذه الاشياء ذلك في العلم بان ذلك ما في لها ولهذا اسير الى دليل
اما وسير الى كل حرم وغيره من ذلك وغيره ما في هو مثبت لك وجود شئ
سوق عليه ما في في معرف النفس الا الحويرة فاذا انت انه حويرة فذلك هو
النفس المعرمة ليست وجودها ودل على هو مرتبة انه لو كان غرضا فكان موضوعا لما
حتم او غير حتم فان كان حتميا كان حاله فيه مستمرا مستمرا تكملة لذلك ساقط
لاستلزام الاستقام والالتصاف العلم به على العلم به على العلم به سوف على العلم به لا
لاستلزام سببا من الاشياء الاوهى ما عاكس به فعمل داسا مع العلم به بالضرورة فلو علم المر
داه لغز الدود وان كان غير مستمرا هو اما حويرة او غير حويرة فان كان حويرة فاما ان يكون
له صفة في الابد عرضية هو النفس ايضا فان الاعراض التي تعرض لبدن اسما في صفة
عدد افعالها عنها محسها كالقدرة والارادة وسائر ادواي لاستلزام افعالها
على من يسوق على ذواتها التي تعمل بها وان كان غير حويرة فلابد من سببها الى الحويرة وجود
الكلام فيه وهذا الحويرة هو على الصور العقلية والاشياء على الصور الحسية فوضع
والالم على مسرحة من ذوات الاوضاع المختلفة وكل حال في حتم ادنى وضع فهو
دو وضع فتنس من هذا انشا ان الحدرك سالتش حتم ولا حال فيه ودل على ذلك

اولا بانها افضل مجهول مع انها مدركة لذاتها بغير صورة واما كما هي بغير عاينها
فكانت مدركة له فليس مجهول لها فختلف فلا عارض واما في ادراك مفهوم اما الا
الحسوس التي في وجود الشيء عند شئ هي مفهوم اما اذ هو في ما وراءها وجودا مكان
فان اوسع من ازانها او سعاتها ولا يلزم ان يكون الحسوس حاصله لشيء لاصوله له عند ذاته
فلا احتسام فانه لو كان وجودها هو بعينه كونهما عشت تصدق فيها افعال الحسوس
ليكن مفهوم الحسوس هو مفهوم الحسوس الخاص له لكان كل حسي حيا سلب الحسوس وان كان
لهما ذلك لهما احتسام ما حقيقة خصص بامر وما عشت تحت فلا يمنع ان يكون وجوده
بعينه كونه هذا الحسوس وليست ما به يكون لشيء حيا بل هو الشيء حسي على ما ليس
ناقل في الوجود والشيء الاساسية لشيء لما من الحسوس الادراك لذاتها واما ادراك
غيرها واما عيها فما لقوى البديهة وعونها العقلية فان حسي ما من دون ذلك
حسوس ما حقه عرس لها الكمال تارة وتنفقه اخرى ويختلف العوس في مراسل الكمال
والتقصير تحت ذلك ولو فرضت العوس اية مدرك لذاتها عني ان يكون ادراكها لذاتها
حسوس في غيرها فعدت ذاتها على الادراك فكانت مجهولة وهو محال واذا لم يزدد
ادراكها لذاتها على ذاتها لاجل صور ان جعلت ذاتها الشئ وادعت تحت وجود العوس
وقت اصنافها لصور ان بل صور لها في حسي غير مبني له بالذات بل ولا يخلجه
العلم الحسي تاني ولا يمسسه عنه معنى الاتصال الذي عامل الاتصال مقابلته العلم
بل يكون ذلك معقول لاجل انصور عليها الاتصال بالاحتسام والاتصال عينا شاك
لغيره ولا يتقدم في ذلك قول الدليل مشيرا الى شئ وحقت وحسنت وحسنت ونزل
مع ان الدليل والصور والصعود والنزول الى شئ هو اواسر الاستقام والحسوس اما في الاتصال
بجود الانطباع لاجل ان لا يوجب الحقائق منه كون الامور العقلية فكذلك معنى في الحقائق
التي لا تدرك بالحواس والاعمال والصور ان الحدوث بالانكسارات العقلية العرفية لا معنى الى

اذا انما تدرك الكلمات المتطابقة على كل واحد من ربها كما تدرك الحواسه المتطابقة
التي تستلزم فيها البهتة والقبول ولو كانت في جسم او في شيء حال في جسم او كان لها شبهة
الى احداهما بالخصوص عند ان لم يصدق عليها الاطباع الزهري على جميع هذه الصادق
خاص ومقتدر خاص فلم يكن مطابقا للحركات وهذه اذا قد كانت ذلك محظا
لمستحتمة ولا بد وضع فك كان واذا اذ اعتقنا منهم الواحد المطلق الواحد
حسب من مقدار ووجه ولذلك منهم السعد فاما الواجب استقامتها على
من رايها لم كان منه لم يزل في كل واحد وان كان كل واحد مع واحد
كحسب من مقدار وغيره وقد زاد الخرج على الكل وان كان لا هذا فليس من
هو لا في كل هذا حال ومن المعلوم ان على المقبول الغير المستقيم هو على سائر المقبول
ولما الذي حصل عند مدرك غير ذي وضع هو الذي يحصل عند سائر المدركات
فالمدرك من الذي وضع والغير ذي وضع هو غير حيز ولا امتداد في ذاته ومن
ما لم المدركات التي لها الخرج الاضالته فانها حيز وانها والبهو ولذلك
انقطعت واعلم علمها لا يحصل للمع والاعرض شاد منه ولا اعتبار في الاستدلال
والفصل ايضا من الجسم والحواس كونه في ذاته مما لا يلا ولا الكثرة هذه الاشياء
ما فيها وارت اوضاع وادراكا لذا لا ما لا يعرض على داسا على كل لائق الشعور
في ذلك الشعور باجزاء وكما استمر شعور الانسان بذاته مع الفاعل من اجزاء
القلب والدماغ وغيرها فذلك مستمر شعور بذاته مع علته حاسر من الفاعل
مجهولا ولو كان شعور بذاته شعور في ذاته من فاعله لكان مشارا اليها بالاشياء
او رادك لذاته ما رايه صورة كان او غير ما هو داسا وغيره وجودي وهذا ما عندنا
شعور داسا وعند ما شعر بها لا يدرك داسا الا امر يدرك ذاته وما من من
سابقه صورة او حيز او اضافته يدرك او امر اترى شي كان فهو غير في خارج عنها

الصفات دون مصاحبه امور حاله واذ كانت مستويه بذلك فلا بد وان يقع
 الى البدن ايضا صفات امور الى النفس وهي البدن والصور الى البدن وهي نفس للعلامه
 لما ذكره من النفس والبدن والمملكه لتماثلها للنفس من شأبه الموجودات معاً
 والمخبرات هي الموجهه لاسيلا الوهم حتى حكم حصول وجود ذهابها واول العلوم البرهانيه
 وجميع الانسان الى اهل حال مسدود هو الدافع لذلك والوجه الاعتراف بوجود
 المعارف وهما امور اصغيات هي وان لم يكن كل واحد منها سوي النفس في وجود
 واما ما يستغنى بها الى العقل على انه قد يكون مجموعها موجب عند بعض الناس
 لما سجد ذلك منها انها لو ادركت بالبدن لما ادركت فانها ما كانت القوى القويه لا تدرك
 ذهابها كالمعرفه بنفسيه والسم لا يسم بنفسيه والحال لا يحصل بنفسيه فان هذه الالات لها
 الى الانها ولا الاله وانما لا تدرك بالانسان لانها والقوى العقلية خلاف ذلك فانها
 بدرك ذاتها وادراكها وجميع ما ينظر انه اله لها ونفسيه ان النفس لو كانت حقيقيه
 في ذاتها اذ هي عقلها كانت بكل شكل الا باسبيل القوه لاسيما اذ لم يقع الراعي من
 الاعمال ولا في ذلك القوه وعلمه ان لا باسبيل بالقوى القايده بالانسان بتفصيلها
 موضوعات تلك القوى والاشغال لا يكون الا من قاهر بغير طبعه النفساني فنفسيه من
 المضافه فوهه فوهه فوهه من القوه القايده به معه والقوى العقلية ما وراء المعقولات
 من ادان قوه واذا من النفس ملال عند التفكير في المعقولات فانما ذلك باعتبار القوى
 المنصوره ولو كان ذلك كلال النفس اكان موجب كلالها بغير قوتها ومن كان في القايده
 اذ لو كانت مستغنى عنها اذ ذلك الصفه صفت القوى كلالا بدول الماده الحسيه في
 القوه ولا القدر الصفه بعد القوى والقوى العقلية وما قواها اذ ان الله تعالى اذ ان
 الصفه لا يخلو من لا يصحها عنه وما يحج به ايضا انه لو كانت النفس حسيه لكان بعد
 سائر الحروف عند الخطأ وعند ذلك في الغلب بعد الانس وكان يلزم احد الانشور

ملاحظه

بذاتها ومعقولاتها وليس كذا ولو كان الحزم كلال النفس لاطرد في كل سجع والمكانه كلال
 الحزم الى العلم بضعفه الدماغ وعن عدد كبر من المشايخ ضعف جميع قواه الا العقل فانه
 يكون اسما واما في طريق الارشاد فهو بعض المشايخ من جعل منه لانه لا يعمل له في نفسه
 وقد ذكر في بيان هذين المطلبين انه كبر لم اذ انطلق بكبرها على ان بعضها ذكره كان
 في بعضها فان البرهان على ان ذلك من النفس سوي يستغنى عن بيان انه ليس من البدن
 ولا من صفاته وبعض ما عدت به ذلك من عمله وكل للكان بعض النفس سوي له
 النصف من برهان بعضها لا يوضح له من ذلك البرهان بل ربما اصح له من غير الاتصال
 العوض في الاستدلال بقوى النفس وبعضها لا يوضح له من ذلك البرهان بل ربما اصح له من غير الاتصال
 ظاهر القايده وله قايده اخرى هي انه لم يستد القوي العقلية من قبل ما استند بقوته
 من مجموع ادله ما ذكر في الاضافات ومن حصل له النفس برهان واحد استغنى به عما سواه في
الفصل الثاني فيما ظهر من النفس من القوى الساسه وهي التي لا تدرك
 انه مستل فيهما الانسان والحيوان والجم والنبات قد علمت ان اصول القوى الساسه ثمة
 اسان لاجل النقص وهما العاقله والاشعيه وواحدة لاجل التفرع وهي المولده وهذه ولا تدرك في
 حصرها للنبات ولهذا استنبطت سائيه كلالا لادمان والحوادث الاراديه فانها مسكونه بحصرها لم
 القوى الاولى العاقله وهي التي تحصل فيها الى شأبه المعتدي تخلف بدل ما حصل به من
 ذلك العاقله والصور والبريد فخطا هو لاسيما له الى شأبه المعتدي وتخل في ذلك العقل هو
 العاقله وعاشه من الحلال بدل المحلل معان من التبع المذكوره وعلم هذه هي اربع من العاقله وهي
 التي شأبه المولد وهي موجوده في كل عضو من الحيوان ما في البدن ولا من جملته العاقله من الماهية
 اراديه والاكال والذاهب والاشعيه والا يحصل الاراديه عند الاسكاس في اذن ضمير لا
 مدفع من جرم بل يحدث من العضو لمصدر من جذب المري والمعد للطعام من اذن عند الحاصل
 من غير اراديه الحيوان ولان الحوز عذب الطعام اللذيذ في اذنها ولهذا عوج الخطأ بالحق

يل

وجاز ان يكون ذلك البداه هو النفس وجاز ان يكون غيرها لكن يحصل في الامور كلها بالبداه
كما ادب اليه الخيرة في الانسان وغيره وهذا الاعتبار سبقت هذه القوى الى النفس وحسنت
من اثارها ودخل في رباط هذه القوى النفس واعبرى مستشعر الحق من تقوى الله
وتسليم النفس والنجو عن كثير من الافعال الطبيعية ولهذا اذا امرت النفس انظر الى
امر بها كعمل او عاده او التفت الى عشق وفتن الافعال الطبيعية المذكورة لموصف
وكثير من هذه القوى اصف اليها افعال الامن في شهور وادبار وكشف عسل للرب
العجب الذي يدان الحيوانات وخاصة الانسان الى قس عديدة الشعور والادراك
حاله في جسم يشابه في الحس وهو الحي ولو كان البداهة حيلة الاعضاء وصورتها نوع
مكون في الطبيعة المنوية كالب الطفة اما مشابهة في الحسبة كما يشابه في الحس والبشر
فان كانت الطفة اما مشابهة في الحسبة وجب ان يكون الشكل اعلم من تلك القوى في تلك
المادة الاولى لا القوى التي تعمل بلا شعور اذا كانت متارية في المادة وكما المادة مشابهة
لمحل الاثر والاولى منها ما وان لم تكن الطفة مشابهة مع اما مشابهة بطبيعة رصته ان
ان لا يحفظ فيها رعب الاخر ولا مشقة بعضها الى بعض فكان شواها لاسيما في الانساق ومنها
على حسبه وحده في الاكثر وليس الامر كما لم كابد في النفس وورد ما دعه وحده وحمل في الجورود
عليه وحركات الواردة ليست الى جهة واحدة بل الى جهات مختلفة من الاعضاء وهي في كل
عضو الى اصواب في الطول والعرض والعق فليست هذه الحركات مما يصح مدورها من قوة
واحدة متشابهة للحال وكذا الحال في التعدي عند سد ما محال والقضاء بعد الاجرا
الطيفة بعد ذلك الادراك لا يصح هذه الحركات الطيفة والادعاءات وهي تعلم تقعا ان هذا
الادراك المذكور ليس للنفس الا تشابه فان افعال هذه القوى ذائبة في البداه النفس فانه
عنها وحده من شواها للنفس في الحيوانات التي هي ايضا لا يدرك افعال هذه القوى في الدنيا
فان هو ادراك موجود أو موصى بعدد الانواع في العالمات وحق في سائر الموضع المذكور

الفصل الثالث

في قوى الحس والحركة الارادية وهي التي تصدر عن النفس
الاقتناع والانسك في اياها حاصلة لما في الحيوانات مما تصدر عن الارادة من الحركات لمباد
اربع سرية اولها الادراك وهو ابعدها عن الحركة فاما اذا احتسنا او عدا او يوجها او
نعتكنا في شئ لا تشيانه ما في اوضاع شواها ذلك مطابقة لما في نفس الامر او غير مطابق
له انصف من ذلك الادراك سواء اما الى الخلد ان كان ادراكا محضا واما الى الحيرة او دفع
ضد ان كان ادراكا ضارا وهذا السوق هو المراد الثانيه دليل على مشاركة الادراك في جماعته
وحلف السوق يتم بالانساق الى حله ما حقيق ما عا او لدنا في قوة شواهاية والادفع
المكون والمودعي ليس في حقيقه وجمع هذا السوق لجماع على الطب والحرط وهو المراد الثانيه
والدليل على عارته للسوق في الشوق قد يكون حاصله ولا اجماع وقد يتناقض ولا تشبيه
ويستمر بها الارادة ساوله دكاء كمال السوق وكذا في السوق قد يكون صغافا موصى في
صغير اجماعا وهذا المراد الثالث في الشاعته على الحركة واما العارته الماشرة لما في المرية الرابع
وهو حق شعق في الانصاف والعتلاف من سائبا ان يستحق العتلاف عتيد الانوار والرمال
وارحابا ويديها ودليل على عارته لما في الشا من اشد في الشا في الجمع قد لا يتد على
التميل وكذا في الانصاف قد يتد عليه وهذه هي الحركة على الحسبة وغيرها قال له عول
بالطاف وحكم اللامه الاول علم الامر للهدوم وحكم هذه حكم المامور القادم فكل الامور
الموجود في الانسان وغيره من الحيوان اما الحواس الطافرة واما استمار الحواس الباطنة
والحواس الظاهر على حسب ما وجدناه لامي وجد الخرم بانه لا يمكن غيرها اولم وحده الحسبة
الاول النفس وهو اهما الحيوان لا يصح ان يتد وكون مما حاصد وذلك لان الحواس الباطنة
تشاءها من رها الاول من ذوات الحسبات المخرمة وزاجده منها وشاءه لاصلاها الحس
طليعه للنفس وب ان يكون الطليعه هو دليل على ما دفع به التشااد وحظيه الصالح ذلك
هو الحواس وسعدان لورجوان الحس النفس لا تفر حركه فله لانه ان احسن الحواس طليعه وان

احسن الماشي هرب منه ومنه كذا في الخراف والبرودة والوطوب والسوء الملائه
والخسوسه والخنفه والنفيل وما يقع هذه كالهلاجه واللين والبرودة والحساسة وغير ذلك
وجاز ان يكون حوى النفس كدور قد دل كل صدى من هذه صدى وصار ان يكونه ان العقل
والحس والصلب وغيرهما ضرب من ضرب اتصال او انعصار له لكن ادراك الخرافه
والبرودة لا يكونان كقول ذلك والاعمال دفع الحساسات بها احساسا يساهم في جميع
الحس بل كان يتصل على موضع التفرق والتميز وهو واحد على الشا به وفيه القوة
موجوده في جميع جلد البدن كمثل الحاله اليها ولا يتم الحس الا بالماله والغرض له ان الحس
هو العصب كما يشهد به الياسه الطبيه وليس مصلحا بالصعب دون العلم لانك الحساسات
شبهه كالفيل هو جابل ومود وما كان من لم يمتعه التماسات اقرب الى الامتثال
كان الطيف احساسا ولاشعر بما تفهمه مثل كسفه العضو المدرك فان لا ادراك لا يتبع
الامر الفعالي والاعتقالي لا يتبع الامر حديد اذ الشئ لا يتصل عن ذاته او عن حواسه
الحاسه السامه المذوق والته في الانسان وما يعرفه من الحيوان هو العصبه المذوقه
على سطح اللسان وهو الالحس في المنفعة ونسبته الى الاصابع الى الملائه وعاقبه
وان من الملائه لا تودى الطعم بل تودى له فراعده في الانسان هو بطوبه عذبه
عاده للطعم في شها عشت من الملائه المشراه الملعه جودى الطعم صحيح لكتها بها
الا ان الطبا طعم كان بعض الامراض وانت تعلم انه قد يركب من الطعم والحس في بعض
لا يركب الحس صبر ومن الطعم حش كالمراه فابها يفرق وليس يستعمل عنها سطح العلم
لمشبه ولها اثر دور في اختيار اذراكها الحس والذوق والحاسه القائله الشئ في
الانسان صغفه ونسبه رسوم الرواي في شئ الانسان ادراك صغفه الصبر كالحساسات
وكبير من الحواسات الاخرى قوى ادراكا فذلك من الانسان والانسان الملع صغفه منها
في ان الرواي انكاسه وجهد الحساسات الشئ مما حبال اتصال الهواء والكن في حال الحاد

من ذي ارجحه فان المستل السيرا احتمال ان صرحا يحصل منه راحه منفسه اشبارا
مكن ان يفسر بها في مواضع كذا يوضح كل واحد منها مثل اني احس بها اولها ان
الهوا المتوسط كلف كفيه في ارجحه وودها الى الاله الشا به وحاصل هذه القوة
الانسان هو الارادان الحاسان في شدم الدماغ الشبهان بطر الندي واللسان في شدم
الهوا في شدم من دون ان يكون في الحس الذي ضاقيه اليه فالعقل السليم يشهد بان لم يكن
في الصبر صلا راحه ما كاسه تزداد صغره ولما كان الانسان محال في صون الحاد وضبطه
الشد وسعد الى صغره الى العضو الشا به وهذا يدل على ان الحس يزداد خلافا في ادراك
الرواي الحاسه الزائعه الشرح وهو دور مره في الانسان وصورات اخرى العصبه
في سطح الصماخ ذلك صور ما سادى اليه حقيقه الهواء المصعوط من بارق ومقروم ضاوم
له انشغاطا حفيف حذب منه صوت وحرف ما دى موحا الى الهوا الحصور الزاذه
في حروف الصماخ ويحوله لشكل حركه وبما س احوال سلال الحركه ملك العصبه وقد سبق
الكلام في كسفه ادراك الصوت واخر الحاسه الحاسه البصر وهي دور مره في الانسان
في العصبه المحونه الى ما دى الى العين تدرك منها الاصوار والالوان باطباع مثل صور المدرك
في الرغويه الجوده من العين التي تشبه البرد والجد فابها مثل مراده فاذا اعاها الحواسات
اطبع مثل صورته فيها كما طبع صغره الانسان في المراه لان سصل من الملو من سصل
الى العين بل ان يحصل مثل صورته في المراه وفي العين لا يكون استعداده حصيله الحاسه
المحصره مع توسط الساف اما بوسط خردى في الوجيه واما بوسط انفاق لعدم الخلا
والشرا الماصول الصور في العين وفي المراه ولا اطباعها فيها الحصول والاطباع الحقيقه
على ان يكون للطبع على مقدار والاقتران اطباع العظم في الصبر عند انصافها لصفه الشا
وكذا في المراه بل العقل شرط في ظهور تلك الصور على وجه لا يعلم كسفه وكوكا ما هو دور
المراه لما احصلت روي الشئ فيها اذ تبدل من صغره والمراه والشئ عالمها لم يتغلا

ق

ل

في ملاحظتها للصورة الحسية والخاصة اليه ان يكون مرتبة في امر ما من ملاحظة الصور من غير
 انه النفس في ادراك تلك الصور او الاله لما في ذلك هو المحصل كما وصفي من نوع واحد
 وليس الماديات للفرق قائم واحد ولا لا توجد معه تلك الصور من غير ملاحظته لما في امر ما من
 فليس الاصل مستقر وعن ادراكها شكل جليديا من مقدار ما سلا ما من غير ما في الامر
 والاشياء والنفس اليقين والاشياء باعتبار ما من حيث لا يكون ذلك الشيء ما من غير
 امر في الخارج لكونه مع ذاته من حيث وشاره ولا اختلاف النوع فان وجهها واحد
 والشيء في الامراض لا يفرق سادها مما ولا يحصل لها في اليقين والاشياء وليس يوضع
 من وسائر كس فان المدرك الحاصل في ذلك مستقلا فليس الاثر في ذاته ولا يحصل من
 الاستدراك النفس الذي لا وجود له في الانسان في حيز من الامور لا يصح ما من غير الامر في
 واحد اذ لا يتلقى لذل الانوار في وجهه ولا من تقدم وقد مر من غير هذا انما يكون
 الصورة الوهمية لا يتلقى الا في صور حسيه او حسيه الحسية النفس في ادراكها انما
 الى الحسية ولا يتلقى في ذلك من الحيز لا يتلقى ادراكها من غير ادراكها مع ان الحيز في المقدار
 سلطانها فان الحيز لا يحصل من حيزه الا بها لا توجد الا ولها وضع وذلك لان
 النفس وكل حيز داه لا من كونها ذات وضع الله

الفصل الرابع في القوى التي لا تعلقها حاصله لغیر الانسان من الحيوان والنبات
 النفس الناطقة الانسانية مستقر قواها الى قوة عليية وقوة نظرية وكل واحد من القوى
 التي هي قلا الاستدراك فالعليية هي في سدا حركتها بدون الاستدراك الى الامور الغريبة الخاصة بالحيوان
 على تنقيح اراحتها صلاحية لها فسيب الى القوة الغريزية ومنها تولد الفهم والحكمة والبرهان
 وغيرها ونسبة الى الحواس الناطقة وهي استعملها في استخراج امور صالحة وساميات
 وغيرها ونسبة الى القوى النظرية ومنها يحصل المقدمات المشهورة وهذه القوى هي التي يجب ان
 مسيطرة على بقاها قوى النفس على حسب ما مر حيز احكام القوة الاخرى حتى لا تتدخل فيها البسطة

مفعول

مفعول في حيزه ويكون مفعول معه دونه للاختلاف فيها عن النفس حيث استغنى به
 من الامور الطبيعية التي هي اطلاقا لا تدليه لم يجب ان يكون غير مفعول الله من سادته
 بل مسيطرة فيكون احلاق فصلته والنفس وقوى النفس كل منها مفعول من لا نور ولا لا تدله
 لما كان نفس الانسان احد عناصر وجوده من الملكات من حيث لا كان من سكر في عقل الله تعالى في حيزه
 مفعول به من ذلك والنفس جوهر واحد له نسبة وقايت في تبيين حيزه من حيزه وحيزه في حيزه
 تحت كل حيزه من بها عظم العلاقة فيما بينه وبين القوى التي لها الماشي الى الحيزه التي فيها ومن
 البدن حساسه والقوة النظرية هي القوى التي لها القياس الى الحيزه التي فوقها ليعمل بعمل حساسه
 من حيث لا يحصل بل ذلك مما يجب ان يكون هذا الوجه داه الفهم عما حال الفهم
 من والحق في ادراك الطريقات من المقتولات مراتب اربع وذلك لان الشيء الذي من شأنه ان يتقبل
 شيئا قد يكون القوة فالله وقد يكون الفعل والقوة قد يكون قربة وقد يكون صدق فاولا مراتب
 هي الاستعداد المطلق الذي يخرج الى الفعل من شئ ولا يحصل ما به يخرج الى الفعل من
 الفعل بل الحكمة واذ كان حال النفس بالنسبة الى قبول المقتولات هذه الحال من حيث الفعل الحيز
 فبها لها الحيز في الاول التي ليست بذات صورة وهي صورة لكل صورة وهي صورة المراتب
 ان يحصل للشيء لانا يمكن به ان يتوصل الى الكتاب الفصل على راسطة لقوى العصب الذي يخرج
 وعرف العلم والاداء وتسايط الحروف على ان كتب وطور ذلك في النفس بالاشياء التي يحصل
 المكتسبة النظر ان حصل بها من المقتولات الاولى ما يمكن ان يتوصل منها بها الى المقتولات
 الثانية وحيزه من عقل الملكة وان كانت النفس الى ما قبلها الفعل والاعتقال من الاول الى
 الثاني قد يكون انما يكون وقد يكون النفس ان يحصل الحد المستطوع في الحيزه داه لما حصل عليه من
 من غير حركه واما من غير اشتياق وحركه وحصل معه المطلوب وما لم يكن فلامر في الفكر والحديث
 الادراك والحركة في الفكر وحيزها في الحديث وكلاهما يختلف به الانسان في قله وكثرته وظهره وستره
 وكله وحيزه في العقل من الى حيزه من الفكر وحيزه من الفكر ما من ان الحيز الذي في الابدان

لا

ها

انتهى الى معنى في اكثر احواله من الفعل والفعل والى المراتب المذكورة وان يكون له
 ان يصل الى شئ من طوره الى ان يتصل به ان يتصل فقط كقول الكاتب المستعمل
 الصانع اذا كان يركب الفعل وطهر النفس ان يتصل لها الصور المعنوية المكتسبة بعد
 المعنوية الاولى لانه ليس لها لها ورجع اليها الفعل لما عرفت فمعرفة في شئ لها
 فعلها وعقل له عقلها وهي عقول الفعل وان كان الفعل اذا اقتضى الى ما بعده الا انه قد توجه
 الى الفعل جدا وراجع تلك المراتب هو ان يتصل بالفعل ما كان الاستعداد لاستعداد الله
 كما يتصل لصانع الكتاب في حال مباشرة لها وهذه هي الفعل المطلق في فعل النفس اذا كانت
 الصور المعنوية حاضر لها وهي حالها الفعل وعقلها الفعل ما عاينته لها كذا في شئ
 صنف عقلا مستغادا وانما هي مستغادا لما يتبين في ما بعد انه اما يخرج الى الفعل في
 عوجه اليه اذا اتصل به نوعا من الاتصال هذه هي مراتب العقل النطري والخلق لخطه
 العقل عليها بالاستمرارية ايضا وقد العقل المستغاد ثم العقل الحيواني والنوع الانساني
 وهي الرتب المطلق والعباد الغصوي وكل القوى تلامس له الشئ يرى كذا في عقول العقل
 العقل المخدم للعقل الملك المخدم للعقل المولود في المخدمات كلها العقل العمل او القوة
 من العلامات البدنية هي كل العقل النطري والعقل العمل هو المخدم لتلك العلامات وهو يخدم
 الجسم المخدم لقوة هذه هي الحافظة واخرى قلة في الحيلة وسائر القوى الحسية ثم الحافظة
 قوتها محسنة للاضيق بالقوة الروحانية صديها بالاحياء فانها صديها على العبد والصور الحسية
 عدها صديها الصور الحسية فيها المسمات لقبول التركيب والتفصيل ثم هذا ان يتصل بالعقل
 اما القوة العقلية فانها صديها المحسنة المشترك المخدم للحركات الظاهرة واما القوة الروحانية
 صديها الشهوة والعصب وهي صديها في العقل الحركي في الفعل وهي صديها في القوى الحسية ثم
 القوى الحسية بالجملة صديها القوى الحسية ولولاها واروسها المولود ثم المخدم للمولود
 ثم العادة صديها صديها في القوى الطبيعية الاربع عدم هذه والحاضنة صديها من جهة المسمى

ومن جهة الحاذية والذاتية وخدم جميعها الكائنات الاربع لكل الحوان عدها المبردة
 وخدم كلاهما اليوسه والطوبى وحازان كون الطوبى والعلة في جود اعتبار في النفس لا
 غير طوبى كونهما صديها في ما في النفس او هبات ولا مانع ان يكون كمال القوى
 وخدمها صديها استعدادات خلق من القوى البدنية وحوال الحيلة وكذا العادات
 النفس وقلة الى احد الجانبين اعني العالي والسافل والارواح المزاج فيه عقل كاذب
 يكون من الناس من اجده سائب الغضب اكثر وعنده الامور الشهوانية وهكذا الخوف
 والهم وغيره والارواح ذات النفس من حيث حورها بل بعضه يخدم من حيث هو و
 نفس كالنوم والقطه والام للنفس من حيث هو وذن كالشوق والغضب والماوى العا
 عما عرفت في النفس مدخل عظيم قد سبق منه المرفوع والنفس في اصل القوى كمالها في
 فيما عرفت انشائه ونفس جوابه واخرى مائة لا يسطع عمل بعضها عقل بعض فان كان
 عقل احسن من صديها وادركت فترك بعد الجميع است ولبت نفس من اعلى كل القوى
 من لوازمها وهي محسنة الات لها اذا لم تكن لتستطيع الاطباء النافع او دفع الضرر والمدرسة لتست
 الا بالهول وسيفر التي يسمع الاحبار والصور والداكن في يحفظها وبلا هذه احوال جميع القوى اذا
 اعترضها ولذا كل عضو من البدن فانه لما اعد لعرض روح الى النفس ولتستطيع هذا القول
 ان خلق البدن الواحد عسائر ونفس يستعمل به اسكنا لاصولها ولا يعلمها ورازكون
 هذه القوى من قوتها في رتبة الاستكمال ونفس الرتب الى نفس واحدة هي مسته الكل ولعل هذه
 النفس هي القوى الطبيعية هذه الرتبة اما الذي هو رازان عقل شتان من واحد وعقلها
 هو كذا العقل الذي يخدم لتستطيع بدنا وانه لو لم يكن ذلك لوجب اختلاف احوال البدن
 يحصل به التساوي لانها كالحركة والكون والنوم والقطه والذي يخدم به ويخدمه وان لم يكن
 ويحركها الارادة الصادر عن رازا في النفس واحدة مدرك جميع اصناف الادراكات بجميع
 اصناف المدركات ولولا ذلك لما حركت بعض المدركات بل بعضها كان كمالها في شئ من

سنا

يكون مدركا لكل منهما وان كان بعضه ناله بدنيه وبعضه غير الناله بدنيه وهو الموصوفه
 بالشعور والقدرة والقوة والارادة والفعل ولولم يكن الامر كذلك لما كان
 من ادراكها حصول هذه الاشياء ولا استطاعت به هذا الارباط الذي هو من استقامته
 وهذا عند التامل له والنبه عليه اولى عند العقل لاسيما الى كسائه بهرمان
الفصل الخامس في الماهيات والوقوع والالهام والمجرات والكرامات
 والآثار الغريبة الصادرة عن النفس ودوريات العباد في درجاتهم وكيفية ارتباطهم
 ذلك القوة على ان النفس الانسانية ان تطلع على بعض الماهيات في حال النوم في المراتب
 قريب ذلك من نفسه ومنه من يربيه من غيره فان خلقا كثيرا يستقبل التوكل في حقهم على
 الكذب يكون عن انفسهم رؤيا مانات يقع لها عنها او يفسر لها ذلك فيقولون انهم
 الممدودين والظاهر من ذلك ان حال البقعة والذات يبرهن لهم عند حلول الكالوع والشمس
 فيزيد حركات قواهم النفسية والكراد ذلك ان ادركوا ان تلك الشواغل النفسية متخللا
 عليها في تلك الغيب من بعده وهذا علم ان المتان النفس في اجناسها لا يمنع لها ان يلقى
 المصائب وانما متاعية الغيب من الجانب الاصل ولهذا قد يستعقب بعضهم في تلك التوكل في حال
 تحيرة النفس الظاهر من حقيقة الخيال فيستعدون بدول تلقى ما يتلقونه من الاستعداد
 المخصص له والمذكرات التي تدركها النفس في حالة النوم وما يرى من احوالها التي
 تبيت عليها اما ان يكون ادراكها بسبب اتصال النفس بعالم الغيب عند ما يحصل لها فورة
 مما هي شغل البدن او لا يكون ادراكها لها كذلك فان كان كذلك فذلك الادراك اما ان يكون
 عند كون الانسان نائما او عند كونه يقظا فاما الذي عند النوم فسيببه وكود انما يرس
 بسبب الخبايا من الروح الحاصلة لقوة الحس عنها لان النفس لا تزال مشغولة بالتفكير فيما ورد
 الحواس عليها فاذا وجدت فرصة الفراغ وارتفع عنها المانع استعدت للانسان بالحواس
 الروحانية فانطبع فيها ما في تلك الحواس من صور الاشياء لاستقبالها هو انفس تلك النفس

من احوالها واحوال ما يقرب منها من الامل والوليد والبلد ويكونا لطباع تلك
 الصور في النفس منها عند الاتصال كانطباع صورة امرأة في امرأة اخرى يقال لها عند
 ارتجاع الحجاب بينهما وقد عرفنا المراد بالاطباع ههنا وأنه يلحق بجوارحه وقدا
 دليل على ان تلك الجواهر من حجبها عن انفسنا بحجاب النفس جهتها اما الحجاب هو
 قوتها اما انفسها واما لا شغل لها غير الجهة التي عندها يكونا لوصولها اليها واذا لم يكن احد
 المشيق فان الاتصال بها يسدول وتثبت مما يصاح انفسنا في ادراكها الى شي غير الاشياء
 بها ومطالعها ثم ان تلك الصور اما ان يكون كلية او رشيقة فان كانت كلية فاما تبتلي
 تنطوي سرعا فان كانت المخلقة لما فيها من الغيرة الطائفة والمختلة من شي الى غير ترك
 ما اخذت وتودد شيه اوصاف او مناسبه كما يبرز في يقين من انه يشاهد شيئا فيصطف
 عليه العقل الى اشياء اخرى يحضرها مما متصل به بوجه من نفسه المشي الذي ادركه أولا
 فيعود على شغل العقل بالخيال بالخيال اليه بان ياضد الحاضر مما قد تادى اليه الخيال فيظهر انه
 حضر في الخيال تابعا لاي صورة تقدمت قبله في احدى ذلك من شي الى شي وتذكر
 ما يشبه ذلك وهو غلب بالوكس فعل العقل من غنى الى الشيء الذي يكون النفس شاهد
 حين اتصالها بذلك العالم فاحذت المخلقة شغل عنه الى اشياء اخرى فاذا احاطت المخلقة
 تلك المعاني الكلية التي ادركتها النفس بصور حركية ثم انطبع تلك الصور في الخيال
 وانضمت الى الحس المشترك فصار من مشاهد فان كان المشاهد شديدا المتاسية لما
 ادركته النفس من المعنى الكلي حتى لا خاوت بينهما الا بالكلية والبرية كانت الروحانية
 عن التفسير وان لم يكن كذلك فان كان هناك مناسبة بين الوقوف عليها والقبه لها فاذا
 صور المعنى بصورة لانيه اوصاف صحيح حفيد الى التفسير وقاية التفسير هو العقل بالمكن
 على الوجه المذكور من رجع من الصورة الحياية الى المعاني النفسية وان لم يكن هناك مناسبة
 فذلك الروايات ما يصادف في صفات الاصل وان كانت الصور التي ادركتها النفس من تلك المعاني

حقيقة فقد ثبت تلك الصورة وقد لا تفت والى حيث ان مقتضاها انظر على وجهها ولم
 تعرف القوة المحركة المحركة للاشياء بمقتضى هذه القوى والاشياء لا تتغير دون
 كاشة المحركة فالباء او اذا كان النفس للصورة متغيرا سارت المحركة عليها الى تبدل ما
 رآته النفس فقال وربما بدلت ذلك المثال ما عثر وهكذا الا حين الينقطة فان انتقال
 ما يكون ان يتباد اليه بغير من التقليل نحو روبا تنظر الى التعبير والاشياء من افعال الكلام
 ايضا هذه احوال ما سلفه النفس من تلك المبادئ عند النوم واما ما سلفه عند اليقظة
 فعل وجسم احداهما ان يكون النفس قوية واخره بالجوانب المتخيلة لا يستطاع العقل ان يتصل
 بالمبادئ المذكورة ويكون المحركة قوية بحيث تقوى على استخلاص الحس المشترك الى الحواس
 الظاهرة فلا يجد ان يقع لكل هذه النفس في اليقظة ما يقع للتابعين من غير معاونة منته ما
 هو دون حرج لا يفتقر الى تاويل ومنه ما ليس كذلك ففصل الى ان يكون شيئا بالقدرة
 التي هي افعال احوال ان كانت المحركة في الاشياء والمخاطبات وتنبه مشاهدة الحركات
 هو والقوة المحركة كالموضوع بين قوتين مستعملتين لها ساقلة وبالعلة آتية في
 الحس فانه يورد عليها صور المحسوسة فينتقل بها والعالية هي اصل فانه يصرفها من
 تحيل الكاديات التي لا يورد بها الحس عليها ولا يستطاع العقل فيها واجتماعها بين
 القوتين على استخلاصها لاجل بها وبين الحس من اعداد افعالها الخاصة بما على التمام
 حتى يكون الصور التي قد تباين الحس بها بالحس المشترك مشاهدة فاذا اعبر عنها
 احدي القوتين لم يعد ان تعاد الاخرى في كثير من الاحوال فلم يمنع عن فعلها تلك القوة
 فتارة تنقل عن محاذية الحس فتقوى على مقاومة العقل وتنفذ فيما هو فعلها الخاص غير
 ملتفت الى عائدة العقل وهذا احوال النوم عند احصائها الصورة كالمشاهدة وان
 تنقل عن سياسة العقل عند فتشاد الالة التي يستعملها العقل في تدبيره دون
 على الحس ولا تكتفه من فعلها بل تقع في اثبات افعالها حتى يصير ما يتطبع فيها من الصور

كالمشاهدة

كالمشاهدة لا تطباعه في الحواس على الوجه الذي فهم منه الانطباع وقد عرفت وهذا في
 حال الجنون والمرض وقد مر من مثله عند الحروف لما يعرض من ضعف النفس واخرها
 واستيلاء الظن والوهم المعينين للتحليل على العقل وتاييها ان لا يكون النفس قوية على
 اوجه القدم وذكر فتشاد الى الاستعانة حال اليقظة ما يدعش الحس ويغير الخيال كما
 سبق وفي الاكثر انما يكون ذلك في ضعفا العقل ومن هو في اصل الجبهة الى الدير الحس
 ما هو وقد يستعين بعض من يستنطق بالقلب بالعدد والمسرعة فلا يزال يخط فية في كاد
 يحس عليه وضبط ما يتكلم به ووقا استعانة بعض بتأمل شيء فتشاد مرعش فصار وند
 اياه بشعره او بتأمل لحن من رواد راق او شي مثلا او نوح وبعض على ذلك اصا
 ايهام سبب الحس والاشياء في الكلام المخلط وركب اصاع مبرحه وبحرارة هذا
 كله حش واحلال بالقوى واصادها وسطرها وليس يجوز عند الصلاد وند مع
 ضعف الباقين وقوة النفس الطرب كما ذكر من الراس من الى البدن والروح
 والصعيق وند ورا الروح وما شاكل ذلك مما فعله بعض المتكلمة وادكار الثاني
 وهو ان لا يكون ادراك النفس لدرجات المذكورة بسبب افعالها بذلك العالم لما حصل
 لها من النزاع عن البدن فهذا ان كان في حال النوم فهو الذي قال له اصفاء احوال وهو
 الماء الكاذب وقد ذكر له اسباب ثلثة السبب الاول ان ما يدركه الانسان في حال
 اليقظة من المحسوسات تبقى صورته في الخيال فعند النوم يشغل الخيال الى الحس المشترك
 فتشاهد ما هو بصدقه ان لم تعرف فيه المحركة او ما ياتسبه ان تعرف فيه والسبب الثاني
 ان المتكلم اذا التفت من استقلت تلك الصورة بها عند النوم الى اشياء ثم منه الى الحس المشترك
 والسبب الثالث ان التفت من ارجح الحامل للمع المحركة ثم تبت افعالها على تلك القدرات
 من غلب على مراده افعلا حاكية بالاشياء الصغرى وان كانت فيه الحار حاكية بالار والجمام
 الحار وان غلب البرود حاكية بالثلج والشتا وان غلب السموات حاكية بالاشياء السود

مش

ل

ل

والامور الخاطئة المخرجة وانما حصلت هذه وانما لها في الحقيقة عند علمه ما هو بها لان
 الكيفية التي في موضع وما عدت الى الخاور له او الماشية كاستدري بورا النفس الى الاحتكام
 فمن لم يكن متناجدا في شدة متعلقه بالمتن المكلف تلك الكيفية فصار به ما لم يطر بها
 ولم يثبت حينئذ من قبل انشأ الكيفية المخرجة للاحتكام فعمل منها ما في طبعها قوله على الوجه
 المذكور وان كان انشأ هذه الاشياء احاطا لان حال النطق فيها حيث انشأه الله كانه
 وما يرى من القول والحق والشيء ان قد يكون من اسباب الطبيعة فليكن ذلك انشأ
 وجودها الخارج عن الخيال وما اظهرها وان لم يكن بطبيعة فيه كما ظهر المراد صورها وان
 كانت من منقطعها فيما لا يمتد وما سلك من الخفيات في حال النوم واليقظة قد رجع على وجه
 فانه قد رجع شراح صوت اما الذب اما ما يرب وقد يرد مكتوبا او محطبا من اثنان او ذلك
 او من اوسيان او ثلثا مناعا وهما في غيب او غير ذلك وقد يكون في بعض الفروع
 او الوقت في الزرع وقد يشاهد سرعة الكاين ويسته ويحكم على وجه انشأه الله في انشأه الله
 انشأه الله في انشأه الله المستيقظ في المستيقظ لوقوعه على احكام النطق حكم بالاندراسة
 واقع والاخر غير واقع والنام لغيره من الاحتكام حسب ان الواقع هو الذي يراه في حال
 وهو غاط للنفس من عدم الخبير من الشئ وشال حال النطق من الشئ وحكم من غير شام
 او ما جرى بوجه حكم النام في ذلك وقد يكون النفس قوية فيكون في احتكام عالم النطق
 والفتا في غير ذلك كما في قوله في الدنيا وان لم يكن منقطع فيه بخلاف ان يكون الحوا الى الغير
 فحدث مطرا اما بعد الحاجة او ازيد كالطهران وباران يور في اصدار الكاين في انشأه الله
 ودفع مذبذبات وانشأه الله ذلك علاقه في طريق المسح المخرج وتبب ذلك ما علة
 من ان الاجسام طبيعة للنفس وان نشأ الانسان من جواهر المادى اعاليه الروحانية
 والحيوان اعاليه وان كان يكون من الشراج والنفس واعين ذلك فهو غير مانع
 من المشابهة والبدن هو عالم النفس وطبيعة من منظر العالم فكان دور كل الشاوي

ل

في العالم ذلك يور النفس الى موت حتى ما وراها ما قد ما فيه وكما انه عدت في الدنيا
 بما عمله من صوره المعشوق في الحال مزاج عدت وهاهنا المادة الرطبة في البدن وعدت
 الى الصنوع المحدث له يحصل به الاعاظم ومن الصنوع العنيفة مزاج او ما كان من غير عمل
 ظاهر لذلك عدت عنها في عالم العناصر من رطب وسكن وكنيف وتحلل سبع ذلك تحت
 وزاج وصواعق وزلازل وسورج مياه وعيون وما اشبه ذلك ولذلك قد يورن
 النفس الى الخساسة التي يحبها ما اخرى اولاد ان اخر اولاد العالم الطمينة من النفس
 وبها الخاص بما كان امرها فيه كما مرها في غير او ليست منطبعة فيه لكون
 امرها من نسب الاطباع والخاص بما سقه له بالطبع وهذه العلاقة العسقة في التي
 تنصر امرها عليه في اغلب اوقات النفس صارت كأنها نفس في العالم المصغر
 او شامه لاسيما اذا كان ذلك الحتم اولى به لمناسسته خصه مع عدته فلامانة اياه او
 اسعاده عليه او لغيره من الاولاد والنفس من شرط الحزن ان يكون عددا ولا الرد
 ان يكون باردا والا ما تنفي شيئا من الاشياء ان يكون مثل ذلك الشئ موجودا فيه وانما
 لمزم ذلك في العدل التي هي معدة للوجود كما علت والنفس المشربة اذا اخلت غيرا
 ودعت الله عز وجل استحققت بها واستعداها برحمتها للوجود ذلك المكن فيوجد
 في القفر والانية فقد يكون ان كاستدري النفس ولو لم تكن شربة استعداها اكمالها لبقو
 الهداية الى وجه الصواب كالنكر في انادها الاستعداد لقبول النطق اعالي المعرف
 ومن اناد النفس الاضمار العين والمداد انما حاله نفسانية هي في النفس عند اد
 ظاهر الخاص بها وانشأه الله الاشياء ان كانت تحفظها من تشتت او بالسمع التواهي كالنكر
 ذكر بعض الاشياء وان كانت لم تحفظ وقومها فما ذكره كونه مغلبي السبب فيها هو ريل
 استعداها لها ودرج ارب انار النفس المصغر وهو من التأثيرات النفسانية اذا كانت
 النفس شربة واستعملت هذه التأثيرات في الشئ اذا كانت الغرائب لا يجوز تأثير

ل
 ي

النفوس فان كانت على سبيل الاستعانة بالذات في دعوى الكواكب وان كانت على
سبيل شج المترك السامية بالاضية في الطلقات وان كانت على سبيل الاستعانة
بالخواص السلية في علم الخواص وان كانت باعتبار النسب الرياضية في الجدل الهندسية
وان كانت على سبيل الاستعانة بالادراج الساجدة في العزائم وقد تركت هذه
ملعبت منه غريب اخرى كالأشكال ونيل المياه والالات الرياضية والرموز فان
هذه مستعان عليها يخرج الخواص الطبيعية والرياضية وغريب النفوس كمن يعلمها
كلها يرجع الى ما حصل بعد تطهير العارض احوال حادثة للعادات عند من لم يتوقف على
اسبابها وهذه الخواص اذا اتقن بها التحري مع عدم المعارضه بحيث يجرى وان اذا
لم يتقن بها ذلك سميت كرامات فالجواهر هو كما جعله الانبياء صلوات الله عليهم
اجمعين عند تحديقهم وروايتهم النبوة والكلمات هي كما يظهر من اولياء الله الارواح
والذي يدل على ان الغريب في قوله في الوجود وهو ان الانسان لا يحسن بعينه لو
اغترى بل يقتصر الى اخر من يوجه كونه كقايده وذلك الامر مكفيا بعد او خير مما اذا
اجتمعوا كان امرهم مستظافا فيكون هذا مثلا يقتل الى ذاك وذلك يجهز هذا وهذا يحيط
الاخر والاخر يجهز الاخر لهذا ولذا احتج الى الاضمارات وعند المدد فلا بد من
المشاركة التي لا تتم الا بمعامله لا بد لها من شئته ودل من بينهما سان ومعدل اذ لو تركوا
واراهم لاضلوا عند كل ما يريد كل واحد ما يحتاج اليه ويغيب على من يراه محله فلا
ينظم التساوي بينهم ولا بد للسنة من خطوط وقوانين كلية تدبر برزلياتها فينتقم
بها الجميع ولا بد وان يكون هذا الناس القسائل الدوائس اسما لجمال الناس في كلهم
السنة ولا بد من كونه مجمعا خصوصه ليست لتساير الناس من سفسف الناس فيه
امرا لا يوجد لهم للاعتراف في وضع السنة ساذع منقح المذود المذود وانما يكون ذلك
لاضمانه مامات دل على ان السنة من عند ربه فلكل الكليات هي محوالة قتها حوله

كون لها الخواص الطوع ومنها فعلية كون لها العوام الطوع وهي لا تتم بدون القولية لقرون الدعوى
الى المبرصين ووجب ان يدعى بالثواب على الطاعة ويوعدهم بالثبات على العصية من عند ربه
القدر على ما اتم الخير ما منونه ومنه ولولا الجرا الاخرى لطم استحقاقهم احلال العدل
الناصح في امور معاشهم بحسب النوع عند استيلاء الشوق عليهم الى ما يحسون انه عند الشخص
على حالته اشجع فمر هذا الخازن واشتاع حذري ولا تحفظ هذه المعرفة بدون الحافظ الذي هو
القدار الموقوف للكرار ولهذا فرض العادة المدرك للصور وكرت عليهم السيف الذي
بالكر فواجب في حكم العناية دخول السنة والشيء في الوجود ادلولها ذات الصالح الممد
ومن المعلوم ان الخليفة اليها الشد من الخليفة الى ايات الشر على الاشياء والحاصل وقدر الخلف
من القديس واسيا اخرى لا خذونه اليها في المقابل في احد هذه نفعها ولا يجوز ان يكون العناية
شخص تلك المنافع ولا بعض هذه التي هي اهم منها واسرع والعقل التسليم حكم ذلك على امر واحد
واذا لمثل ان عارفا استل من العرب مدد غير معقاده فلا يستفكر ذلك فقد منع مثله
في مثل الامراض الخادة التي تستعمل فيها القوى الطبيعية من غير ان المواد الموجودة بغير المواد
التي لم تحفظ المحوود وتعل عليها والعارفة اذا توجهت منته الى العالم القديس استلقت
القوى احتياجيه فوقعت الاضال الساتية فلم تنع من الخلل الادون ما منع في حال المبرور
في المرض حرارة عرسه عائله ومقاد سبط القوة وعدم التكون البدني الذي يصبه ذلك
القوى الشدية افعالها عند ساعها النفس ولذلك اذا لمثل ان عارفا الحاق عوبها
خرج عن وضعه فأن العصب والامسا القليل والفرع المطرب يزيد في القوة زيادة كبر
والحن والخوف مقصها تسام كثيرا فلا يجب لو ادراج العادف ارساها مول موته سلاطه
او شتمه عن سفل قوله فيه ويكون ذلك اعظم مما يكون عند طرب او غضب لغير ذلك اول
دعيات حركاتها عارضة هي الارادة وهي اول حركه النفس الى الاستعمال بالاصال وقيلها التوبة
والاستعانة عركه لها عارضة عن عالم النفس على ما ركبت من الرقابيل مع حزم القصد الى تركها

كبر
كوة
س

اضعف الاراضى قريبا للوجود الجوهري هذا لما لا يقدح العقل السليم والثالث وهما كون
 معلق النفس بالذات على المتقدم في الوجود هو غير موجب ان تقدم عدمه ولا لا يتم المتقدم
 بالذات من غير عدم المتأخر بل يجب ان يتبين التقدم في وجود النفس مستند منه الوجود وان
 لا يستند البدل لشيء يخصه لكن يشاد البدل كون شيء محض من غير المراجع او الترتيب
 فمن ان برأس البدل لا يعدم النفس فلو كان شيئا لكان شيئا محض قد علمت انها
 بسيطة وقائمة بذاتها وكذا كونها اذا فاعل هو وجوده بالفعل لا بالعدم مع وجود
 علته الفاعلية فان كان ما هو بالفعل فاعل للعدم فهو وجوده وعدمه في غير ما ليس به
 شيء هو بالفعل لا يكون منه القوة ليستة وان كان محورا يكون بالقوة محصورا في امر اخر لا
 ان فيه هو وجوده منه وعدمه واذا ما علمت علت ان البدل ليس فاعل لقوة وجود النفس
 وعدمها على انما فيه قوة علمتها به وعدم علمتها به فان من كون النفس محلا لا مكان وجوده في
 آخر هو ليس لوجوده شيء من كون حال وجوده معبراً به ولذا لا يمكن ان يكون مستنداً في
 ولهذا سمع ان كون النفس محلا لا مكانه مستند به بل البدل انما كان مع هذه المحصورة محلا لا
 مكان وهو محدث صورة بعينه وعدمه بوجه محلا والنفس في البدل القوي للذات
 الصورة ولا يبرح وجود النفس دون وجود مداه ورنال ذلك الاستعداد البدلي المحصور في
 الصورة لوزال ما كان البدل معه محلا لا مكان ذلك وهو الحية المحصورة في محل محصور محلا
 لا مكان فيشاد الصورة المعارة له ووزال الا ما ط الذي جعل النفس به فليس البدل
 مع هذه المحصورة سرطاني وجود النفس مرتجى في وجوده من قبل مرتجى في وجوده
 سرعه فالنفس اذ هي بسيطة فليست مرتكزة من فوق فاعلمه للانشاد مقابلة في الشار لها
 لا صهيان في الذات الا لا من يفتن فيها والمراد بالقوة هو الاستعداد العام والامكان العام
 لما صارت فان ذلك لا ينشئ الترتيب لكونه ليس امر وجوداً كاملاً في الواقع ذلك ان كان
 كل سطر من المكاتب تركها واذا جال لها فتقو بطلانها لا يكون في غيرها فان حق بطلانها

لو كانت مما يخل لكان اما في ذاتها او في شئ اخر لا سقاه قسامة بذاته فاذا ليس هو في
 احد الامرين فليست ما علمه الله وكما سئل السناد ولا خامل له فقه حتى يدل الشناد
 وهو من غير ماله الجسم له وشي يشاد بالفعل وعرض هو صورة النفس له فالنفس
 لو علمت السناد لكانت هذه المشابهة لكونها مجردة لكونها مادتها ايضا مجردة ولو علمت
 الشناد لكان الكلام فيها وبذلك الحاد كون في العاقلة المدركة لا محالة اذ هي التي
 وجودها لذاتها دون الصورة او ما هو كالصورة فيكون ما هو كالمادة للنفس هو
 النفس هذا خلف وسدرا ان لا يكون خلفا فالمطلوب وهو ما النفس فاعلم انما
 وكل مركب لا يكون محالا في شئ فلا بد وان يكون عرض متساوية غير حال ان لم يكن كل واحد
 منها كذلك وسيندكون ذلك الجز لكونه مجردا وقائما بذاته هو النفس ولا يندخل
 الجز الاخر في ذلك وهذا كله انما يدل على استيعاب عدم النفس ان لو كان علمها انما
 المعطية لها الوجود لا لعدم اما لو كان وجودها فلا يصور نقا النفس على قدر وجوده
 فان الوجود والعدم لا يستغادان في مكاتب الوجود الا ان العقل الذي يستند اليها
 والنفس لا يصور وجودها من الخارج الا انما علمها انما عليه عنه واذ هي بسيطة وقائمة
 بذاتها الفاعلية كما علمت لا بد وان يكون ذلك مع عدمها الا عدم علمها ان في البدل محلا
 حتى علمي الامر ان واحد الوجود وهو مسمع العدم فالنفس مستعدة لعدم في ابدية الوجود
 وهو المطلوب ومن البراهين على ابدية النفس انه لو غلب لا يفر بطلانها الى شيء هو غير
 اذ انشى لواقع في عدم نفسه لما وجد اصلا بل كان مسمما وذلك لعدم مسمع ان ما ز وجوده
 وجود النفس والامكان على تامة احد فان اصله التامة لا يندخل عنها المعلوم وكما هذا
 شأنه فلا ينافيه مدخل في وجودها هو عدمها وان كان امر وجودا وشيئا ان كان معدود
 على النفس لا يخل لها لعدمها احد مما يحتمل عليه وهو انما فيه واذا كانت العلة المعطية لوجود
 ناهية كما علمت ولا يخل لها امر اجهاس عليه وجب تمامها شيئا ما هي مستعدة الوجود منه

عليه

د

ها

ما

دها

والكمال انما هو النفس الخالقة من جملة القوى العنصرية ان يصير عالما عقلا من تشاؤه صور
الكل والطام العقل فيه والحر والفاضل منه مكني عند سوابق العالم الحيواني وكله شأنا
ما هو المشن والخير المخلوق وهذا الماهي اصل من كالات القوى الاولى وهو في مرتبة
تبعها ان يقال انه افضل وامر ولاسه له اليه فصله واما ذكره وسائر ما به اذا
المدركات مما ذكره كيف عانت واما لا بد من دوام التواجد المميز ولفظ كمال
ما هو له ملافا للسطوح الى ما هو مستعمل في كمال الدرك وكيف عانت كمال الادراك
الى الادراك والمذكر كمال الدرك فان العقل الكرم عدد مدركات من الحس واشد منها
للدرك ومجرد له عن الرايد جونا في طاقته وجاهه وشغل الدرك وهو ما يمنع
من التماسك الى كمال الاشياء ما تب سبلته فان استعمال النفس المحسوسا
تبعها من الاشياء الى الحولات ولا بد منها ودواخل يحصل لها اليها سوق كالمعنى الى
لاساكن الى الطامع والاهم الذي لا ساكن الى السماح الا لثاني واستقرار وجود ماهو
اصداد كالات النفس وكرها مستندة بغيرها منها عن ادراك ما فيها من جوه
سابق لها ولا سلم حصولها كالمعنى الذي رعا لم يحس نراه انه الى ان حصل نراه
والذي هو كمال النفس اذا ما لم يحسها منه وعرض عليه سبوه وحسن الطبع استعد
بالسوء والانتها لتمامه ايضا فوجد العوائق والالام والاداءه سبله لافراح
الرسوق الى امره وفي اذا حصلنا عن هذه كدات العتس ما تبين مد كمالها الذي
هو مستويا ولم يحصله وهي بطيها ناره اليه الا ان استعاطا بالذين استعاطا اليه كما
عنى المرضي للاستعداد بالحوالو وصل الى المكروهات بالحسنة ما تبين نالها كدرا
وكان محاسن الجود الذي لم يحس بحوله فلما زال عائقه اجتهد واذ كانت القوى العنصرية
ملفت من النفس جدا من الكمال مكرها به عند صارقة الدرك ان يشكك الاستعداد الذي
لها من خلقه وبطل اليه وجور بسبل ما كان ادركه وبطلت له لفة قطيعه من اجل من كل لفة

والدفع من ماله به وجود شي آخر الشئ وهو كما مر من اصول سبق مقرها والشيخ الذي
مرض ان عدمه بعدم لها ان كان ماسا لها فكما مر مع سائر العلل التي يستلزمها الوجود
لذا لما لا امر لعدم ذلك المانع في ابراع ذلك الوجود العاشر منها وان لم يكن ماسا
للمشيء يجب ان يكون كاللا اله الا اول الارض ان يكون عليه بعد ما لها هو الارض
التي هي كمالها ولو كان عدم هذه معها لما كانت الشئ لعدديه ان كان لا مع
العدم وكانت الارض المضادة لكمالها عدمه بان سطحا كالانفعال من البدن والشيء
المركب فليس كل شئ شره لا ثبت وبما جعلها بالبدن ولا في حال عدم علته به
فانه لا امر للعدم الاضاهة فاما مع البدن في ذلك الامر وعن هذا الشئ الذي قدس
ان ما بهيتها ليست شيئا ماعارا لادانها وانما لا يسيرو ولا مستقيم في ادانها وانها
سعر اعرافها واصلاها مكوها كمالها وانما ماسا في ادانها لا قدس الله ولا مستقيم
ان الشئ اذا عارفت البدن ولم يعلق بدن اخر فانه يزول عنها الانفعال بقوى
البدن فليس لها اسمها لها بذاتها شاهد وانها متشابهة تامة وقد عرف من معنى
هذه المشاهد ولا شك ان السور بالوجود متعاده واذا فارضا البدن كان
سعيورا عدوا سائما انما لا يسعد وما مع العلاقة البدنية الاصلها بالشور
بالبدن ولذلك تكن معتقلا ما امر جدا وذلك لانا لاقتل شيئا بعد من الا
وسرى عدو حال او ما بهه الحال فاذا اعطيت العلامة من الشئ البدن والاعضا
الشورية حارب المعقول العقل والمعور فالت شاهد مكان البدن والشئ
خباها اتم واخصل والشئ اعصار كل شيء متشابهة لذو وجوه واذا في شئ من ذلك
الامر طلق السهم الكشف الماعده وله العصبة الطفر وله الروح ارجا والى السط
مذكر الامور الماصية واذا كل واحد منها مضافه وكلها فانه لاقتل اتم واذا في شئ
واوصل اليه بالذوق له الحق ولذا الذي هو في شئ اكل خيلا واصل واستعدا انا

واشرف هذه هي السعادة المحسنة واما السوء من السوء التي لم يحسب السوء لها
 هذا الكمال لعدم جبرها له وان كان يحسبها الحيات البدنية الدنية فيما السوء انما
 من كل الحيات محذرة عما شددت اعتقاد الذنوب ومشتبه من غير ان
 المساق الى الله الذي هو طلب وحقق العلق بالذنوب في الدنيا والنعمة المحذرة
 لتبني هذه الحيات لاسيما انما انزال هذه الحيات بعد الموت من سائر الاعمال
 اسبابها التي حصلت منها تلك وسأناه انما كانت لها وهذه حلت في هذه الروايات
 وفي برهه الزوال وبطريق مختلف ما يكون منها من التعدي بحسب الاصلاح وحسب ان
 يعلم ان السعادة المحسنة لاسيما الاصلاح القوي العلية من النفس ان يستعمل الوسط
 من النفس الصديق يحصل للنفس الحية الاستعلاء على النفس فلا تستعمل من قواه لاسيما
 لا تعمل افعال الوسط وتكون تحصل تلك الوسط التي هي برهه النفس الناطقة في الحيات
 الاصطناعية وتبنيها في حلقها فان الوسط غير مشا ولا هو النفس ولا الى الله
 النفس بل من حيث كانت تسلب عنه الطرفين وانما والوسط المذكور في الدنيا والوقت
 عرف انها منه وبخاصة وحكم وان هذه هي اصول الاتصال الخاصة وبجبرها السوء وال
 بالغة مسبوقة الى القوة الشهوانية والجماع الى القوة العنصرية والجماع الى القوة
 العقلية واعني الحكمة هي تلك التي بعد رتبها الاتصال المتوسط من الجبر والجماع
 اعني تلك الوسط اسسوال القوة العلية فيما يدر به الحس وما لا يدر كان الشاهد
 تلك الوسط من النور والجن والنفوس تلك المتوسط من الجود والنور وهذه
 الاطراف كلها ردا الى حب احسانها وبالجملة كمال النفس الناطقة من جهة علاقه البدار
 لتسولي على القوى البدنية والاستئصال عنها وان يكون شهود الانسان وعينه ومن
 ويد بر الحس وعينها على الحقيقة الى عمل ما ينسب الى الرأى الصحيح ومن خارج الحكمة هذا
 النفس الناطقة والبان واصناء الراي والحزم والصدق والوفاء والرحمة والحقا عظم الحكمة

وحسن

وحسن العود والموافق فقد احدى عشر حيلة تحسن الحكم وتقابل كل واحد منها
 من رويته ومن يمارع السوء القناعة والحقا وهي افضل من كل واحد منها
 ومن يمارع العنصرية الصبر والحكم وسعة الصدر وكتمان السر والامانة ومعاذ الله
 الحس وذليل وتدبير من يخرج ما في ان كمال النفس الناطقة ان يقي عوده عن المادة
 من جميع الوجوه ينقشه بهيمة الوجود ولا يلم الخوف بالكلية الا عند نزول النفس الى الخطا
 عنه العطاء كذا وعلامة البدن هي التي تعقل النفس من الشوق الذي يحسها النفس
 وحسب الحكمة الكمال الذي لها ومن السوء تلك الكمال ان حصل لها او السوء بالمعصية
 وليس ذلك لان النفس منطبعة في البدن ومنعته فيه ولكن للعلاقة بينهما وهي القوة
 الخلق الى تربية والاستعمال بآثاره وما يورده عليها من عوارضه وما يحس فيها من ملكات
 من يبدلها واذا دارقته فيها الملكة الخاصة فتسبب العلق به كانت قربة السوء
 سالها وهي معلقة ثم ان الحية الدنية مضادة لخواص النفس مودته له وانما كان لها من
 ذلك النفس وبما انما سبها فيه واذا دارقته النفس البدن تحسنت تلك المعاهدة وادرت
 بها وبذلك الحية بطول قلة الامتلاء مع زوال الاتصال المقتضى لها مكرها حتى تترك الوسط وتبلغ
 السعادة التي هي بها وهذا كله على قدر ان يبرر النفس من الاتصال بالحكم بطلانها اذا علمت
 بعد الموت مستحق الاحتكام فذلك يخرج مانع من ان يحصل لها ذلك والام تعطيه مع اللذات
 والالام المحسنة الخاصة فتسبب العلق بالحكم وهذا العلق يمكن وتورده على حده منها ما
 هو مقبول من الشرع ولا يشيل الى ابياء الامم طريق الشرع وهذا هو السوء بدو
 الذي لا بد منه السوء وهو الحاد الذي حركات البدن شريرة وعلو به ولا بد من اجتناب
 الشراب والسوء العنصرية ومنها ان يعلق النفس بعد المعاهدة للذنوب حتى الاحتكام السماوية او
 ما يخرج بها او يكون تلك الاحتكام الى الحركات النفس بشايتها الحركات والالام المحسنة
 الصور الحياتية لا تحسن المحسنة بل يمارعها عليها ما يبرأ ويصفا كما تشاهد في المنام فما

لسان

ح

كان المعلوم اعظم سائما منه من الحسوس ولعل ذلك امر متضمن الى القول بالكلية
والاستعداد للوجود الى غاية الكمال المتعبد ولا يستعد به من الحسوس الموصوف
واحد شاهد كل منها في الصور وليس لها من ذلك الجزم لتمامها بخلق ارادة ولا
بعد ان يكون للاسما حرم آخر او احوام اخرى لذلك يخلو بها من الموديات التي يودها بالخيرها
وكما في ذلك انها من طريق الاحتمال والصور لا من طريق القطع والنفس وسبب السامع في اعيان
من حش ما كان قد ما بين انشاق الوجوه او ساق او معدن ومن كان يكون الاحتمال البدني
التي تلحق بالنفس بما ارادها وكما ان النفس لا تتأثر بغيره كان هذا واجبا لاسيما له وجود
بالاسماء ليس النفس من اجوب تنافس العلل وتنافس الخصائص التي باعتبارها كبر وجود
المعولات واذا ما كانت ولم يناء يكون الاحتمال فلا بد من حصول الاستس في الانوار
ومن كان واحد من الامر من غير حاصل في نفس الامر لم يجب ذلك لعدم الامر منه او جاز لم
سلها الى الان ونسب الاستس من حيث وجودها وتساها في ان يكون تارة ما عرفت
شكك العلل وعملها على ما يكون ما دونه من حيث سبب فيها اسمه ما كان خاصا لخاصة
او غيرها اليها قال الفيلسوف القديم اذا احدثت لها شيئا صدر امرها فلا تنك الله على
ذلك الامر بها ولا يعرف ذلك السائق بها على شرط لا يعدم علل المعول عليه الفاعلية
احتمالها وارجح ان يدام سلكه حكمة الفاعل ان كان له دال كان في الفرض ودرست من ذلك
ويجاء الى الفصل ثامن وهو ما قبل من هذا يظهر ان انشاق الامور من حرمها او جوارها
او عدم كان سبب عدمه اما وجود امر او عدم امره كان وجود امره فلا بد وان يتبعه عدم عللها
التي قدما لاسيما له كعدمه القديم عن الحوادث ويعد الكلام في عدمها فذلك الى ان
لزم عدم الواجب كما يستعمل وهو حال وان كان عدم امره ذلك الامر المندوم لما قدم ومعد
الحال واما ما قد وجد من عدمه السابق عليه عدم النفس قبل وجودها كالم من
عدمه المباح عن وجوده عدم النفس بعد وجودها فيكون النفس من حيث وجودها وفعاليتها

عادة

الفصل التاسع

حادثة لتسبق ليدنها على وجودها وعرفت عبر حادثة من هذه الحشية هذا حلفه
في ايات النور من التمايز وكيفية صورها ونحوها
قد عرفت ان وجود الحركات الدورية للامام التمايز وعرف اختلاف الاطلاق والكواك
في ايات تلك الحركات وفي ترتيبها ويطورها وفي بعضها بالذات وبعضها بالعرض والى
بالعرض لا بد ان يكون مفعولا للذات وقد عرفت ايضا ان الحركات التي بالذات اما متحركة او
طبيعية او ارادية فالحركات المستندة للتماسات لا يخرج عن احد هذه والا لان اطلاق
الذات وهو كونه ارادية اما طلاق كونه حرة فلا حركات الاطلاق لو كانت حرة كانت
على مواجهة حركة الفاعل وان التمايز لا يكون الا الاستصحاب لكل من ان اختلفت
الانقلاب وقد عرفت ان استلانها ختام اعل ما عرفت من الاحتمال ليس بقوة ماهرة وما عرفت
من ان قوة لوزاها تكون ماهرة له فذلك المراجعة والمداخلة حركة ايضا فان كانت حرة فلا بد ان
يكون الى ارادة او طبيعة متعد عنها بعض الحركات التماسا فاعلم قطعا ان العالم العنصر غير
تأثير في الحركة للعالم التماسي فالتماسات ان كان فيها ماهرة حرة فليس كلها كذلك
فبعضها لا سيما ليس حرة الحركة واما طلاق كونه طبيعة فاعلمت في بعض الحركات ان الحركة
الوضعية اذا لم يكن على غير قسم تجمع ان يكون في طبيعة بل بعين كونه عن ارادة فقط وجب ان
تكون الحركة العقلية ارادية فلها حرك من كل حرك مريد فانه لتسبق حركه سوق وكل سور
فانه يستند وجوده في الحركة يستقيما صور فالتماسات حرم ادراك حركاتها اما عقول او غير
لكل العقول لا حرك الجسم بشاره لكونه ليس ماني كونه عقولا فاما عن العقول الدال المريدة عن
المادة وعلانياتها وندراتها فهي اذن من صور انما يجب ان يكون حرة وكله مع الايمان على
لها من الصور لانه لا تصور الكلي فقط لا تتبع حركتها فليس التماسي لان الصور الكلي لا يندم منه
حركة حرة واللافتة الى سبب تخصصه من به ولا يكون هو وهو موجب لكل الحركة المصه
الامر ان اذا حركها بالبلد التماسي متق ان يقتضه لا يفي فيه بغير حركها فانه متق قصد بل مطلقا

ق
س

المتعلق لا يوجد مبرر فالأشخص لا يتأصل إلا بفعل الالهي على وجهه ليس الفعل إلا بالظهور
 وإن كان متعلقاً بالأسباب ما منه من العرض والفعل مشترك في الالهي لا في العرض الذي قد تم هذا
 العرض إن كان متعلقاً بفعله فإنه بعد عند قوله انما بعد ما يتوسطه الحتم فيكون مشتركاً
 من الوجهين فالأشياء اذا صار قواسم في وسط المادة صار ما بعد من قواسم محضاً من شأنها وانما
 يتوسطها سببه الخاصية العادية من الوضع واضعاً الحتم من احتكام احدى من مشابهة كذا
 عرفت تأثير الاحتكام حسب القرب والبعيد وبوسط الموضع بين الفعل وبين ما لا يقع له
 التوسط لخاص الموضع بحال اذا لزمه معنى له على وجود الفعل ان ربما لو انما الوضع
 وليس المخرج الى ان يكون المتعلق وضع هو التسمية مطلقاً بل تسمية ما سئل بوسط موهوم
 الملقى وهذه التسمية لا يوجد من الفعل وبينما لا يقع له وان وجدت تسمية اخرى والتشابه
 ليس حتم اذا فعل في الحتم وليس لا تسمية له الى الحتم بل له تسمية اليه الا انها ليست
 حتم ولا مخرج الى حقيقة حال له حتى يفعل به بل كنه وجود ذاته فان فعل في المستعداته
 وذلك اذا حصلت المستعداته لم يتغير الى غير التسمية التي منه ومنها ولا مخرج الاحتكام
 في انما اليها الى وسط من يرادها لان مادته هي المنفعة لا المتوسطة من المتعلق من غيره
 ولوجود بوسط الوضع في افعال القوى الجنسية حسب ان لا يتغير النار سلاهي من افعال
 بل ما كان ملاصقاً بجزءها لو ما كان من جزئها حال ما ولا يمسح في النفس لانها كانت متفلاً لها
 وما لا تسهل الاشارة الى الوضع لا يكون ان يكون ماعلاً لا الوضع له والامكن فعله مشاركه الوضع
 والنفس لا يقع لها فلا يكون ماعلاً امراً مستمراً اذا ارادته الى مسئلة علت قطعاً في الافراد
 والصور العادية بالمواد يستحيل ان يقع له وجود ذات فابيه ذاتاً لا في مادته وجود محض
 مطلق كذا كان فان الله سبحانه ان يكون في ذاتها اقوى من المخلوق واشرف والغير اصعب وجوداً
 من المجرى ولو كان بالنفس له من وجود خط النظام نفسه مثال غيره منه ذلك في المخلوق
 من ان لا يكون الله وجوداً من الله بل لا يحسن ان يتادها واد عند من ان الوجود اعتباراً في الله

نفسها

نفسها من التفاعل وهو كمال له ولا يمكن ان يكون الفعل اكل دائم من ذي الفعل والمبرر يتو
 كان فعله حتمياً او غير حتم لا يجوز ان يكون فعله دافعاً للفعل بسبب ان وجوده لضعف من
 وجودها مادان الفعل الفاعلية لوجودها حتمياً او مستمراً او غير مستمراً او غير مستمراً
 يكون حتمياً لانه ان كان فاعلاً لها لانه حتم وجب ان يكون كل حتم فاعلاً لنفسه لا يجوز
 استمرار الاحتكام في الطبيعة الجنسية وان كان كذلك لانه حتم ما من من خصوصية ذلك
 التسمية في الموهوم في وجود النفس لا الحتم وجد لما هو ولا المخرج الحاصل من الحتم في الموهوم
 فان النفس في طبيعة فلا يكون عليها الفاعلية مركبة لما عرفت ولا الحتم لا يوجد بالفعل
 الا في كذا من مادته وجوده فلا يتصل التوسط ولا يمكن ان يفعل بمادته فقط لانه يكون بها
 موجوداً بالقوى وبمحض هو ذلك ولا بعد ركنه فعل ولا صورته فقط اذ النفس لها
 خط النظام مستمراً وانما بالنفس اشرف من الحتم والنفس لا يوجد ما هو اشرف منه
 ومع هذا فالجهد دلت على انه لا يتصل الاشارة الى الوضع فلا يورث في النفس التعلق
 وضعها بحال ايضا ان يكون واعداً للنفس مستمراً احدى غيرها لا بها انساها في النفس
 التي هي فعل والنفس التي هي معلولة لها في الطبيعة القوية من غير ان يكون افعالها اقوى من
 ذاتها من الاخرى لم يكن كون هذه موجودة لذلك ما في من ان يكون ذلك موجوداً طوره
 فان افعالها محضاً محض كان ذلك المحض امراً عليه الاخرى فيكون العام بداهة معلوم
 لما لا هوام له ذاته واما هو من عزها فيكون عليه التوسط مركباً وكلاهما قد سبق اطلاق
 وان لم يمسح في المكان والنفس الدامنة وضعها انما هي افعالها الاخرى من حيث
 انما فعله مستمراً في النفس وان كان هو افعالها انما لا هواد الاحتكام هي من حيث هو مستمراً
 عملها يتوسط للنفس فانها انما جعلت خاصة حتمية بسبب ان فعلها فرضت اختصاصاً بذلك
 الحتم لا في الالهي ركنه والا كانت من هذه المنفعة متعارفة الذات والفعل جميعاً له فلم
 يكن مستمراً بالنفس لكنه وهو من حيث يتصل لاعتباراً في عقله لا في عقل النفس ولو فعلت النفس

فما كان فلا بد من الاتي الى نفس لا يكون عليها اقرب منها ولا غير نفس ما سبق
 الحال كونه على فاعليه لها فلم ين ان يكون عليها افعاليه من غير واسطه الا العقل فكل
 النفس تتعبد في وجودها الى العقل اما عبر واسطه غيرها وبه دلت واسطه في
 نفس وكل لا يثبت ما يبرها في وجود النفس لعلها لها فانها من تلك الغيبه عقل لا يستفادها
 في وجود الفعل بل دلتها في فاعليتها على نفس وقدر من نفس وليس يمنع ان يكون في واحد
 نفسا باعتبار عقلها باعتبار او نفسا في زمان وتغلا في زمان اخر فان الحود الذي يعمل
 فعلا باعتبار خلقه معقل الاستقام وشغل فعلا اخر باعتبار جوده عن تلك العلاقه في
 وقت آخر هو بهذه المسابه والنفس لا تطفئ بعد موت البدن ان لم يمتلئ بسيفه عظم
 البتة في عقول في تلك الحال لا نفس وقد كانت من ذلك نفوسا لا تقبل لهذا عمالا
 سمع من العقل حرره بل ان كان ممسا فمحتاج في زمان استماعه الى دليل مستقل بفعل
 من جميع هذا ان النفس ليس عليها الفاعليه القريبه هي الواجب الوجود ولا عرض ولا
 احد حريم اعين المادة والصورة ولا غير اخرى من نفس فلو ان عقل افعال النفس
 الامارات اولاد وان منى الى ما هو عقل مطلق يستند كل النفس اليه وهو المطلوب
الفصل الثاني في انه لا العقل لما حرم النفس في عقلها من النفس
 الى الفعل وان اليه مستند كالماء الداني لاني من الاشياء خرج ذاته من النفس الى الفعل
 في امر من الامور فان انه لو اصبحت الخرج الى العقل لما كانت القوة اصلا وكل من خرج ذاته
 من النفس الى الفعل فليست كونه بالفعل اسرف من اعتبار كونه بالقوى يجب ان يكون ذاته
 لوصل من نسبتها الى كمال اسرف من ذاته وهو محال في الشيط الواحد من حيث هو شيط
 ولا بعد لا يصح ان يفعل ما كان فاعلا ولا لا كان فعله جهه وبقره ما ترى فكان منه ركب
 ما هو اختلف واذا قد ثبت هذا النفس ان كانت عاقله بالنفس ثم صارت عاقله بالفعل لا بد
 لها من خروج في ذلك الى الفعل هو اما عقل او مستند الى عقل وبرهانه ان النفس اذا

عالم

كانت عنها صورة معتقوله فان صفت في استعدادها الى كسب حديد وكان لا صفت في
 استعدادها الى ذلك والصورة المدركة اذا كانت حاضره عند النفس المدركة لم يثبتها
 النفس بل كانت مدركة لها بالنفس اذ كانت النفس ارفغاب عنها ثم عاودتها والنفس لها
 هل يكون قد صيرت هناك غير مدركة لها فحينئذ ان يكون الصورة المحسوس عنها قد زالت
 عن النفس المدركة زوالا فان زالت ولم تحفظ في نفس اخرى يكون لذلك النفس المدركة
 كالمراة اصبرت النفس المدركة في استعدادها الى عشم كسب مثل عشم الكسب الذي كان
 في ادراك تلك الصور اولاد وان احتفظت في نفس اخرى كالمراة لم تغير الصورة المدركة
 استعدادها الى الكسب من مخالفة المراهة والالفاظ اليها من غير اصلاح الى ان كسبت
 بها الكسب في اول الامر ولو اصبرت الى عشم كسب حديد كان الدول والنفسان
 واحدا والصورة العقلية اذا عانت ولم يصرف استرخا عنها الى كسب حديد لا بد وان
 يكون محفوظه في نفس والا لم يستغن عن عشم الكسب المذكور وذلك النفس لا هو ان يكون
 عشا ولا حيا ساء لا سجاله حصول المعنويات الجوده فيها فلو ان مجرد هذا الجود
 اما النفس المدركة لتلك الصورة او غيرها لا يبر ان يكون هو النفس الا ان كل عاقله من تلك
 الصور لما هو ولا يبر ان يكون هو غيرها اذ لا نفس كاعتبرت كلاهما وان يكون هو افعلا
 او غير ان هو عقل ما انه جوهر فاعله لو كان عرضا كان فعله عرذا والانعكاس العرض
 عشا ما وهو الجدل وذلك الجود هو الجوهر الذي لا ينافيه واما انه عقل ونسب اليه فاعله
 لو كان نفسا وكانت المعنويات فيها النفس وجرت الى الفعل اصرت الى كسب وعشا ما
 ولا بد من الالها دفعا للتشديد والدور الحالي الى ما لا يكون المدلول فيه بالنفس بل يكون
 منه بالفعل وليس ذلك هو الواجب الوجود فانه يستقيم لك استماع كونه عاقله فان
 ان من خلا مطلقا او منقلى الى ما هو لذلك واعني بقول مطلقا انه عمل من جميع الاعتبارات
 ليس فعلا باعتبار دستا باعتبار غيره فهذا الجوهر الجود هو الذي هو العقل النفس كالا

الى الصورة الشبيهة بكتبت الشئ الى الاضداد على انهم وهو كالحركة العقلية اذا اقتدا
 عليه فقلنا عنه واذا استقلنا عنه بجانب الحس تصور الصورة العقلية فاما الاتصال الذي
 يقع بينه وبينه هو الذي يرسم فيها الصورة العقلية التي هي من قبيل استيعاد ذات
 خاصة بعضها احكام خاصة من الادراكات الغريبة الساترة للحدود الادراكات الكليات او
 الادراكات الكلية المتشعبة المتداوية الى المدرك الكل ولولا تلك المحصلات لكان ادراك
 النفس لصور الصور دون سائرها محسوسا من غير محسوس وهو ما لم يلد به وهي انقطعت
 المحصلة عن النفس ومن ذلك الجوهر العقلي ما عارضها عنه الى عالم الجسداني او
 النفس العقل الى صور اخرى انما كان ممثلا في النفس اولا وبغير النفس في ذلك
 من المحسوسات الخاء فانه اذا هو في ما هو من قبل فيها فاذا اعرض بها عن زان ذلك
 المثل وربما قيل فيها غير تلك الصورة على حسب ما عارض بها ولذلك قال النفس اذا
 اعرض ما عن جانب النفس الى جانب الحس والى شئ من صور القدر وهذا ايضا فلا
 يكون للنفس الا اذا اكتسبت تلك الاتصال تلك الجوهر العقلي والاشياء في الصور
 انما كان لها من الخرافة وهذا الجوهر لوزال عنه من الاصاح الى مخرج اخر من جهة القوة
 الى الفعل وصور الكلام فيه واذا كانت النفس ذات هذه يمكنها من الاتصال بالجوهر العقلي
 فلهذا ان الصور المعقولة لا يخرجها الى استيفان الكليات وتلك الحجة في تلك الاتصال
 به واذا رالت تلك المذاهب في ذلك الزوال هو شئ ما احسن تلك الحكم من المعقولات
 المحصلة للنفس وبغيره النفس في الصور الخائفة والمخاف والاحكام التي في الحافظة
 موسط القوة المعركة بعد ما استعداد الاتصال بالفعل المادى وحصول صورنا
 شبيهة في الاستعداد ومحصول الصفات الفكرية لصور صور محسوس استعداد النفس
 لصور صور من العقلية وقد حصل استعداد صور عقلية من صور عقلية على الصور
 العقلية المحسوسة مما كانت لها من قبل العقل بالحق بالذات الحسية التي هي في الفكر

ل

في الاحكام الجزئية بعد النفس لتقبل الصور الكلية المتشعبة الى الجوانب كالصور
 الانسانية المكشوفة من العرف في حال حرمانه وصور الصداقة الجردة من العواطف
 المادية من العرف في هذه الصداقة تلك الصداقة وهذه الصفات في الخرافات من الخصائص
 للاستعداد والنام لصور صور من الكلمات وقد سدد هذا الفصل معنى عقل المعنى عقل
 كصور الحدود من الحد والمرسوم من الرسم واللائق من المرسوم والشيء من الشئ ولا يظن
 ان الحد من محسوس للشيء بان سدا وجودها بل على استعداد للنفس استعداد قريب
 لمحصل صور الشئ فيها من المادى وكان الاوليات لاستيفان الحكم على غير صور
 الطرقي والهاب فيها عن قلبه فانه للصديق فكل ذلك اذا لاقت المقدمات والنفس للنفس
 اليها حتى الانكشاف يحصل الشئ منه واذا اطلب لمية الصديق لم يكن ان يحاط بشئ ولم يكن
 شخص يعرف عليه امر فلا سدد على البتة وبعد من على سندا وطاعة روحانية فكل
 هذه وسائط للعلم اما واحدة بغيرها ومن فقد جوهر النفس في الاتصال بما لا يمكن كل
 صور عقلية ثم حصل له المعقولات المدببة من غير علم ولا دوية وليس صورها فيه
 نحو الحس والخرم ادلا سدا ان يردوها حكما كذا لا من وجود شئ محال في ادراكه
 حكما ان لكل اعظم من جزءه سلا النفس لا استيعادها كل جزء حاله ولذلك القول في
 صدقها بالبراهين اذا احسن فان اعتمادا محضها لا يجمع تعليم والافضل تبادليها
 لا خاص ولا ذلك مستند من الحس ادلا سدا الحكم الكل هذه الاشياء ادر من صف
 التي حصل للنفس الطمعة ومحصل يحصل فيها هذه الصور العقلية والذات فخر من ذلك
 لا بد وان يكون هذه المعقولات حاصل في ما من وجوب كونه كونه كونه لها واذا كان ذلك
 لم يجرى ولا حساسا اذا اعتقد ان لا يحصل في حتم ولا شئ في ولابد وان يكون فيه الحق
 والا لا يصح الى كل شئ ويخرج له فيها الى الفعل فلا يكون مستكلا فيها ماله مدنية فهو من
 هذه الحجة ليس شئ وليس لها الواجب الوجود لما استعمل انه لا يكون على ان شئ هو

أول حركته عقل يقوم للفتى الناطقة مقام القوة البصرية على
الأول ان قوتها لا تتعدى الحد الذي هو هذا الجهر ضد ما فراد ذاته المتع الناطقة القوة
على الادراك يحصل لها الصور المدركة انما والاسعمال الدسمة معوق البصر عن الاستدلال
به فلا يتصل به الا فرقت القوى البدنية وعقلها اما دسما ما تكلمه وكما في غير ما في النفس
سائق بالبدن او فساد دون ذلك وليس شيء يمنعها عن قوام الاتصال به الا باليد
والجهر والخبره والخصه بل ان على ذلك فاذا ما روت العين ولم تنق فيها شيء من الحيات المكشبه
منه التي تحصل عند مفارقة كالم عارقه لم يزل صله مكملا ومصلته بعد وقد
عرفت ان اللغة المصطنعة هي اللغة العقلية وهي الكمال الحقيقي للنفس والعقل هو الكمال
النفس وبسبب العمل الاتصال به فهو سببه في العقل الجوهري وتوسطه في العقل الملمك
وقربه في العقل الفعيل لان العقل الجوهري لا يبعد النفس للاتصال وحصول الادراك بوسط
قصد فكلي من النفس والقوى الامرين بعد ان مع تصديما

الفصل الثالث

في بيان استنباط ما لا ينافي من الحركات والحوادث في العقل
القوى اذا كانت غير ساهية من جهة انطباع المدرك لا يكون قابله للقوى بوجه من القوى
ولا بالعز لا في كل قوة عزات فان كل واحد من اجزائها يتقوى على شئ والجلد يتقوى على جميع
لان الانسبا واذا كان كذلك فان كل جزء من اجزائها يتقوى على شئ والجلد يتقوى على جميع
واحد من هذه الاجزاء او بعضها على ما لا ساهي من وقت معين يتقوى على شئ والجلد يتقوى على جميع
على غير المتناهي الا في جهة الطريق الذي ساهي له حتى ان كل واحد منها يتقوى على شئ والجلد يتقوى على جميع
المعين على ساهي يكون الجمله انما ساهية وقد مضى غير متناهي هذا الحرف والادراك اذا
كانت القوى غير ساهية من جهة العدة فان العدة اذا كانت متناهيه لزم ان يكون المدرك الذي
وقع بها الحدود الغير المتناهي غير متناهي ويجوز لخلف المذكور وان لم يكن العدة متناهي
مطلان عدم ساهية اظهر ومن انما احتشاح عدم ساهي القوى باعتبار العدة على كل واحد

من العدد من باقها الواحده التي يتقوى كل واحد من تلك العدة اما ان لا يتصل بشئ والجلد يتقوى على جميع
مثل مثلا ان الواحد نصف الاثنين او مثلها كل واحد من عدد الحركات فان كان الاول فلا بد
وان يتقوى البعض على شئ من ذلك وحال ان يتقوى على احد مثل احد ما يتقوى عليه الكل وهي
غير متناهي واللام من فريش الكل وجوه وحال ان يتقوى على احد كذلك وهي
متناهي والاكثبات الجمله انما يتقوى على ساهي فلم تنق لان يتقوى البعض على احد كل
واحد منها اقل من احد الكل اما متناهي او غير متناهي ولنف كان فهو موجب ان يكون
الاجاد قابله للاقل والاكثبات وهو صلات العرض وان كان انافي فالعقل من القوى ان لم
يعو على ساهي ما حركه الكل فلا شك انه يتقوى على ساهي ما هو اصغر منه ثم ان كل حركه
ذلك الاصغر حركات الترحيح في ساهي زمان ساهي الجهر عكسا كثر عددا فيكون العدد المتناهي
من وقت معين ارحم من الحركات اقل منه لو جرد عن الكل وهو ايضا يكون هو من الصاد
عن الكل والبداهه وان ساهي ان يتقوى على ساهي لا من جهة الشدة وما يتقوى من جهة فهو متناهي
فاذا جرد عن ساهي من الحركات وضع الحال المذكور وبهذا يظهر استحالة استزائها في العقل وهو
الحالات في ان فعل الكل اشد من فعل الجزء وكل قوة في جسم فانما يتصل الحرف فليس شيء من القوى غير
المساهية موجودا في الجسم ولا في القوى المتناهي غير ساهية الجهر عكسا كثر عددا فيكون العدد المتناهي
سائق للحلول او سائق على وجه اخر لان القوى لغير المساهية لو حركت حركتها متناهيه ما حركت حركتها لا
سببها من لا يكون الاراديه منها مستل من شدة الحركة لتصرف كالمها الى اتمام القول وحركه في
الجسم حركه في ذلك المساهية بعضها اخرى متناهيه فكل منها حركه في زمان لا محاله ولما بينهما
بالضرورة بسببه وكذا الشرحه من ساهيها وبطورها ولا شك ان قطع الجسم لذلك المساهية بالقوى
الغير المساهية انما هو في زمان اقصر من الزمان الذي تقطعها بالقوى المساهية واللام بطورها انما
من العرض وانما زمانها اقصر من الزمان الذي تقطعها بالقوى المساهية والقوى التي كثر عددا
الزمان الى الزمان لكن سببه الزمان الى الزمان سببه متناه الى متناه وبسببه القوى الى القوى

ف

وب

في كذا انما فالتو التي وضعت غير متناهية في شأهيه هذا خلف ولا صورته في كل
عروضات غير متناهية في الشدة واللا تكون حركتها لاني زمانا ذل كان في زمان من ان كل زمان
هو قابل للقسمة كما عرفت فكان كونها في بعض هذه الزمان معنى فيها اشدها التي في كل ولا
تكون الحركة في كل لاها به لها في الشدة وهو على خلاف ما عرفت راد في تقدير ان كل حركة
في الجسدي لوصلته به كلف كان لا يور ان كون غير متناهية في زمانها اي لا يكون في عدد
منها مالا ما هي في المدة اذ في المدة او في الشدة في المراتب انه ان كانت حركتها غير متناهية
او حركة واحدة فذلك فالدن استنادها الى العمل واحد فما راد لكل المقدم من المال
شدة اما بان صدق المتصله فلان ما عدى العقل ما يتم او يتعلق به او لا يتم ولا يتعلق
به لكل الجسم وما يتعلق به لا حصر عنهما مالا ما هي فالصادر عنه ذلك هو ما لا يتم
ولا يتعلق به وهذا ان كان هو واجب الوجود فمتنع ان لا يكون منه ومن الحول المتناهي في الشدة
كما سطر سوا كل ذلك الحول متناهي او غير متناهي وعند الكلام في لواشده وان كان
هو ما فذلك هو العقل ان لا يمتد الى الاخرى الذي هو هذا المبدأ والماضي حيزه
القديم فانه لو لا وجود حركته غير متناهية لما حدثت حادث اذ الحادث لا يصح بعلمه دايمة الا
الا اذا توسع اعطاه له على حادث آخر والا كان وجوده في بعض الاحوال دور يمتد بها
من غير سرج فلا بد من توقفه على حادث وذلك الحادث سوف على آخر وهكذا الى غير انما به
وهذا الحادث لا يجوز ان يتناهي في الوجود لاسيما له وجودا متناهي في الطبع الى غير انما به
فكل حادث يستند الى اول والساقي لا يور ان يكون له تامة الوجود الا انما له وجود
مادة وجوده فلابد وان يكون له التامة لوجوده مركبة من وجوده في المراتب ومن سوا ذلك
انتم الحادث اذا حصل له علمه ما من فستد به انما ليست دايمة والادامت ولكنها مادية فالتدبير
عليه حدوث ونيات ثم تعود الكلام الى التسمية الشبهة في نسبتها الى هذه البيات ويستلزم العقل
التامة الى غير انما به فلابد من وجود شيء ما على سبيل التدرج والحديث في ان ما هي في التدرج

والفرد ولا منهم كذا وذا ذلك قد دام هذه الماهية وسابها هو دوام السبب وسابها وذلك
الشيء هو الحركة الدايمة ولونفرض انقطاعها في حاله لاسيما بعد ما حدثت حادث ما به اذ انما
حدثت انما في الحيز فحدثت بعدها مستمرة الى حادث وذلك الحادث صفة انما الى شدة
فلم تصور الحدوث وما عرفت حركته دايمة انقطاع الاستمرار في المراتب وان يكون هذه الحركة
دورية والا لزم انقطاعها بدليل ان الحركة المستمرة لا تذهب في جهة الى غير انما به لوجوب تباين
الجهات والاعداد لا بد لها من الانقطاع لوجوب التكون من كل حركتين مستقيمتين متضادتين اذ
عكسهما كذا كذا اذا كانت المستقيمة لا بد ان تكون حركتها ولا بد ان تكون متساوية في
سبب اليه والحول الموصل اليه الى ذلك الحد سواء كان هو المبدأ او الطبيعة او شيء كان يجب ان
يكون مقار الحول له من ذلك الحد الى جهة اخرى متساوية ولا شك ان الموصل الى الحد يكون هو
سبب الوصول اليه فلو كان في ذلك الوصول والوصول الى الوصول والسبب المتصل بالحركة
من ذلك الحد الى جهة اخرى في الجهة لا يما مع وجوده وجود السبب الموصل الى الحد الاول فهو
سبب بعد ان الموصلية بعد به لا يما مع القليلة لا كالبعدية الدايمة وهذا الحادث هو ان
الوجود ايضا سبب ان الموصلية الى الحد الاول وان الاموصلية اليه وهو ان الذي يصحبه
سبب الحركة من ذلك الحد الى ما انتهت اليه الحركة الى الجهة المتساوية اما ان يكون زمانا او
لا يكون فان لم يكن الزمان لالان وان كان كذلك هو زمان التكون فستقطع الحركة فلا يخط
الزمان فاني محظوظ في المستند ثم اراد ان الحول من ذلك الحد يستند في وجود حركته
متصلة مستمرة فلو كانت مستقيمة لكان الكلام موجب كنها مستند في سوا كان زمانا او لم يكن
المستقيم زمانا يكون اوله في فالا حيز الا وهو مستقل عن الحركات الدورية السماوية ولهذا
ان كانت السماويات اذن مباحة في الاقرب السماويات اخرى حركتها على الدوام حركته دورية تكون
من اني كذا في السماويات التامة دايمة على حاله واحد في دلتها وانما فيها الفناء كل حركتها
الخاصة بصلان اضافات كاسر ولاستمر هذه الحركة الدورية الى جهة واحدة كونهما التسمية ايضا

وباقى وهو في ايمه باعتبار وجه استعنت على العلة الحادثة وحادثه باعتبار وجه كونه مسند
 الحوادث فان لم يرد بالحادث الذي هو موضوع قولنا كل حادث فله علة حادثة هو الماهية
 التي هي لها الحادثة والمحدد من حيث في معرضه له والحركة ليست كد ابل في حادثة
 لذاتها بمعنى ان ما هيها من الحادث التي هي في معرضه من غير والابيات فاذا كان
 ذلك الحادث او المحدود او الغير ما يعبى سببت ان يعبر عنه دائما لم يبق معنى لان
 يكون عليه حادثة الا اذا عرض له علة وبعبر زائد ان عليه كالحركة الحادثة بعد ان يكون
 علان المتصلة الدائمة التي قد عرفت كونه متعلقا بالارادات الكلية والحركة وحده العلة
 الذي يستقر اليه المعلول الحادث لا يلزم ان يكون حادثة واما راد والالم يصح اسناد الحوادث الى
 الحركة الدائمة فالحاصل ان كل واحد من المعينات على الماهية واهية في نفس الغير في الحركة
 المعينة ما هيها في سبع شأنها لذاتها فلهذا لم يكن علان حادثة ويكونها نفس المعين في ان يكون
 علة للمعيرات ولولاها للزم من دام ما يثير الواجب لذاته في معلوله الاول على ما يستلزم دعاء
 معلول معلوله وكذلك حتى لا يمتد الى الامور الحوادث الغضبية الله ولزم من وجوب حادثة علة
 كل حادث غضبي في تسلسل علل ومعلولات حادثة موصوفة بالماهية لها ولزم من عدم اي شيء
 كان بعد وجوده عدم علة وعدم علة لذلك الى ان يمتد الى امر الى واحدا لوجود لذاته لعدم
 ما يمنع عدمه وهذه الموازن كلها بالعلم وحده لوجودها قد عرفت من اصول سبق تقريرها وجود
 الحركة المستمرة لا يلزم من هذه المتعانت فلو لا وجود عقل واكثر من هذه الحركة لما وجد ولا
 يجوز ان يكون العقل مباشرة الحركة والا لكان له علق باشتم من طريق العرف فيه فلم يكن عقل
 بالمعنى المتبادر هذه الحركة العقل هو انه لا راد في المصير على نفس الحركة هذه الحركة بعد اها
 موقفة التي لا ينافي وهي تعقل منه ذلك الفص وير ما يبر غير متناه على سبيل الوساطة
 لا على سبيل المباشرة التي من امتناعها فما علق بالحتم لا صدر عنه ما لا ينافي لو ان ارد
 كل علة ذلك اذا لم يزل مستمدا من مبدأ عقل وليس مسع على الاحتكام الاعمال الغير

المتساوي

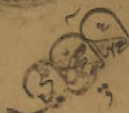
بيان

الحركة والسرعة

مصر

القائمة والقدر والسرعة والسرعة

الحركة هي تغير في المكان
 والسرعة هي تغير في الزمان
 والقائمة هي التي لا تتغير في المكان والزمان
 والقدر هي التي تتغير في المكان والزمان



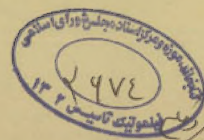
بذلك عرفت ان السرعة هي تغير في الزمان
 والسرعة هي تغير في المكان
 والقائمة هي التي لا تتغير في المكان والزمان
 والقدر هي التي تتغير في المكان والزمان

الحركة هي تغير في المكان
 والسرعة هي تغير في الزمان
 والقائمة هي التي لا تتغير في المكان والزمان
 والقدر هي التي تتغير في المكان والزمان



مجموعه خط
نسخه

در این کتاب
از خط
نسخه
مجموعه
خط
نسخه
مجموعه
خط
نسخه
مجموعه
خط
نسخه



۲۴۷۶

